

۱۲۹

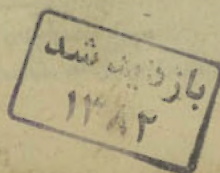
کتابخانه
مجلس شورای ملی
۵



تعلیمات
شریعت



٢
حاشية على
شرح حاشية العين
قطعا



2552



کتاب

9548

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتابخانه علی شریعتی

27

三

طراز

65.8

1570

خطی، فهرست شده
۶۱



تعلیمات
شریعت



٢
حاشية على
شرح حاشية العين
قطعا



১১৫৮



مفتی محمد شفیع

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتابخانه علی شریعتی

25

موض

5559



بعض المقضاه اعني الماضي الارموي انما هو على قول من قال في الاستدلال اما بعمل الماخذ المحتمل مع الشك في وجودها فاصدا به مستقلا اذ يتوهم هناك ان الدليل المذكور قياس لم يتكرر فيه الحد الاوسط واما على قول من قال ذلك العقول في بيان بطلان التالي كما تقدم من عيان المحص فلا يظهر ذلك وكذا التوجيه المشار اليه بقوله قد مر وقد يقال ان المولود انما يتصور في عيان من كان اصل الدليل المذكور عنه وادعى على ذلك العيان لا تارة بطلان التالي كما استناد من عيان المحص نظر الامور المذكورة ان بعد التا الصادق والبدعي للابق واما قوله وهذا مستوفى هو اعراض على ذلك التوجيه بانه انما يتم على تقدير كون الماخذ في المحتمل المستقلة بالكمية وذلك بم وعلم ان مدارا عرض بعض بعض الفضل على تمام ان ذلك الدليل قياس اقتضى في مركب من جملتين على الشكل الثاني ودار ذلك التوجيه على انه ليس كذلك بل قياس استثنائي في مركب من شرطه ورفع الثاني كما لا يخفى **قال الشافعي** لانه انما يتم لو كان اما مستقلة لا ولا خفاء في ان ما قد سناه في الجاهل السابقة كفي في شيء من الكلام على وجه يوضح به المرام ولا يخفى في محكم ان قوله انما يتم في قوله ومنه لان كونه تاما يستدعي عدم وجوده المنه عليه وكونه ممنوعا عن كونه غير تام لان المقصود من كونه تاما ان ما سطر الثاني المذكور ليس في المحص بل المبطل

لا يكون الا وقوع تعقلا مع عدم تعقل الوجه لكن هذا ليس بهي فالحال به ان المنا في الثاني ليس في المحص بل اذكرنا بمعنى ان الشيء الذي يثبت في بطلانه ليس الا ذلك وعدم كونه غير مطابق للواقع لا ينافي في ذلك واما كونه ممنوعا فان اذ يدعى ان المولود يعقل الماينة المحتملة للتعقل لكنه على سبيل ولا يتم ان يكون الماينة الموجودة اذا تعقل امك يعقل الوجه عنه بل لانك ذلك فانما تنك عن تعقلها بالوجه **قال الشافعي** والادلى ان يقال كحل المثلث على المتصور اي مما صدق عليه المثلث مع عدم كونه والظان المولود والادلى ان يقال يدل ماذ في المحص من الدليل استقاء العينية والدخول كحل المثلث على المتصور دون الوجه ملابحه قوله ولكن يدل على ان الوجوه ليس نفس الوجوه الا ان يقال ماذ في المحص لا يتبادر استقاء شيء من العينية والدخول وسنا الدليل بقدر في العينية وهذا القدر كاف في كتمن الاولوية وهل على ان المولود والادلى ان يقال يدل الدليل الذي يتبادر استقاء العينية كحل المثلث على المتصور دون الوجوه وكيف لا يلتفت اليه وقد يقال المولود ماذ في الادلى ان يقال يدل ماذ في المحص في بيان بطلان التالي كحل المثلث على المتصور دون الوجوه والمقصود به بيان دليل لبطال اكلا لا فاذ في ماصول المدعى واستجيرة سبحانه لو تأملت ادنى ملك **قال الشافعي** لان كحل المثلث على المتصور

في عيان المحص
لا يكون الا وقوع تعقلا مع عدم تعقل الوجه لكن هذا ليس بهي فالحال به ان المنا في الثاني ليس في المحص بل اذكرنا بمعنى ان الشيء الذي يثبت في بطلانه ليس الا ذلك وعدم كونه غير مطابق للواقع لا ينافي في ذلك واما كونه ممنوعا فان اذ يدعى ان المولود يعقل الماينة المحتملة للتعقل لكنه على سبيل ولا يتم ان يكون الماينة الموجودة اذا تعقل امك يعقل الوجه عنه بل لانك ذلك فانما تنك عن تعقلها بالوجه

حاشي ۶ ورقم ما قبل آخر

منه شريك من الموهبة انما قيل المدعى الضيق المتفاد مما سبق اعني كون الوجه من الذات الماخذ في ذلك على ان ليس المولود ان الوجه اعم الذاتات المشبهة من وجه الوجه بمعنى كون كل ذاتي شاملا لوجه الموهبة بل انه اعم الذاتات المشبهة من الموهبة في الجملة فلا يلزم من كونه اعم الذاتات المشبهة من الموهبة ان يكون كونه جنسا لوجه الموهبة اعم ماصول الموهبة كونه جنسا في كل جنس وله فانه **قوله** اذا لا يعم سلتم الاشراك لا فقاء في ان ذلك لا يستلزم عدم الاحتياج الدعاء التام في ادب ان لا يتم توفيق في بيان ذلك المدعى الضيق لما يلزم من عيان المصاعني كونه اعم الذاتات اعم لو كان معنى الاعمه عين معنى الاشراك لزم عدم الماصول الذي ليس كذلك كما تقدم من عبارة **قوله** ولا يلزم الاشراك المعنوي والظان ذلك داير على هوار كون ذلك الصرف باعتبار مفهوم لفظ الوجوه وسماه ومن المبين ان ذلك لا يستلزم الاشراك المعنوي المسايعة فيه ومما لحظ وبيان المولود كون الوجوه الذي فرض داخل في الموهبة اعم الذاتات المشبهة لا يكون مفهوم الوجوه وسماه اعمه حتى لا يلزم من صدقه بطلان الاخصر الاشراك المعنوي ومن المعلوم ان اعمه فرض دخوله في الموهبة سلتم الاشراك المعنوي المقص في هذا المقام **قال الشافعي** لا سقاه يقدم النوع الموهبة بالامر العدمي لا شتمه عليك ان مدار

هذا الكلام على كذا الفصل من المرفوع الخارجيه وعلى ان تركب للمنه
من المخرج الفصل خارجي لا يقبل على سوا الحق اذ لو كان الفصل غير
موجوب في الخارج مع ان المؤقت دخل الوجوه في المرفوع الخارجيه
لم يلزم ما ذكره ولا شك في ان تقوم النوع المرفوع في الخارج من الاجزاء
المتكمله المحمله تقوم على كون كل من اجزاء ذلك المتكمله غير موجوب في
الخارج لما استحال على المرفوع به مقامه واعلم ان المرفوع الخارجيه في هذا
اما جنس ما هو في قوله اذ لو كان الوجوه داخلا في المرفوع لا يستلزم
ان يكون محمولا وفي كون جنس ما لا يدبر منه كذا المرفوع الفصل اما
فصل او غير ذلك **قال الشيخ** فترجم اذا لم يدعي سالبه كلفه مقتضيه وجبه
خبريه وهي لا تقتضي كون الوجوه داخلا في جميع المرفوع حتى يلزم
دخوله في فصل موجوده وسقط **قال الشيخ** وسوق لازم اذ
الصدق اعم من الصفات الذاتيه والعرضيه ولا يلزم من كتم الاصح
الماضي المخصوص حتى يلزم من ذلك كتم الصفات الذاتيه **قال الشيخ**
كحل ان يكون صديق يقتضيه لا يحمل ان يكون هذا اعتقضا على
الحاشي القاطنه وان يكون اعتقضا آخر فاما لما ذكرنا على عيان
الكتاب والكتاب اولى **قال الشيخ** لا على تقدير ان يكون الوجوه
لا يلزم ان يكون جنس ما من هذا المعيار ان الشارع فهم عيان
الحاشي ان يجمع لا يشرك كاف في كون الوجوه جنسا ولا حتى انه
يكون ان يقال ان المرفوع لا يشرك مع ما فهم من عيان المرفوع

هذا الكلام على كذا الفصل من المرفوع الخارجيه وعلى ان تركب للمنه من المخرج الفصل خارجي لا يقبل على سوا الحق اذ لو كان الفصل غير موجب في الخارج مع ان المؤقت دخل الوجوه في المرفوع الخارجيه لم يلزم ما ذكره ولا شك في ان تقوم النوع المرفوع في الخارج من الاجزاء المتكمله المحمله تقوم على كون كل من اجزاء ذلك المتكمله غير موجوب في الخارج لما استحال على المرفوع به مقامه واعلم ان المرفوع الخارجيه في هذا اما جنس ما هو في قوله اذ لو كان الوجوه داخلا في المرفوع لا يستلزم ان يكون محمولا وفي كون جنس ما لا يدبر منه كذا المرفوع الفصل اما فصل او غير ذلك قال الشيخ فترجم اذا لم يدعي سالبه كلفه مقتضيه وجبه خبريه وهي لا تقتضي كون الوجوه داخلا في جميع المرفوع حتى يلزم دخوله في فصل موجوده وسقط قال الشيخ وسوق لازم اذ الصدق اعم من الصفات الذاتيه والعرضيه ولا يلزم من كتم الاصح الماضي المخصوص حتى يلزم من ذلك كتم الصفات الذاتيه قال الشيخ كحل ان يكون صديق يقتضيه لا يحمل ان يكون هذا اعتقضا على الحاشي القاطنه وان يكون اعتقضا آخر فاما لما ذكرنا على عيان الكتاب والكتاب اولى قال الشيخ لا على تقدير ان يكون الوجوه لا يلزم ان يكون جنس ما من هذا المعيار ان الشارع فهم عيان الحاشي ان يجمع لا يشرك كاف في كون الوجوه جنسا ولا حتى انه يكون ان يقال ان المرفوع لا يشرك مع ما فهم من عيان المرفوع

كون الوجوه جنسا وقوله لثم هذا الدليل لا ساق في ذلك كالا لثني على
المقابل قد فعل قسم الساق ان الاشراك مع ما فهم من عيان المرفوع
سابقا لا يستلزم كون الوجوه جنسا وانما استلزم ذلك مع
كونه جنسا لو كان الوجوه تمام المشترك وسوم ولا شك في ان
هذا الكلام وان كان خلاف الظاهر يكون ماما لو لم يكن ما فهم
عيانه المرفوع سابقا يستلزم لكونه تمام المشترك والظاهر ان ذلك لا يمكن
وقد استمر الى ذلك فها هو مقتضى ذلك **قال الشيخ** ولا شك في ان ساق
لنظرة منه الحاشيه في كذا النسخ كانت مكتوبه على قوله لا يلزم ان يكون
جنسا ومعناه على هذا التدوير ان اوله على عيان تلك الحاشي
وانه على عيان المرفوع ايضا ساق على قوله فكان جنسا وانما قال
لنظرة اذ لم يرد على ما هو المتكمله منها وفي قتل من النسخ كانت مكتوبه
على قوله ويمكن الجواب عنه ومعناه على هذا التدوير ان هذا الجواب
عن تمام حسب لفظ المرفوع وعيان الكتاب كما ان قول صاحب
لثم هذا الدليل غير تمام ولا حتى عليك ان هذا انما وجهه لو كان وجه
الشارع من ذلك الجواب ليس جواب المرفوع ولو كان المرفوع
الجواب مع الدليل فلا مداخل **قال الشيخ** ساق كان جنسا اول
الاستان ايضا ما لا ياتي لا حصار في ان المرفوع ما لا ياتي في المرفوع
في هذا الجواب لو كان المرفوع مطلقا ساق كان محمولا او غير محمول
محصل الدليل ان الوجوه المطلق لو كان جزءا للمرفوع لوجب ان

ك

التي فيها ذكر الى ما ذكر المرفوع من الامور المتعديه بل يكفي في ذلك
وجه التركيب واعلم ان اسماء المركب الواجب فهم من الاجزاء
المحموله مما شئت به اذ اسم الله انما هي لاجل الاحتياج في ذاته
الخارجيه وذلك عرظ في تركيبه من هذا الوجوه على تقدير كونه
جزءا للواجب لا يلزم ان يكون جزءا غير محمول وقد فصلنا هذا
في حاشيه شيء الواقف في مقبته الموقف الكتاب فليست له مسائل
قوله ما شئت خلل في الوجهه نظر ان المرفوع وجهه المرفوع ومنه
ان ما ذكر ليس نتاجه في وجهه المرفوع فاما **قوله** اذ العرض
وهو وجهه عنه اما ان يرفه ان العرض ان وهو الخا من على ما
منه من عنه او يرفه ان الوجوه المطلق عن الواجب فان
اريد الاول دفعه ما في لثني وهو كون ذلك الوجوه عرض
لشي من الماسيات اذ ذلك يدل على ان الكلام في عدم عرظ الوجوه
الذي فرض دخوله في الممكنات وهو الوجوه المطلق لا الخا من
وانما في محمول قوله عدم عرظ الوجوه لا فرض دخوله في
الوجوه الخا من ساقه لا حتى على ذلك وان اردنا ان لم نعلم
ذلك كون الوجوه المطلق عسا في الواجب ففرضا ولا سبب ان
لحاشي النسخ الكتاب وقال ان ما ذكر من العرض اشارة الى ما ذكر
درست في وجهه كلام العلامة حيث قال وان لم يكونه ذاتا فاما
لخولنا فان بنا هذا الكلام على فرض كون الوجوه المطلق عسا

كون لما ذكره من لثني عن عرظ من لثني سواء كان الجزء المشترك
محمولين عليها ام لا ولا شك في استعمال لفظ الذات في ذلك المعنى
وان كان الشارع اطلق على الجزء المشترك فلا يحد على هذا الجواب ما سوجه
عيانه المرفوع ان ما ذكرنا انما يكون الوجوه جزءا محمولا للمرفوع
على تقدير كونه داخلا فيها وذلك ليس يلزم وقد استمر الى ذلك
مع ما يتعلق به واعلم ان المرفوع من قوله ايضا انه لا يدبر على وجه
هذا التقويم من الاستان ما لا ياتي كما انه لا يدبره على تقدير كونه
اعني على تقدير كون ذلك المشترك جنسا **قوله** وهو وجهه
العلماء اى ما ذكر من النظريين الاولين والمقصود من هذا الكلام ان
النظر الى الكلام على عيان المرفوع حسب الخط عن وجهه داخلا وجه
لزم كون الواجب مركبا على تقدير ساقه عن غير فصل تقوم
بل ان تركب على ذلك التقدير لازم فانه قد ساقه ان يرد على ما فهم
عليه حسب الخط فترى الكلام على الوجه المذكور ولا حتى عليك ان ذلك
في توجيه كلام العلامة ما لا يحمله قوله لم يعول الظاهر ان ذلك ليس
في حق الوجه **قوله** بعدم دخوله اى الواجب لا الوجوه **قوله**
وكونه فاما ساقه لا شك في حصوله على ذلك التقدير مع كونه داخلا
في الواجب **قوله** لا حاشيه الى اشياء من هذا الكلام انما هي على تقدير
بعض الصنف في قوله فيها الى المرفوع ما ساقه على ما اشار الى لثني
ما دار عليه ساق الكلام العلماء ودرعيت فيها سواءه لاها في اشياء

الشي

لواجب تم قابل **قوله** او ما في حكمه اشار بذلك الى ان المثل
 لقوله فكون جسا اعم من ان يكون جسا او غير من الاثر المحل
 وعنه ما دفع لبعض ما دفعه على عيان الكتاب وقد اشرنا
 الى ذلك فذكر **قوله** اما لكونه عرضيا في هذه العيان فمع اشار الى
 ان المتضمن الاولين للعلم انما اوها على حكم واحد وذلك خلا
 ما قرر فيما سبق فلا يفعل واما قوله او عتبه فمما اشار اليه
 في شرح قوله واني لم كونه ذاتا علم لا كونه له على ما بين عليه
 الغتبه في كلامه **قال** لكون الوجود مقولا بالشيء كذا ولا شيء
 من الجوهر كذا لشيء في ان هذا الكلام لا ياتي ما هو مقصود المستدل به
 سلمته اذ ذلك اخذ ان الوجود المطلق عارض للماسا المحل والوا
 وسواصل الجوهر بل يقول ان ما ذكره فندان الوجود المطلق غير ذلك
 في الماسا المحل ساء على من المشرور على ما افاده قوله ولا شيء من الجوهر
 كذا كذا ان الكلام على تقدير ان الوجود المطلق داخل فيما **قوله** ليعمل
 اصل الدليل على ان ذلك باق ما سبق قول العلم لان المشترك
 بين الشيئين لا وفتا فمع **قال** لوجعل جميع العمري قوله
 لو كان داخلها الوجود اسرها ومنها بحث وعران المدعي منها
 السابك الكلة فمقتضى لا بد ان يكون موجبة جبرية هي لا تقتضي خلا
 الوجود في الواجب فلا يلزم امتياز الواجب بوصول مقوم حتى
 يلزم تركه والقول بان المدعي على تقدير رفع الضمير المذكور الى الموهوب

لا شيء

لا شيء من الماسا المحل مدخل فيها الوجود فلا يقتضي ذلك ما ذكر
 مما لا يفتق اليه وهذا الذي ساء الذي وعدنا به فمما سبق نقولنا
 ولنا في قوله ولكان استار الواجب عن المحل بوصول مقوم **قال** في
 وليس في ذلك محذور اما ان سلوة السلب الكلي على ما هو الظاهر
 لقوله ويرسب بل المحذور في لزوم الاستدراك وجه بل نقول على
 المص على تقدير رفع الضمير المذكور الى الموهوب ما ساء من غير
 لزوم الاستدراك المذكور وعرضا اوردت العلم عليها وبغير محيل
 الى البيان على اننا نقول ليس لقوله ويرسب على تقدير سلب الكلي
 هذا اذ المكنى الجوهر معنى اذ على تقدير ان يكون الجوهر الوجودي
 يكون في عيان المص محذورات متعددة على تقدير رفع الضمير المذكور
 الى الموهوب باسرها وقد تقدم الاشارة اليها فلا يفعل واما ان يرد
 انه ليس في عيان المص على ذلك التقدير المحذور التي اوردت علم
 لقوله ويرسب هذا اذ المكنى الجوهر على ما في اكثر النسخ مكتوبا على
 قول السابق وليس في ذلك محذور واما اذا كان مكتوبا على قوله لم
 يتوجه عليه ما ذكره في قلل من النسخ يقال ان ذلك انما يوجه
 كان الا عارض لما رآه بقوله فكيف لا يكون فيه محذور وسواء
 بمشركا صلا من الاعتراف انما التي اوردت العلم على عيان المص
 مع ان ذلك ليس كذلك **قوله** وسولس مشترك اصلا اي مع ان
 مدار الدليل المذكور في الكتاب على اسراك الوجود والنظران الضمير

قوله ويرسب هذا اذ المكنى الجوهر على ما في اكثر النسخ مكتوبا على قوله لم يتوجه عليه ما ذكره في قلل من النسخ يقال ان ذلك انما يوجه كان الا عارض لما رآه بقوله فكيف لا يكون فيه محذور وسواء بمشركا صلا من الاعتراف انما التي اوردت العلم على عيان المص مع ان ذلك ليس كذلك

بقائه بها وكون الوجود قائما بذاته فدر قال ذلك كلام فرق طريق العمل
 فلا دخل له في المناظرات العقلية وان كان ذلك على سبيل الاستدلال
 انهم قالوا بقسام الوجود بمعنى الحصول بالماسا المحل والوجود
 الذي لم يحكم بقائه بالماسا فمعنى آخر معنى الحصول **قوله**
 متصلة ليس في الدليل المذكور اشارة اجماله الى بعض ذلك ويرسب
 في هذا التفصيل كما نطهر ذلك ما ذكر في الكتاب **قوله** في اما ان لا
 قائما بنفسه لوجبه الى امر على تقدير كونه ذاتيا على حقيقة الذات
 ثم في كونه قائما بها او عرفا في ذاتها اذ الراس على الشيء لا يكون الا
 قائما بذلك وقد سبق بان الراس على الشيء لا يكون عين الشيء ولا
 حيزه وذلك لا يقتضي كونه قائما به كما في الانسان ما ليس الى الغير
 اذ ليس عينه ولا حيزه فتعين كونه ذاتيا عليه مع عدم كونه قائما
قوله فلا يكون موجودا فاشارة الى ما يتعلق بهذا الكلام **قوله** وكل
 ممكن لا خفاء في ان ظاهر من العيان وكذا ظاهرا له المتن والشعر
 يقتضي ان يكون المحيل الى علم نفس الوجود في كونه موجودا
 الواجب في انصافها الوجود مع ان مدار الدليل انما هو على الشيء
 لا الاول ولا شك ان الكلام اذا اجرى على ظاهره لم يلزم كون كل
 محيل الى علم موهل مع ان ذلك يحيل كيف وكثير من الصفات
 من قبيل المسكتات قد اشار ويرسب في هذا الدليل في شعره المع
 الى هذا السؤال مع جوابه بقوله فان قلت كون وجه الواجب على

تقدير

تقدير الزمان يمكنها محتاجا الى علم ينفي على ان وجوده موهوب
 خارجي يسمي تلبس ليس الجوهر انما يحيل الى علم موهل بل الجوهر
 على تقدير رايته وقبائه بالماسية كان صفته لها وانصافا به لا بد
 له من علمه ما للماسية او عرفا اي كلامه ولا شك في ان مدار
 الجواب المذكور على ان الجوهر يكون الوجود ممكن اكان الوجود الزا
 لا اكان الوجود المحل على ما هو الظاهر العيان فان الاكان ينقسم
 اليها على حسب انقسام الوجود الى المحل والذابط وان اكان الوجود
 الذابط يقتضي علمه ليرحم على العدم الذابط كما ان اكان الوجود
 يقتضي علمه ليرحم على المحل على العدم المحل واسبق علم ان ذلك
 الجواب انما يتم لو كان انتقار الوجود الى الماسية يقتضي كونه ممكن
 البتة لها لا كونه ممكن البتة في نفسه وفي ذلك تأمل على اننا
 نقول اكان شوب الوجود للواجب يقتضي كون الواجب ممكنا
 ذلك كاف في المقصود ولا محيل الى باقي المقدمات ودر قال ما ذكره دليل
 اخر اخصر مما في الكتاب فلا يفتق عليه شيء وفيه شيء لا يخفى ودر قال ان
 شوب الوجود للواجب انما نظر الى ذلك الوجود لا شافي وجهه
 الى ذات الواجب علم انه ودر قال المدعي في هذا المقام كون الوجود
 الى من الواجب نفسه كما هو في الشافعي في شعره الدليل ولا شك في ان
 الدليل المذكور على تقدير كونه قائما بنفسه كون الوجود المطلق ايضا
 نفس حقيقة الواجب كما تدل عليه جميع من المنسوبة ولا خلاف ان

الوجود

في مقامه وليس يشترك اصلا عايد الى الوجه في آمن ولا سوي بعدا
 تاما كونه راجعا الى الجوزية المذكورة **قوله** لزوم الاستدراك بهذا
 سوا الاستدراك الذي يحسمه في سكرته فيفسق قوله لاحقه في اثبات
 التي كتب اليها اثبات الفصل وسمعه في سكرته مرة ثالثة بقوله
 وملتزم تركه واثباتي سديرك **قوله** مع ان المعنى في هذا المعنى
 بما قبله غايه النظام لو كان قوله بل الجوزية لزوم الاستدراك
 اعتراضا على الشايع مع ان ساق كلامه في سكرته ان ذلك متوحي
 في عيان الشيع وليس المعنى من ذلك اعتراضا على عبادة **قوله** منه
 الاعيان اي قول المعنى ولانه لو كان داخل فيها ولا فقه في ان
 العلامة لم يدرك في تفسير منه العناشي لكن ساق الكلام على وجه
 نفي منه انه اعتقد ان الضمير المذكور راجع الى الممكنات على الاختلاف
 المعنى في شرح المحقق ولعله اراد بقوله ما ذكره ذلك **قال الشيخ** بذلك
 الظهور فيلزم ان الالف في كلام المعنى بعد هذا الوجه فاسد كما ان
 قبله الا ان الفساد قبله اشد من الفساد بعده وهو واقع وكذا
 الكلام في قوله وجها طامرا ففقه في سكرته لقول السانع فيكون مقصودا
 الدخول بقوله ذلك ثم لو ازان لا ينتهي شيئا لا حدك كشرية الا
 يقال مقصوده توضيح ما اشار اليه الشايع لا الاعتراف عليه **قال**
الشيخ لكن المطلق القول بالشكك بعدم محبة قد عرفت مما
 ان وجه الضمير الى الوجه في آمن ليس مقتضى السوق بل مقتضا

رجوع

رجعه الى ما اثبت برأيه واشمكه وسوا الوجه المطلق لكن لما
 لم يكون ذلك ما احتج به الحكم من صف السانع عن ظاهره واما
 عدم محبة ما ذكره فلا يتلوه كون الواحد مع عارضا للموجود
قال الشيخ بل الوجه في آمن الذي هو موجود في الذين فيه ان
 مخالفا لما صح به السانع من ان التبع انما هو في عود من الوجه
 التابع للموجود اذا الوجه الخاص في الواجب هو وجوده للمطلق
 في الذين مع كونه متبعا والقول بان الكلام فيما سبق في عود من الوجه
 الى آمن للموجود الممكنة فلا يخفى من كلامه من الوجهين مما يلفت
 اليه واعلم ان في قول المعنى والادل سديري اليكسا اشار الى ما تقدم
 من ان التعرض باستان الواجب عن الممكن يحصل سقوط في استلزام
 كون الوجه داخل في الواجب لكونه موكبا سديرك **قوله** لكان
 وجهه موجودا لذاته في كونه موجودا بذاته على تقدير عدم افتقار
 اليها بل ولما كونه قائما بذاته فلا تلزم بذاته على ذلك التقدير
 لزوم الافتقار على تقدير عدم الافتقار بل لو لم يستقر اليها لم يتم
 بها على ان الصام سلبه الافتقار واذا لم يكن قائما بها لم يكن
 موجودا على ما ذكره الا ان المعنى بما ذكره لا اشار الى دليل على
 الافتقار اليها على التقدير المذكور **قوله** فلا يكون موجودا به قد
 يمنع ذلك بناء على افتقار القائلين بوجه الوجه في المامية
 الممكنة فانهم كقولهم موجودا اي يكون موجودا مع عدم قولهم

فيه ما فيه **قوله** فلزم افتقار الواجب في هذه العيان اشعار بان
 الاحتياج الى العلم انما يتصل بجل انصاف للماسة بالوجود لا بجل
 انصاف الوجود بالوجود. فيقال افتقار الوجود الى العلم لا بجل
 تسليم افتقار الماسة اليها واعلم ان العلم الذي هو غير الماسة
 يتصل بالاحتياج اليها اما واجب او ممكن والاول تسليم بقوله الواجب
 والبرهان قائم على محالته مع ان الملاحظة على بقدر انصاف فيه
 ما فيه والتمسك بتدركه كان ذلك الممكن وجودا مع ان وجوده ليس
 الاسم العاجب دفعا للوجود والتسليم في الوجود **قوله** وسئل الكلام
 ونقول ذلك الوجود لا بد ان يكون عينه متعينا الواجب والاحتياج
 اما اذا خلا فيها او زاد عليها والاول تسليم كونها مركبة وانما كون
 ممكننا وعلى تقدير كونه ممكننا متعينا ما قلنا على تقدير كون الوجود
 ممكننا وسلكنا الى ان ينهي الامر الى وجوده مع عينه حقيقة الواجب
 او يتصل الوجود الى غيرهما والاول عين المطبق كونه خلفا
 التامسح ودرجات في امثال هذه المعاني وعلى تقدير التسليم في الحقيقة
 هذه الوجود المسلسلة الى غير انما به نصف بها التامسح وانصافها
 بها اما غير الماسة فلزم الافتقار الى الغير والماسة فلا بد ان يكون
 موجوده بغير وجوده غيرا واللام يكثر في ذلك الجمع جميعا ونسبها
 منها شبه ذكرنا في حاشية شرح الواجب ومن ارادوا الملاحظة على
 اليها **قوله** ولا مناقشة في الاحتياج في المحرر من غيرهما وترتباته

فاما

قوله فاما في بيان المناقشة باعتبار هذا التفسير لشرها بقول
 المحقق وليس من وجوب تقديم المصلحة العلمية واما المناقشة باعتبار
 التفسير للاحد فقد اشير اليه بنحو السابغ وفيه كلام لا م والمردود عليه
 مطلقا ان ما نشر الماسة من حيث هي غير متعدي لقولنا لا في غير
 كما قد ذكر في التفسير للاحد المشار اليه بقول السابغ على الاشياء
 ليس للمردود منه ان ما نشر الماسة من حيث هي في نفسها وعندها اذ لا
 عاقل ما نشر الماسة من حيث هي في انفس غيرا بالوجود وكذا في ذلك
 يدرك الى انفسه باب اثبات الصانع نعم عما نعمل الطاموس عليها
 كبر **قال الشيخ** وليس من وجوب تقديمها عليه بالوجود في بيان
 تقديم الكلام بغيره من احدهما وايضا على ان المراد بالعلم في قولنا
 بوجوب تقديم العلم مطلق العلم وانما يتوسط كونها علم فاعليه
 اما الاول فان يقال لا يتم ان كل علم واجب التقديم بالوجود
 القابل علم مع ان ذلك ليس كذلك واما الثاني فان يقال لا يتم ان
 كل علم فاعليه واجبا لتقديم بالوجود على الوجود علم لا يجوز
 ان يكونها لما في ذلك كالتقابل والتساوي وفي بيان المصداق
 الى ذلك **قال الشيخ** لا يمكن فهم صوره ان يقال ان الفاعل علم
 كما يقال فيكون انما لا يحق تقديم القابل على الوجود بالوجود كذا
 القابل لا يحق تقديمه على الوجود بالوجود فالعلم المشترك الجامعة
 العلمية ولا شك في ان كونه قياسا فقيما لا ساق في كونه متعينا كما فهم

من عيان السامع اذ يحيط بالشيء القوي المذكور الى المعنى ايضا اذ
ثبت جوار تقدم الفاعل بالوجه على الوجه فانه ما في اليك
انه كان العلة المسبوكة بعد افعالها فربما لا يصح للعلة
وذلك تحت **أخره** **قال** **الشيخ** وفي تقدم العلة المعقولة والادنى ان
يقال وفي وجوب تقدم العلة المعقولة عند ذلك قول المصنف في
وجوب تقدمها عليه بالوجه **قال** **الشيخ** بعد غي الوجه
في ان الكلام لا يقتضيه اذ الوجه للغير بل شامل لما كان المصدر
لنفسه ايضا وسقط من كلام المصنف والسامع ان الكلام على
ذلك الوجه مع انه قال في النظر المذكور مطلقا فاقبل كلامه عليه لا
والقولان معنى كلامه مطلقا على تقدمه اذ الوجه بما ذكره
الشامع ان لا يتم ان اقل الوجه للغير يجب ان يتقدم بالوجه
بل انما يجب في وجهه الذي لا يكون هو وجهه بل ذاته واما في
المفرد الذي كان وجهه مقتضى ذاته فلا يجب فيه ان يتقدم
بالوجه على وجهه الذي لا يجب ان يتقدم بالوجه في اول الوجه
لنفسه كلام لا يحصل له وقد يقال ان الوجه بالغير في قول الشيخ
عنه الوجه شامل للوجه وعنه فسمي اقل المصدر للوجه
لا اقل الوجه في ان الواجب في ان عيان المصنف والسامع في ان
ما يشار اليه المصدر للوجه شكل ايضا الوجه بالوجه وفيه
منظم قول السامع وفيه نظر لا تالاهم ولا فغا في انتفاعهما

ك

كمن ان هو المصنف اذ اس ذلك على الوجه الذي نقل عن شيخه
على ان عدم الاستطاعة ايضا بان محاله واعلم انه لا وجه لما ذكره
السامع من النظر بعد دعوى المصنف ان وجهه يتقدم على وجهه
بالوجه على الوجه فربما لا يصح للعلة المعقولة والادنى ان
يقال وفي وجوب تقدم العلة المعقولة عند ذلك قول المصنف في
وجوب تقدمها عليه بالوجه **قال** **الشيخ** بعد غي الوجه
في ان الكلام لا يقتضيه اذ الوجه للغير بل شامل لما كان المصدر
لنفسه ايضا وسقط من كلام المصنف والسامع ان الكلام على
ذلك الوجه مع انه قال في النظر المذكور مطلقا فاقبل كلامه عليه لا
والقولان معنى كلامه مطلقا على تقدمه اذ الوجه بما ذكره
الشامع ان لا يتم ان اقل الوجه للغير يجب ان يتقدم بالوجه
بل انما يجب في وجهه الذي لا يكون هو وجهه بل ذاته واما في
المفرد الذي كان وجهه مقتضى ذاته فلا يجب فيه ان يتقدم
بالوجه على وجهه الذي لا يجب ان يتقدم بالوجه في اول الوجه
لنفسه كلام لا يحصل له وقد يقال ان الوجه بالغير في قول الشيخ
عنه الوجه شامل للوجه وعنه فسمي اقل المصدر للوجه
لا اقل الوجه في ان الواجب في ان عيان المصنف والسامع في ان
ما يشار اليه المصدر للوجه شكل ايضا الوجه بالوجه وفيه
منظم قول السامع وفيه نظر لا تالاهم ولا فغا في انتفاعهما

انما خرج من ان السامع قد علم انه لا وجه لما ذكره
في الاستطاعة فلو كان عليه الوجه
اعني ان السامع قد علم انه لا وجه لما ذكره

المجاب قد يقال هذا الكلام من الشيخ ما في النظر الذي اوردته
ذفيه نظر اذ هو متبع لتلك المقيدة الصريحة في وجهه كما هو
مصدق ذلك بان ذلك الكلام من السامع من قبيل المصنف اذ مقتضى ان
تلك المقيدة ضرورية وشبه المقيدة الضرورية لم يرد على ما في الوجهية اذ
المخبر طلب الدليل فلا يتصور ذلك في المقيدة الضرورية فلا يبقى
ما فيها الجواب واما على اعتقاد الشيخ فليس كذلك المقيدة ضرورية
وفيه نظرا شانه الى منع كونها ضرورية فلا اشكال في ذلك
قوله فلا يحق الجواب هو ان ذلك المصنف فكيف يقال ان ذلك لا
سوى الجواب قد ذكره بان المعنى ان المصنف اذا منع مقيدة ضرورية لم
يخرج المصنف الى ان ثبت تلك المقيدة لان المخبر طلب الدليل وذلك
انما يكون موجبا اذا كانا سابقا نظرية واما اذا كانا متعقبة ضرورية
فلا يبقى لطلب الدليل عليها اذ لا خلاف المقيدة الضرورية الى دليل
وما ذكر المصنف من قوله فمقول السامع ما ذكره الى ان اشياء للمقيدة
قوله بناء على ان مفهوم الوجه مفهوم اشياء الى دليل قوله والادنى
مقتضى ان يكون وجهه المكمل مجزا ولا شك في انه بعد ان المصنف
بالوجه الذي وقع فيه التردد الوجه المطلق لا اقله وكذا
اعتني ايضا العلامة على قوله والاشارة اعتبار واجب الوجه الى سبب
سل على ان المصنف بالوجه المذكور في وجهه الوجه المطلق اذ المقصود
عدم اقتضاء الوجه المطلق التوجه لا يقتضي عدم اقتضاء ما يتبعه

ثبت ذلك وان كان لا يكون لا اعتبار وجهه بعد على تقدير ان يكون
التردد المذكور في اوله الوجه واعلم ان المصنف بالوجه الذي
وقع فيه التردد كان الوجه المطلق كان معنى كلام المصنف ان
الوجه المطلق لا يردان يقتضي الاخذ اي لا تجزؤه ولا شك في ان
هذا الحكم على تقدير شذوذه لا يستلزم المطاوعة على كون الوجه
للمواضع على غير وجهه بل وان يقتضي الوجه المطلق لا تجزؤه ويبدو
بعضه التوجه كمن مقتضا للتوجه بناء على كونه عارضا له واقتضاء
الموضوع ما لا يقتضيه العارض على سبيل في كلامه في ذلك والظن
ان مدار كلامه يستلزم المعارض على تقدير ان يكون معنى كلام المصنف
ذلك ان كان المصنف بالوجه المذكور في وجهه الوجه المطلق على كون الوجه
طبيعه نوعه للوجه المذكور في وجهه على علمه بان الحكم اذا نصار
النوعه سببا يقتضي اقتضاء كل وجه منها ذلك على ما هو المقرر
ولا يخفى عليك انه يرد على تقدير ان يكون معنى كلام المصنف ما ذكره على
التقدير المذكور اعني قوله والادنى يقتضي ان يكون وجهه المكملات
مثل ما ذكره ولوجه كلام المصنف على تقدير ان يكون الوجه بالوجه
فهو الوجه المطلق على انه لا يقتضي لا تجزؤه الوجه المذكور في وجهه كونه
لم يرد عليه ما ذكره لكن ذلك المصنف في وجهه **قوله** وقد سأل
فهو انما لا يتم ان الاحتياج الى سبب في التوجه سببا يكون الاحتياج
فيه ممكنا واما يكون ذلك كذلك لا يستلزم الاحتياج في التوجه الاحتياج

ك

مدى التصور انظر ان الموجدان حقيقة الواجب على غير معقول بالكنة
 بالانسان ووجوده معقول بالكنة بل مدى العقل على الترتيب
 في مبيع الحاله تحقيقه على غير وجوده لا راعى غير معقول
 غير معقول واذا ثبت كون حقيقة معقولة لوجوده ثبت ان وجوده
 لا يتبعها ولا يلزم تركه من العجزه غير ويلزم من ذلك ان كان
 قد استمرنا في حق ان تركه بعد انما سهل من الاجزاء الى رايه
 دون العقليه وكون الوجود غير مستلزم ان يكون غير عقليا
 له واعلم ان قول المص ولان وجوده معقول معطوف في المعنى
 على ما قبله وان العكس المذكور على سبيله الكل انما وشرطها صحتها
 الكثرى وهو معقول في نفسه **قال الشيخ** واذا كان كذلك كما
 نعوض لوجود الوجود على تقدير كونه غير حقيقة لا خفاء في ان
 الدليل المذكور لا يعتمد ان لا يكون وجوده حراسته الحق السعوى
 هذا التقدير الذي يدور عليه الوجود على ان يقال استأخره
 عنه تعالى سبق على ما ذكر من استلزامه التمسك الذي سبق منه بعد
 ذلك منها انما يذكر انما قد يقال لا حاشه في الاذله الشبهه الى
 استأخره الوجود عنه نعم اذ مقتض المعارضه ان يمد دليله على
 ما افاد دليل الحق ولا شك في انها على قدر تمامها افادت ان وجوده
 ليس غير حقيقة نعم ولا يوفق تمام دليل المعارضه على افادته
 دخوله فيما ليس مقصوده ابيات زباني وجوده على حقيقة حتى

ختام

ختام الى ذلك بل اقامه الدليل على صحتها بعد دليل الحق وس
 حاصل محذو ذلك **قال الشيخ** وانما يلزم ذلك ان لو كان الوجود وجودا
 قد استمرنا في حق ان الوجود على السبيل انما هو اجل الانه
 بالوجود لا لاهل نفس الوجود كنه نفس الوجود احو اعتباري عقلية
 محيل الى ما يشبهه ولا شك في ان ما يدل المعارضه اذا كان على
 لزوم الاحتياج الى علة الانه بالوجود لم يجد كون عدمه التام
 اذا لاهل بالوصف العدمي محيل الى علة كمال الانه بالوصف
 الوجودي محيل اليها وانت جدير بان تظاير عيان العلة بعد ان
 الوجود نفسه ممكن الوجود وان مدار الكلام اعماص على الاحتياج
 على نفس الوجود لا على الاحتياج الى علة لا تصاف به لكن لا يبعد
 تصرف عيان العلة عن ظاهرنا بان يقال مقصوده ان الوجود
 كان عينا كنه ممكن الثبوت لوجوده تعالى محيل الى علة الانه
 بالوجود العدمي كنع عيان الشايع في الخواص عما اورده عليه
 دلاله حمله على ان مدار الكلام على الاحتياج الى علة نفس الوجود
 على الاحتياج الى علة الانه بالوجود **قال الشيخ** نعم في كل
 وكذا لعدم يتقسم الى قسمين عدم الشيء نفسه وعدم الشيء
 والمولود الشك يقتضي في كل منهما غايه ما في الباب ان واحد الوجود
 يكون محتج بعدم ومع الوجود يكون واجب العدم ولا ينافي
 من الحان الوجود والعدم في الوجود والعدم المحولين وفي الوجود

والعدم الراسخين ولا شك في ان الاقامه العقلية الى صله من
 اعتبارات المولود باعتبار الوجود في نفسه والوجود في نفسه
 بعضها محتمل وبعضها غير محتمل وكذلك الحال في اعتبار الوجود
 ما حظه المولود الشك فيها **قال الشيخ** وكذا انما اعراضا
 ما ان يكون المحكم في نفسه واجبه الثبوت لغيره كما مر انما في
 ما ان ذلك او يكون محتمل الثبوت لغيره كما مر انما في
 ممكنه الثبوت في نفسها محتمل الثبوت للموجب بل نقول انما يجب
 منها هاتان كون شيء واحد ممكن الثبوت في نفسه واجبه الثبوت
 لا حد محتج الثبوت لا حد وكذلك كذا ان يكون حقه محتمل
 في نفسها ممكنه الثبوت لا حد واجبه الثبوت لا حد **قال الشيخ** باعتبار
 واحدا لا يكون واجبه الوجود في نفسه محتج الوجود في نفسه او
 ممكن الوجود في نفسه وبالعكس في كل منهما وكذا لا يكون واجبه
 الوجود لغيره محتمل الوجود لذلك انما محتمل الوجود لذلك الغير
 وبالعكس في كل منهما في كذا ان يكون شيء واحد واجبه الوجود لغيره
 ممكن الوجود او محتج الوجود لغيره ولا يخفى عليك ان المولود استأخر
 الاجتماع بينهما اذا اعتبرا واحدا ان الوجود في نفسه لا محتمل
 مع المحتمل في نفسه اوضح المحتمل في نفسه وبالعكس ان الوجود لغيره
 محتمل مع المحتمل لغيره اوضح المحتمل لغيره وبالعكس على فصلناه وهذا
 الحكم وان كان صادقا بالنسبة الى الوجود في نفسه لكن في صفة النسيه

ما لا يخلو من وجهه الى الحكم على ان
 عرفه وكنه الوجود على
 ان لا يكون واجبه
 ذلك انما هو

الى الوجود لغيره متناقضه لكونه صفة واجبه الوجود
 لغيره محتج الوجود لغيره احد ممكن الوجود على ما استمرنا
 الا اذا اعتبرنا في حقه الاعتبار بوجهه الذي واعلم ان الحكم بالنسبة
 من المولود المذكور على التقدير المذكور على حساب الاصطلاح **قال الشيخ**
 فان ادعى خلا مرسته العيان يقتضي محتمل استعمال اصطلاح اسما
 والقول بانه صفت من العيان لظهوره المعص لا يحصل على يد
 ايضا لقدرته قوله اللازم معناه الوجود المطلق لا محتمل
 انه وكذا القول بانها مدعي في قوله وادعا بعقله نوجه ما لا ينفك
 اذ على تقدير ان يكون المولود بالوجود الوجود المطلق مع كون المولود
 الفعل بوجه ما لم يحصل من المطلق ما على عدم محتمل **قال الشيخ**
 فيعد سلم الصوري فيه اشار الى ما سئل عليه الصوري على التقدير
 المذكور بناء على ان ما ذكر من الدليل لا ينفك بعقل كنه الوجود
 المطلق على ما مر لا خفاء في ان ذلك المنع انما توجه على الصوري
 على ذلك التقدير اذ لم يستعصم المعارضه الداميه واما على تقدير
 اعتقاد ما يبايع الراسخه فلا ولا يبعد في حمله على ذلك واعلم ان عيان
 المعنى في الحجاب المذكور رحمه في ان مداه على ان المولود بوجهه في
 الاولى مداه المطلق فتولد في نفسه لغيره ان كان المولود من الوجود
 المعقول لا محتمل لا ينفك من ذلك العيان في حقه ذلك التقدير في محتمل
 الدليل التام في المعارضه الوجود الذي في المص واعلم ان قول الشايع

هذا كما في منه فمقتضى ذلك الجيب الحكم بان وجود الممكن ليس واجبا بالوجود
 بمعنى انقضاء الشيء بالوجود مستلزما بالبقاء لازمة اعني الوجوب بمعنى
 الاستغناء عن الغير على استتار طريقه الذي سدا الوجوب بمعنى
 انقضاء الشيء بالوجود وليس مقتضاه مما ذكره في الجواب نعم
 الوجوب بمعنى الاستغناء عن الغير بخصوصه وذاته هي تبال
 فاس هذا من ذلك بل لا يستلزمه نعم بمعنى انقضاء الشيء بالوجود
 انقضاء الشيء بالوجود في جميع ذلك الجواب بعد ما عرفت ان
 ذلك في نفسه بقوله لانا نقول انما يلزم ذلك فلا اشكال **فله**
 لا استقلال بالانقضاء اذ المراد بالانقضاء في تعريف الوجوب
 هو الانقضاء الكافي في الوجود بحيث لا يحتاج الموجد به فيه
 الى غيره وانقضاء الوجود الى من الممكن للوجود المطلق ليس كذلك
 بناء على انقضاءه فيه الى موضوعه والى على انقضاء به بناء على
 كونه غير قائم بنفسه على ذلك عليه الدليل على الوجود في
 الجواب فانه قائم بنفسه والمراد بما يتحقق على الوجود الى من
 الممكن هو الوجود المطلق واذا كان ذلك الوجود في نفسه
 الى غير على ذلك لا يلزم انقضاءه اليه في الوجود المطلق عليه
 ما هو عليه ذلك كونه الوجود الى من الممكن واجبا وجوبا ذاتيا وانما
 يكون كذلك لوانقضاء في نوع مقتضاه عليه الى غير كما سرعان
 ووجود الى من الواجب **قال** **الثاني** وعن الثالث لانهم عرفت من

هنا

هذا منقضى لما تضمنه قوله لان الوجود امر اضافي ولا شك في
 الشبهة المذكورة كقولنا انما عليه فمقتضى الحقيقة لا هو **فله**
 واعلم ان مدار الوجوب الثالث انما هو على إمكان كونه تعالى واجبا
 ولا شك في ان ذلك يحتمل على تقدير كون الوجوب عين ماسية
 تعد الى اذ الوجوب اذا كان عينيا محتملا انقضاء بالوجود
 والواجب ما انصف به وقد قال ان هذا الحق مواظقة لطيفة
 ناشية من مواظقة الله والوضع ولا يعنى به في المباحث العقلية
 الحكمة اذ المراد بالواجب ذات صفت بالقدم الذاتي والحقا
 في حصوله وكيفية الى الغير بل في جميع ما يرتب عليه الاشارة
 الخارجية اليه وهذا كما يقال على شئ مثلا غير ذاته مع انه
 له علم والعلم ما قام به العلم بحسب قانون الوضع اذ يريد به
 انه ذات تكشف به الاشياء فلا عليه له فيه الى انقضاء نفسه
 زائدة كما احتج به الممكن اليه وهذا في سائر مقاييس مفهوم العلم
 لعدم اذ ليس المراد ان مفهوم العلم لا يتم اذ ليس المراد ان مفهوم العلم
 غير ذات الواجب بعد بل انما صدق على العلم به بناء على كونه
 ولو امتنت النظر فيما اتى اليك اكتشف لك ان تنسب الوجوب
 الذاتي بالحققة الذات لاساني كونه غير ماسية تعد بواسطة
 ايهام معنى الوجوب عين تلك الماسية وما يماسي سب ان يعلم
 في هذا المقام ان معنى قول الحكماء ان مقتضى الواجب تعد عينيا

ثانيا لا يكون الوجود الى من مستقولا مانا وكون مفهوم الوجوب
 مستقولا مانا لا يسلم ان يكون ماندا مع كونه كذلك كقولهم
 الخي والخي والخي وعرف لك واما معنى قولهم المستقل اليه
 ما لا يحدده شئ في الخارج فيدعيه قد سرت في مباحثه شئ في الظاهر
 في بحث الموضع بان المراد به لا ينصف الشيء به ايضا فاعلم
 وانقضاء الوجود الى من الممكن هو الوجود المطلق
 عقلي لا خارجي وليس المراد به ان لا يكون له وجوده في الخارج
 على ما يتبادر من ظاهره وعن الثالث بان الحصار المفروض
 الوجود والمفهوم ليس دينا على اعتبار ذلك الوجود على
 المفهوم على ما بين قال كذلك الواجب عبارة عن الوجود
 وانما ذلك كذلك على ما بين قال يكون الوجود الى من الممكن
 وحاصل شئ ذلك التعريف على انه يجوز ان يمتد ذلك بالنسبة
 الى الوجود المطلق الزايد عليه بعد على الاثر وعن الرابع بان
 ذلك الحق ناش من مواظقة قانون الله ودارا على غير
 القاعة العقلية اذ معنى الوجود الى من الممكن هو الوجود
 الى يهيه وقد ينظر ذلك في الواجب على تقدير كون الوجود
 عين الماسية وعكس الجواب عن النش الى اساس على تقدير ان يكون
 المراد بالوجود في قولهم الموضع ما وقع الخارج طريقا لوجوده
 ان يكون الوجود الى من الممكن المطلق واعلم ان بعضهم اختاروا

عن الوجوب الجواب كونه قاعه ماثرا انها ذات يمكن ان
 يصدر عنها اشخاص خارجية ولا يحتاج في صدوره الى صفة
 بالوجود كونه قائمة بها حتى تنصف تلك الذات بها ايضا
 كما احتجوا بان يكون في صدوره اشخاص في شئ الى انقضاء به على ذلك
 بحيث لو كان العقل سبيلا الى كونهما لم يجدوا الا حاله عن تلك
 العتمة هذا لا ينافي ان ينصف علما بمفهوم الوجود المطلق
 موطاة وجهنا الى انه لا يلزم الاشارة اليها عن قواها لا ان
 قولهم ان مقتضى الواجب مقتضى عبارة عن الوجود الحق ساني في قولهم
 يكون الوجود مستقولا ثانيا لا يحدده اية في الخارج بل هو امر اعتباري
 عقلي كما انهم عرفت الوجود بالكون وهذا ساني كون الواجب على
 فهو امتنع قطع النظر عن كونه مستقولا ثانيا والثالث انهم حكوا
 ما خصصوا المفهوم في الوجود والمفهوم وقد عرفت بعضهم بان المراد
 بالوجود ما نزل عليه الوجود بلزم من ذلك كون الواجب الى من
 داخل تحت مفهوم الوجود بالكون الشيء غير حاصر والناظر
 حق الوجود ما قام به الوجود وكون الواجب عبارة عن الوجود
 الى من وانقضاء الوجود الى من الممكن لا استقلال ساني في ذلك
 الى من الوجود الى من الممكن ما وقع الخارج طريقا لوجوده لا بقية ذلك
 عن ظاهر في الواجب تعد على تقدير كونه تعد عبارة عن الوجود
 وقد كذب عن الاول بانهم حكوا بان يكون الوجود المطلق مستقولا

ثانيا

ان للفظ الوجود متينين احدهما محقق بالواجب ثم والا فمحقق
بالمكن بمرتبة بيننا واطلاقه عليها بالاشك في الظن فظني ان
الناشئ على ذلك المقتضى انما يورثه بعض الاشكال على
ما اقتضاه وان اشرك المقتضى للوجود بالنسبة الى جميع الوجودات
وهنا الخاتمة اننا عرَضنا على ايرادنا محاجة زيادة الاطلاق
قوله معنى واحد بل يكون مشتركاً فيها اشتمالاً على ما عليه
قوله فلا اشتمالاً فيها سوى مضمون اللفظ اي فلا اشتمالاً لملك الاشياء
على التميز المذكور في مضمون اللفظ بناء على كونه متواظفاً عليه
قوله والمعتق اي المعتق من احوال الكمال بالنسبة الى اقوالنا
لا يجب عدم الاتفاق ولا حقا في ان ذلك متضايفه ذلك لا
لا يشبه ولكن ذلك غير قاطع فيما من الكلام لاجل **قوله** **قوله**
على ان لا يتفق اصلاً وسواء الواحد الحقيقي بالواحد صلي وللواحد
معنى آخر ومعملاً لا يكون له اخر وروى له ما فيه حقيقة فريد
هذا المعنى واحد هو في دون المعنى الاول وكثير ما يقع الغلط
في اطلاق الواحد الحقيقي بواسطة الاشك **قوله** فطانه بالذات
خفا مما استلزم مما ذكر في الشرح ولا حقا في ان الكثرة مرتبة
الاشارة عليه لا يكون متضاداً لكثرة اشتمالها خارجياً ولا عقلياً
بما **قوله** خارجاً عنها عارضاً لها في الوجود لا حقا
في الوجود الرضائي لا تنفي على كونه الوجود محققاً على اقوالنا

والمكن بالشك بل المتزوج عليه ليس الاطلاق العوض وايضا
يلزم على تقدير كونه عارضاً له عوداً عقلياً كونه قابلاً وقاعلاً
اذ الناعل لوجوده العقلي ليس الا ذلك على ان فما ذكرنا الشاي
امرين آخرين الاول انه قال فما سبق به حكم على جواز كونه
قابلاً لا موقفاً له نظر الى انه سيجي بطلان تلك القاعدة في
هنا بنى الكلام على صحتها والتمس ان ما ذكره على تقدير كونه لا يميز
استلزام عود من الوجود المطلق للمكانات في الخارج مع ان الكلام
سوق لذلك ايضاً واعلم ان قولنا الشاي واولها محظوظ على الاشياء
الشبهة لا على اشياء وسواء في غاية الوضوح **قوله** عارضاً له
لا وجه لكونه عارضاً له في الاشياء على كونه سيجعل هذا
قوله على ان يكون عليه **قوله** في كونه لا ذكره الا عليه ساقطاً بطلان
قوله لازم واحد خارجي لا منافاة بين كونه لا زائداً خارجياً
وبينه ان يكون عوض الوجود للواحد في الوجود لا في الخارج اذ
الموجود الخارج هو سائر العارض ويعبر عن عودته لا في الخارج
ليس ذلك العارض مما عارض له عوداً خارجياً ولا شك في ان
الكلام لا يحسن لو كان الموجود باللازم في عبادته ما مثل غير العارض
فدوران الموجود باللازم الخارج بما يتناول اللازم الرضائي وبسبب اللام
الخارجي بناء على ان الوجود من قبل ذلك وانت غير ان الوجود
ليس من قبل اللوازم الخارجية املاً على ان لا يلزم في **قوله**

جواب
المراد

والمكن

احتماله المتفق للماخوذ وذلك ان حقا على تقدير ان يكون الموجود
بالوجود الموقف الوجود الموقوف بالشك ان مقتضى التوجه من
اللازم اقتضا وجوب الممكن ذلك بناء على قوله وانما يلزم ذلك
وتحتمل على تقدير ان يكون الموجود بالوجود الموقف وهو الممكن ان لا
يتفق شئ من التوجه والاتحاد ولا يلزم من ذلك اقتض واجبة الوجود
في توجهه الى عمله منفصل عنه الا ان الشاي ان يورثه على اقتض اقتضا
الوجود الموقوف بالشك التوجه مثل ما اوردته على اقتضائه مقتضى
الاتحاد واعلم انه يقال على تقدير كونه عدم مساوياً لها في الحقيقة
ان مقتضى هذا التساوي بين سبباً لا يقتضيه الاخر لو اذ كونه غير
من تلك الحقيقة المشتركة **قوله** لان الاتحاد اذا كان من لوازم
الوجود المطلق اللازم فما ان ما ذكرنا الشاي وايضاً على ان لا يلزم
لشئ لازم له وذلك مما ساقط منه لا في الحقيقة مثلاً لا في الحقيقة
اللازمة لزم من ان لا يتساوى في الحقيقة واللفظ في اللفظ ان لا
ان الوجود الموقوف بالشك اذا احتل شرط شئ كان الامر
بالاستلزام بالاشكال ان يقع كونه فيلزم ان يقتض وجوب الواجب
ما اقتض الاتحاد الذي يقتضيه ذلك الوجود شكل الحقيقة ومثل
هذا الحكم غير محقق بالنسبة التي هي ذاتها خارجاً بل مرشاه لها
والمراد ايضاً بتأويل **قوله** في الكلام سائر الاشياء وفيه نظير
ان يكون كونه وجوب الواجب وقد فصلنا ما يقول في هذا

نحو

وجوده على التميز المذكور الى حيث يستفصل له فربما ان اذا كان
الوجود الموقوف الموقوف بالشك غير مقتضى شئ بها كان عدم
اقتضائه اياه من لوازم الوجود الموقوف الموقوف بالشك لا
لوجود الواجب بل من اجتماع اقتضائه الوجود وعدم اقتضائه
في وجود الواجب وذلك مستحيل واخبره ان فيه ما فيه **قوله**
وان عني به وجوب الممكنات بخلاف مقتضى الاتحاد فمقتضى
انه يكونان محتاجين على تقدير ان يكون الموجود بالوجود الموقف
الممكناته لا يقتضى شئ من الاتحاد والاتحاد ولا يلزم من ذلك
اقتضائه وجوب الواجب في وجوده الى عمله منفصل عنه نعم وان
ان المتبادر من عبارة المعاني ان ذلك يقتضي كونه شئ في
الخلق قوله وحسب ان يعلم ان اطلاق الوجود ان الخلال تلك
الشبه الكثرة منحصر في كون الوجود الموقوف مقتلاً على وجوب
وجودات الممكنات بالشك مع انه لا شك في ان الخلال
الشبه الاول على الوجه الذي ذكرنا الشاي بقوله لا يتقبل
من الرئيس لا يتقبل على كونه متوقفاً عليها بالشك بل الخلال
محقق على تقدير كونه متوقفاً عليها قولاً واثباتاً على ان
على تقدير ان يكون المراد بالوجود الموقف الوجود المطلق
اقتضائه لا يقتضى شئ من الاتحاد والاتحاد ولا يلزم من ذلك
اقتضائه وجوب الواجب في وجوده الى عمله منفصل لحوال ان يقتضى

منتهيها وجعلها واحداً لا يوجد الذي لا يقتضيه الوجود المطلق على
 بقدر كونه ذاتاً لجميع الوجودات الخاصة كما ان المجرى مثلاً لا يقتضي
 سوا نفسه كونه من الانواع الاضافية والمقتضى كونه مقتضياً
 لذلك كونه شياً في ان الجواب على شبهة الاولى باقتضائه لا يقتضي
 لا يوجب على كونه متوقفاً عليها بالشك في بل حصل على تقديره
 ايضا وكذا الخلل في الشبهة السادسة على الوجه الذي قد مر في السابق
 متوقف على كونه متوقفاً عليها بالشك في وسوس ما في بوجه
 احتمال الشبهة السابعة على الوجه الذي قد مر في سابقه سببي على
 كونه متوقفاً عليها بالشك في الا انه لا يتوقف الخلل في الوجود
 ذلك كما يظهر في كونه مقتضياً للمص في فيها فانه جعله دائراً على
 الوجود عن شئ تعالى فلا يتوقف ذلك على كونه متوقفاً عليها
 بالشك في وكذا الجوزان يقال في ادفاعها بان للوجود معنى آخر
 اعني الاستغناء عن الغير لا يتوقف انصاف الواحدية على وجود
 التوقف قد علم في سابقه في سابقه في سابقه في سابقه في سابقه في سابقه
 عليها بالشك في وكذا الخلل في الشبهة السابعة على الوجه الذي قد مر في سابقه
 سببي على كونه متوقفاً عليها بالشك في الا انه لا يتوقف الخلل في الوجود
 ذلك كما يظهر في كونه مقتضياً للمص في فيها فانه جعله دائراً على
 الوجود عن شئ تعالى فلا يتوقف ذلك على كونه متوقفاً عليها
 بالشك في وكذا الجوزان يقال في ادفاعها بان للوجود معنى آخر
 اعني الاستغناء عن الغير لا يتوقف انصاف الواحدية على وجود
 التوقف قد علم في سابقه في سابقه في سابقه في سابقه في سابقه في سابقه

مكرر

لمقتضى ان شأنا له في هذا المقام ان الخلل في الشبهة الاولى على
 الذي يتل من شئ المحقق غير محقق يكون الوجود متوقفاً
 بالشك في شئاً وعلى السند الذي شئاً له بقله فاما بلزم
 ان لو كان وجوده متوقفاً على او شئاً ذلك كونه يقال على
 وجود كونه الوجود المطلق جنباً للوجود الخاص ولا يقتضي عليك
 ان ادفع الشبهة على كونه الوجود المطلق ذاتاً للوجودات
 الخاصة وان كان حاصل الا ان كونه ذاتاً يؤدي الى ما ذكره
 في مقام الاستدلال على كونه الوجود المطلق غير الوجودات
 فاضبط ما قد رناه لك في سطر **قول** امكن وجود الوجود قد عرفت
 ما سبق بهذا الاكراه وودا شربا الى ادفع سدالة غير متوقفاً
 على اعتبار وجود الوجود المطلق للوجود الواحد بل في سطر
 يكون الوجود بمعنى الاستغناء الى الغير ويكون عن المانع
 واعلم ان مقام الشايع ما ذكره سان سواء ادفع الشبهة الاولى
 والثانية على كونه الوجود المطلق متوقفاً بالشك في على ما تحت
 فلا يتوقف عليه انه لا فائدة في ذلك جواب الشبهة السابعة على ما تحت
 مما تقدم وما يتعلق بهذا المقام ان لم شئاً اخرى على كونه وجود
 تأيد علمه وشرحه يكون الوجود المطلق متوقفاً بالشك في على
 الوجود الخاص منها انهم قالوا الوجود وجوداً واجباً عن المانع

تكرر

داخل

يرتب عليها ان شئاً كان ذلك الرب سبب الوجود في الوجود
 او قاربه ليعمل في ترتيب الوجود الى وجوده بعضه قائم
 كوجود بعض الكثرة المتكثرة كوجود القدرة والارادة المتكثرتين
 بالذات فانه وجوده خارجي وان كان وجوده المانع بالمرس
 لا شك في صدق سبب الترتيب على الوجود الذي فانه يرتب
 على الشئ باعتبار وجوده العقلي اذ لا يكون له وجوداً في العقل
 التي لا يكون منشأ وجوده الا الوجود المعلى للشئ كالذاتية
 والجنس والتقليد ومرتبة ذلك مما سبق معقولات ثابته في عرف
 بعض الفلاس قال في دفع هذا الاعتراض الى الوجود الاثار في
 الاحكام من الاثار والاحكام المختصة والافعال الوجودية التي هي اثار
 والاحكام لكن غير مختصة بما يورثه انبئي كلامه ولا يخاف في انبئي
 مما لا يستلزم من العبارة المذكورة على ان ذلك انما يكون بعضاً
 لم يكن الاشياء باعتبار وجودها ثابته العقلية اثاراً واحكاماً مختصة
 بها بل يكون كل ما يرتب بواسطة الوجود العقلية لثباته من
 الاعمال والاشياء بالذات والافعال التي هي اثار والاحكام التي هي
 سبب ثابته بالذات والافعال التي هي اثار والاحكام التي هي
 ولا شك في انها انما يرتب على الاشياء باعتبار وجودها ثابته الكار
 وارتب جبراً على الاثار والاحكام التي هي اثار والافعال التي هي
 الاقتصار الى الوجود الخارجي في الوجود المذكور على اضافة شئاً

كان وجوده اما لثابته وجوده الواحد ملتزم ان يكون كل وجود
 مع ان ذلك ليس كذلك اذ قد اقم البرهان على كونه وجوداً
 متقارناً لثابته واما العلم بمتصل فيلزم كونه محتاجاً في قوله في الغير
 وسبب محيل في شبهة قد مر من الشبهة الاولى المذكورة
 في الكتب ومنها انهم قالوا لو كان وجوده الواجب بحدوثه
 مع كونه سبباً للثبات فالجواب اما ذلك الوجود وجوده وجوده او
 مع قد التجدد والادنى الذي الى كونه كل وجوده كذلك وليس
 والآن يقتضي الى كونه وجوده الذي هو المبدأ وملتزم من ذلك
 كون المبدأ متوقفاً على الوجود من المبدء والوجود معقولات
 عند الخلل في الشبهة السابعة المذكورة من كونه الوجود المطلق
 على ما تحت بالشك في اما الخلل في الاولى في ذلك فلا يوجد وجوده
 لثابته انما يستلزم كونه كل وجوده وجوداً لثابته كونه الوجود المطلق
 متوقفاً بالشك في على اذ قد مر من الشبهة الاولى الخلل في الاشياء
 فاما ثابته ان سبباً للمكانات بحدوث الوجود ولا يلزم من ذلك
 وجوده بحدوثها وانما يكون ذلك كذلك على تقدير كونه الوجود المطلق
 غير متوقفاً بالشك في ولا شك في انها وان اردت انما ذكر
 كونه متوقفاً سبباً على كونه اثاراً في الشبهة المذكورة في الكتب
 على ذلك على العبارة التي فصلت في سابقه ما سبق في ذلك ما عتبا

بوجود

مكرر

الزور مرتين لا دور على ذلك المقدير بنا وعلى ان ذلك الموصوف
 لا حشيت اذ الوجه الثاني في حق التعريف المذكور به في الموصوف فلا يصح
 تعريفه حقيقة فلا يثبت ذلك الموصوف بالوصف المذكور على اذ لا يثبت
 وبعضه الا في ذلك ذلك لا عن مضمون التعريف المذكور كلاما كثيرا
 في حاشية شرح المواقف مع ما شمل في ذلك فليصح اليها **احدا** اصلها
 ودر بطن الوجه لا اصل على غير الوجه الثاني في حق طسعة العلم
 المحقق في موقعا فانه يقال لذلك المحقق وجهه اصل العلم
 ان العلم ليس من الموصوف الخارجية علم بل من المحققين من العالمين
 الرئيسي ودر يكون لتلك الطسعة كحق على غير اصل كما اذا تصور
 تلك الطبيعة بانها الصورة الحاصلة عند الذات الجردة مثلا فانه
 على غير اصل لطبيعة العلم **والثاني** اصلها هو علمه مسته وان الاشياء
 دليل للمعبر عن الماهية بالصورة والمضاف في ان تفسر صورة
 عما مشا في كلام قول من قال ان الحاصل في الرئيس سببا لشيء لا شيء
 وشاله مع ان مداركها المشايخ على سبيل في الكتاب الاول والاصل
 ان من الحكماء من يوجب مسا في ان العلم عبارة عن الاتصال الحاصل
 الصورة الحاصلة في الرئيس لتلك الصورة مع امر قابل في الرئيس
 وظن عبارة الشيخ عند ان العلم هو الوجه الرئيس من الحكماء ليس الا
 من ذهب الى ان العلم هو الصورة الحاصلة في الرئيس وله بوجه
 يوفق في التأمل الصافي **والثالث** اوصفه حقيقة قائمه براس

محمية

لا مطلقا فان العلم المحصور كعلمنا بواشوا هو انما هو العلم الرئيس
 الرئيس فان ذلك انما هو على وجه الارتباط العلم المحصور ليس
 كذلك فان العلم المحصور انما يحقق كصورة ذات المعلوم عند العلم
 محصور بحيث يثبت في العلم الانطباع في كل وجهه بوجهه
 معلوم من غير كونه على **قوله** اي حكما صادقا ولا في عبارة الكتاب
 من اعتبار عند آخر سورة اذ في سورة العنبر انما يبين ان العلم
 تصورا لا وجوده في الخارج وحكم عليه بالصحة البيوتية كما في
 صادق وقايد لتبديد الصفة بالشيء سببا في جواز اعم من
 الشان على هذا البقيد في كلامه **والرابعة** واما فائدة تبديد
 بالان في فلا في الحكم بالصحة السيرة اذا كان لسان تبديد وجود
 التوضيح الذي كذا استقامة فانه تبديد الحكم الان في الصفة
 بكونه صادقا ان الحكم الان في هذا اذا كان كذا لم يستوعب وهو
 الفتح في صفة ثباته اذ تبديد كونه الحكم الان في الصفة
 بواسطة عدم الموضوع كما يكون ذلك انما تبديد الحكم في ذلك الحكم
 تبديد تلك الصفة ومن البين ان **الغاية** التقسيم الصادق وجد
 اعتبار القيد المذكور ولا يبقى سببا فيها وبصير الكلام في
 هذا المقام على وجه يتلوه الى ان ما بصور لا وجوده في الخارج
 وحكم عليه بالصحة السيرة حكما انما هو صادق وان الحكم الان في الصادق
 بانما تصور لا بعد ثبوت تلك الصفة لما لا وجود له في الخارج في

العلم

الامر والالزم اسما هذا لا مورد للثبوت على سبيل منع الخلود
 خلافه فحق ولا شك في ان ثبوت الصفة السيرة لشيء فرع
 ذلك في نفسه واذ لم يفرق بين الشيء في الخارج على ما هو الموضع
 في الرئيس على الوجه الذي قررنا الكلام عليه تفصيلا كما ان
 قوله لان ثبوت الصفة لشيء فرع ذلك الشيء في الخارج فانه في هذا
 المحاث الاول انما تصور ما لا وجود له في الخارج وحكم عليه بالصحة
 السيرة حكما انما هو صادق وقايد لتبديد الصفة بالشيء سببا في جواز اعم من
 العالم والافضل بل يحكي ان تبديد الحكم من نفسا مع فرض
 القوى وارتسام شيء فيما على تبديد وجوده فلو كان ذلك الحكم
 موقفا على ثبوت الحكم عليه لم يكن الامر على ذلك الوجه والبرام
 انما لم يحدث نفسا ذلك الحكم على تبديد اعدام تلك القوى وهذا
 ارتسام شيء فيما سطره لا طمعت اليها والبيان المشهور فيما
 منهم ان محل ثبوت الحكم عليه المذكور لا يقتل الفاعل وقد يكون الحكم
 المذكور على ما يمكن ان يوجد في القتل الفاعل كالحكم على الكاذب
 بالصحة السيرة على وجه الخاب الصادق مع انهم حكوا بخلافه
 عن الكاذب انما ان الدليل المذكور على تبديد كونه تاما لا يثبت
 الا وجود الحكم عليه المذكور في الرئيس فربما يحكم على ان كل علم امر
 هائض عن نفس العالم يقتضي وجودا عقليا للمعلوم على ما سب
 الحق فيهم والبرام ان ذلك الدليل يقتضي العلم وجودا حقيقيا

كونا شيئا موصوفا مستقرا على نور الصفه السريته على مقتضى
 الاصلية والفرعية ولا شك في ان ثبوت الوجود للمادة مستلزم
 كونها موجودة بهذا الوجود فطبقا لدليل الذكور على المدعى على
 ما ذكر في الشرح نقض لا يقتضي **قال** بل ان قوله او
 في الاعمال ما يقتضي قوله في لاد **قال** لا يمكن ان يكون المراد ما ذكر في قوله
 واعلم انما يصور له مثل ادس الى الحكمة وكرر قوله والموجود
 في الدرس موصوف في الخارج له اعتبارا من المص على ان يكون الوجود
 منهم اذ الموقوف من ذلك ان الموجود الذي يتناسل الموجود الخارجي
 بل يقول الظان قوله والموجود في الدرس موصوف في الخارج له في نفس
 قوله ولما لم يقل ان يقول لانه انما تصور احورا لا وجود لها في الخارج
 على ما ذهبوا اليه من قوله واعلم انما تصور موصوف موصوف على مذهب الحق
 المتأقن من قوله ولا تصور ان كل قول السابح وممكن الاعتراض عن
 ذلك على ذلك فمما لم يذكر **قوله** وذلك لان يقال المتى يعني انه لا
 مناقضة بين كلامي المص لا يمكن ان يكون **قوله** فان جميع الالفاظ
 بها قد خلت اما اولها فلان هذا الكلام يقتضي ان لا يقتضي الحقيقة
 وجود موصوف بها مع انه ذكر في موضع محقق ذلك في مواضع عديدة ولما
 ثابا طارنا ذكر مقتضى ان لا يكون الالفاظ بالمعنى مقتضا لوجود موصوف
 في الخارج مع انهم صرحوا بان ذلك الالفاظ خارجي والالفاظ التي هي
 وجودا لوصف في الخارج ومن شيع كلامه وكرر في خصائصه علم انه

في مواضع

على وجوده اذ لم يسلط له لوجوده الذي وكران الدليلين
 على وجه لم يقتض المعاني من جهة اصلها على تقدير كون
 العلم بوجودها محققا من الكيفية بذلك الالفاظ **قال** وليس
 الايمان ذلك بل انه اقرى على ان ليس للمعاني الكيفية وجودا عيني
 منها اتم قالوا لوجودها لطسعة الكيفية في الخارج ككاس اما عين
 الحواس او من اجزائها او خارجها عنها والاقسام باسرها بطما اما الالفاظ
 طانها لو كاس عين الحواس كان كل من الحواس عين الالفاظ في الخارج
 موصوف ان كل واحد فرضنا عين لطسعة الكيفية وعلى عين
 الحواس الاخر عين العين من سلبهم كون كل واحد فرض
 منها عين الالفاظ سلف وانما ثابا طانها لو كاس حواسها لتقتضي
 عليها في الوجود موصوف ان الحواس على ما لم يحقق اولها والثاني
 لم يحقق الحواس في كونه خافيا لها في الوجود فلا يصح عليها عليها
 ولما ثابا طانها في كونه سالكا له في حث وموانة ان اريد بكونها
 حواسها ان يكون سالكا وراعا جزا في الخارج ولا يكون
 شيئا من تلك الحواس الا عين مجموع الحواس شيئا لخصه الاقسام
 في التثنية وان اريد به انهما مع امر اخر خارجيا كان او غير
 سها المحر وكونها لم يعدم هي على لطسعة الكيفية على الحواس
 بتدريس كونها جزا لها بهذا المعنى فانه اذا كان الموجود في العين
 عين لطسعة الكيفية فقط ويكون التقاس من حواس لطسعة الكيفية

بها على ذلك الحرف فلما كلفنا القول واعلم ان مثل الذي
 يرد عليه اعتراض افضل من ان يرد عليه في السريته انما يطبق
 الدليل عليه بقول المص لان الصفه التي فرع ثبوت ذلك الشيء
 بان يقال فها تخرجه ان اريد بثبوت الصفه السريته لما لا وجود له
 في الخارج سوتها في الخارج هو م اذ ذلك فرع وجوده في الخارج مع
 لا وجود له فيه وان اريد به سوتها في الدرس كان ذلك فرع وهو
 فيه وسنامل المسئلة قد خلت عن ذلك بان المراد منها ثابا طانها
 وجوده في الخارج في عين الامر وسوتها في نفس الامر يوفق على
 وجوده فيها واذا ليس لك الوجود في الخارج وهو في الدرس وثابا طانها
 عين مجموعها اذ خرق الصفه محصورة ليس شيئا بطا طانها
 الى العلم بان الحواس الكيفية مجردا كمالا على عين الحواس على تلك الطريق
 ولا تخفى في ذلك من قوله فذلك اما في الاعمال او في الالفاظ ان
 مصارفة على اللط اذ ذلك لا يقتضي ثبوت الوجود الذي بل
 ذلك الذي يرد على الوجود الذي وان لم يكن ثبوت في نفس الامر
قوله وانما هذا وجه المعاني من جهة العلم على ذلك التقدير انه
 بهذا قوله الدليل في الدليل ما هو ان الصفه السريته على المعاني الكيفية
 صادقا الحاسا على ان لها وجودا اتم وسوتها على ان وجودها ليس
 وجودا عينيا سلبهم ان يكون وجودا عقليا بخلاف الدليل الذي
 فانه بعد فرض ما لا وجود له اتم دليل بذلك الاجراء عليه

سوت م

على

بشبهات اعتبارية غير موجودة في الخارج فلا شك في انه يصح
عليها ان لم يوجد على ذلك التفسير سوى الطسعة الكلية شي
أحد فلا يصح ان يرد على ما تقدم من كون ما نفس عليها
ومما ذكرنا في بيان المنع على بقرين الشئ انما المنع ما يرد عليه
المنع على بقرين الشئ الاول في الاستدلال على الوجوه لزم من انه لابد
عند نقل الشئ ويخرج في العقل من اضافة من العالم والمعلوم
سواء كان العلم عبارة عن الاضافة او عن الصورة الحاصلة في
اوهن الافعال اللازمة كصورتها او عن صفة ذات اضافة
الاصح من العالم والمعلوم الذي هو المصداق المحض عند عقله
الكلية فلا بد ان يكون المصداق المسمى او المسمى ثبوت
في الجملة هي محقق منه ومن العالم اضافة واذ لا ثبوت للمعرف
في الخارج فمع ان يكون له ثبوت على كونه واولا بالبرهان
الذي هو **قال** اذ كل موجود في الاعمال هو شئ بدار الوجود
على ان كل موجود خارجي هو شئ عن غيره في صفاته في ذاته
لا يخلو العقل خصوصية الماهية لم يكن موضع كونه شئ كما ليس
شئ في ذاته كما لا يستلزم الكلية بوجوده في الاعمال وحيث يكون
كذلك واذ لم يكن شئ من الماهية الكلية على كونه شئ
وجب ان يكون الحقيقة الكلية كوكب فلزم من كون الحقيقة الكلية
في الاعمال كونه غير كلية واعلم ان قول المصداق موجود في الاعمال

نور

فرد شئ غير كونه كونه العقل على طريقته والى ان قولنا كلية
ليس شئ فليس موجود في الاعمال ولا شك في ان ذلك في
قولنا كلية سلكي فليس موجود في الاعمال وان لا بد من
عكس الشيء لكونه شئ يحصل من سوا المطاع في قولنا شئ من
الكلية موجود في الاعمال ولذا قال فلا شئ من الكل في وجوده في الاعمال
وما لم يكن ان شئ ذاته في هذا المقام ان العالم بوجوده الحالي الكلية
في الاعمال لم يسم قول المصداق كل موجود في الاعمال هو شئ كيف
ان شئ الكل سلكي كونه شئ من سوا كونه ولا شك في ان
القول بكونه غير شئ حاصل في الحقيقة ما ذكر المصداق في سلكي ذلك
القول الا ان يقال ما ذكره ضروري والعامل بخلافه كما لا بد
الاعمال **قال** ولا عارض ذلك لهما من الكلية لا وجود لهما
الاعمال ومنها الحيات الاول ان الشئ اذا كانت شأته الكلية لزم
ان لا يكون تلك الاعمال وجوده في الخارج ولا يوجد في الدرس في
كل من الموجود في الخارج والموجود في الدرس شئ من حكمه بان كونه
كلية شأته في كونه موجودا عقليا وحيث ان حكمه بان كونه كلية شأته
كونه موجودا عقليا اذ الوقت في تلك الماهية الشخصية هي حقيقة
على بقرين كون تلك الماهية وجوده في الدرس من حكمه بان كونه
كلية شأته في كونه موجودا عقليا وحيث ان حكمه بان كونه كلية شأته
شأته في كونه موجودا عقليا شأته على وجوده دار عليه الحكم شأته

ظهور ما ذكرنا ان كلامنا في المصداق والمعارض محتمل ومنه ان
عبارة ذلك قد يكون من قبيل ما في تركيبه من اقسام من الاصل والمعارض
على ان لا يكون اعتبار من هذا المصداق بان ما لم يكن كونه
كونه كلية شأته في كونه موجودا عقليا شأته على هذا شئ في كونه
موجود في الدرس ولا وجه لهذا الاعتبار من جانب المعارض
شئ في كونه موجودا عقليا وانما ان تلك المعارض معارضة
للدليل المقدم من حيث الدليل الدال على ان الحقائق الكلية
لا يكون وجوده في الاعمال ولا شك في ان دليل المعارض محتمل
ما قد يفسد اصل المدعى اعني ان الحقائق الكلية لا تكون وجوده
الا في الازمان والاداني في هذا المقام اقامه دليل على ان
المدعى لا على بعض اصوله من حيث دليله وقد يقال ما ذكر
المعارض على الوجه المذكور لا فادته تنصرت فيه الدليل المذكور
كونه مستقلا على ما تقدم من اصل المدعى اذ على ان ما ذكرنا في
صنف قائل والناس ان يقيم دليل المعارض اذا كان مستقلا
وكذلك من قوله ان كل ما هو موجود بنا وعلى ما قرر في الدرس
يكون شئ كلية اذ كل موجود في الازمان له صورة محتملة في
شئ ولا شئ مما هو موجود في نفس شئ سلكي قولنا شئ
ما قد يكون موجودا في الازمان في حصول المطاوعة لا بد من ان
تلك الشئ في قولنا لاسي مما سلكي مما فرض موجودا في الازمان

هذا هو الوجه في كون
كل شئ في الازمان
له صورة محتملة في
نفسه ولا شئ مما هو
موجود في نفس شئ
سلكي قولنا شئ

في حصول المطاوعة لا بد من شئ ذلك انما سلكي في شئ دليل العقل
الناس في ذلك شئ في ان قولنا لاسي مما سلكي مما فرض موجودا في
الازمان لاسي مما سلكي في الازمان اذ لا شئ في نفس كل موجود في
الازمان على تقدير اقامه دليل على استحالة الوجود الدرس على
الكلام يصح على ذلك ما تم **قال** تركيبه من اقسام من الاصل اي دليل
المصداق بان ما ذكره في كونه سلكي سلكي في كونه شئ
التي وقع فيها الاصل والكلية غير المتعديتين في سلكي اجمالا
سلكي شئ ان اقامه بعضهم دليلا على ان سلكي الواحد من الازمان
في الاثار الصادرة عنه واخرى اقسام دليلا على ان صفة
عنه مع الاختيار يقال سلكي لاسي الواحد من الازمان في شئ
اذ كان كذلك لكان اما لا الحاصل او بالاختيار والاول بطر
بالاول وما ذكره في كل من سلكي سلكي في صفة صفة
في صفة الوجود والاسكان في الوقت الى من بعد الشئ
اذ كانت الواجب مع فعله في كونه لاسي في كونه
على في اكثر الشئ على **قال** والصوره الدرس كذا
اي صفة في كل واحد من اشياء صفة لا حقا في ان الصورة
الشخص للطابع الكلية لا يطابق الاصور المتعددة بالمعنى الذي
صوره في كونه في شئ صفة لا معنى لكونه ان لها اشياء هي
حكم بكونها مطاوعة لاسي من ذلك الاول المسئلة تم لها مطاوعة

للأشياء المنصورة على قدر قدرتها على اشتغالها في الزمن والاشتغال
 شخصها فلا داعي أن المطلق إذا اعتبره بالاعتبار إلى متى لا يكون
 لم يبق على ذلك الحاشية أو رده الثاني من النظر ولما أورد في
 قوله وأيضاً لما كان الشخص **فلا** لأن بعض الحاشية ولكن
 مطابقاً لغيره لا اعتناء في أن الحاشية المطلق المذكور في السورة
 فيكون قوله بمعنى أن كل واحد إذا حصل لا يحصل لغيره
 ولا شك في أن المطلق بذلك المعنى غير حاصل من الحاشية لغيره
 مثل به فيكون في الحاشية بل نقول لا يحصل المطلق بذلك المعنى
 من غير أن يكون له ما يؤوله ويرد في الحاشية الأخرى وأيضاً لما كان
 الصورة الرئيسية مطلقاً ولا يقبل المطلق بذلك المعنى من غير أن يكون
 مكلفاً وأن أذكر المطلق غير أنه ما يؤوله ولا يعمل **فلا** وأيضاً لما
 لما كان نظام من العناصر شيان سدا وجه آخر للنظر المذكور في السورة
فلا ضرورة أن مطلق المطلق لعم الباقى قوله مطابقاً للمطلق
 ولا شك في أن مطابقاً للمطلق مطابقاً لما يؤوله في الأمور المحسوسة
 وأما في المعقولات فلا كما أن الأنس مطابقاً للحيوان والحيوان مطابقاً
 للنبات مع أن الإنسان لا مطابقاً للنباتين ونقول ذلك الحكم مطابقة
 فيها إذا جردت المطلق لا مطلقاً ووجه ما فيه **فلا** والاشارة إلى أن
 كل الطبيعة باعتبارها ذات مثالية الطان مقصود السورة مما ذكر
 كمن يكون الصورة الرئيسية الشخصية كله بمعنى أن مداركها

كذلك

كله ليس على وجه كونه مطابقاً لما ذكر بل عليها وعلى كونها ذاتاً
 مثالية ولا شك في أن تلك المطلق كان محققاً في غنى الصورة الرئيسية
 للمقابل كونه لا يتحقق المثال إلا فيما واستعمل بان المثال
 للأشياء المتعددة إنما هو الصورة المولدة عن الشخص الرئيسية
 الصورة الشخصية الرئيسية إذ شخصها الحاصل بسبب هذا
 في الزمن بغيره عن كونها مثالا لا من غير مكلف كما أن شخصها إلى
 بواسطة لواقعها الخارجي كذلك وأيضاً الصورة الرئيسية الشخصية
 الرئيسية صور مثالية مع كونها مطابقاً لا قوله شكوه من طبيعة
 الإنسان على ما يؤوله قوله وأيضاً لما كان الصورة الرئيسية له
 أن يكون تلك الصورة كله وليس كذلك إلا أن هذه الصورة المثالية
 بما لا يصدق به على تلك الصورة وفي هذا المقام بحث وموازن
 في الكلام السورة على ما في على أن الحاصل في الزمن إنما هو الشيء
 والمثال على نفسه عرف ذلك كلمة ويرد في الحاشية وقد عرفت
 أن أصناف الصورة العقلية بمعنى الشيء والمثال بالكلية محاسن
 حقيق على المتصف حقيقة بالكلية ليس إلا ما يتكشف به معنى
 ذلك المثال الذي حكم الثاني كونه كلاً ليس كلاً في الحقيقة بل
 في الحقيقة على ما في الغالب في الشيء والمثال في الوجود الرئيسي
 لا العلم الذي هو ذلك الشيء والكلام في أصناف الصور المذكورة
 بالكلية الحقيقة إلا أن بني هذا الجواب على ما في من قال بأن إلى

في العمل عما شخصها لم يثبت تلك الحاشية بالكلية مع أن ذلك
 كذلك إلا أن يقال أن معنى الكل ليس المطابقة لكثير من العمل بل
 كون الحاشية تحت إذا جردت عما شخصها في العمل كما يتطابق
 لكثير من ولا يصدق أصناف الحاشية بالكلية بهذا المعنى على جرد
 عن ذلك بل يصف به مع فرض عدم التجرد بل على قدر عدم
 جمع القوى المثالية والعلم وربما يورد منها أشكال أخرى
 أن مداراً أصناف الحاشية بالكلية إذا كان على التجريد المذكور
 ولا شك في أنه كما هو الصورة العقلية الشخصية من الحقيقة العقلية
 ومما يتصافى بالكلية يكون أن هو الصورة إلى درجة الشخصية
 الخارجية ويعتبر أيضاً بالكلية بعد ذلك الحاشية وليس لا تصافى
 الصورة العقلية الشخصية بها مع على أصناف الصور الخارجية
 الشخصية بها إلا أن يقال ذلك أمراً اصطلاحياً ويقال في هذا الصورة
 الشخصية عن الشخص الخارجية ليس إلا في العمل فتكون جميعها
 بالكلية إلى الصور العقلية فقط ومنها التي أفرأ عنها عن غيرها
 الاطباء وأنه لا يلزم إلى الصور فائدة **فلا** لأن اعتبارها
 لكثير فقط كما ندر عليه الجواب الذي اعترض عند السورة وكذا
 مع ذلك أي كونها مطابقاً لغيره ليس أي ليس لها كونها مطابقاً لكثير
 مع كونها متماثلة شخصية إذ ذلك إنما يقع للدرجة إذا لم يكن لها شخص
 مع ذلك ليس كونها بناء على ذكر الثاني ولا شك في أن المتبادر

في الزمن إنما هو ما مثالية الشيء لا الشيء والمثال ومنها أشكال قوى
 على قدر القوى في الشيء والمثال وموازن الأصناف شيء ما خارجي إن
 عقل والاشارة إلى معنى وجهه الموصوف في الحاشية والاشارة إلى وجهه
 في العمل وأيضاً الحاشية بالكلية ليس التصافى فاحاشية أخرى
 لتلك الحاشية وجهه خارجي على ما عليه أرباب البحث ولا يقال
 عقلاً إذا لا وجهه لها في العقل بل الوجود في العمل إنما هو يتكشف
 به تلك الحاشية من الشيء والمثال لا يقال كقول أن يكوناً لبايدين
 بالشيء والمثال من متقول وجهه الكلي الطنفي في الحاشية فيكون
 التصافى الحاشية بالكلية أيضاً فاحاشية لا ما قيل على قدر عدم
 ذلك معنى الأشكال في الحاشية بالكلية التي لا فقه لها في الحاشية فانه
 أحد بوجه في الحاشية بعد بيان معنى ذلك الأشكال العقلية إلى
 ولكن الوجه الذي لم يثبت أو في بانه لا طلع على ذلك
 أن الجواب إلى السؤال الذي أورد السورة لم يزل ولا تعارض إن
 الصورة العقلية الشخصية إذا عرفت من الشخصية العملية كله
 مطابقاً لكثير بحث إذا جردت في الحاشية كما مع من الأفرأها إذا
 حصل لا فقه في الزمن كانت جردتها ويقال على هذا الجواب أيضاً
 أشكال وموازن لا حكم أصناف الحاشية بالكلية مع وطع النظر عن الشيء
 عن الشخص الحاشية بل هو حلول الماس في العقل حتى لو فقه في
 لم يثبت فقه ذلك من القوى العالمة السابقة كونه الحاشية إلى

من ظاهر عبار الشيخ ان لكل صورة كلمة كنهية بالامر والامر
المذكور مع ان كونه غير قابل للانقسام ليس كذلك بناء على ان
الصورة العقلية البسيطة على وجه دور سرية تقوله كنهية
قوله وحتماً ما هو المقوله المشهور الكلي اي مجموع نسبة الجسم
والى الامور في ربه عنه فالوضع بهذا المعنى عام عن النسبة
واحد من النسبة الى الامور الداخلية والناظر الى الامور
الخارجية عنه ونظراً لوضع هذا ننظم كما يطلع على بعض تلك النسبة
المركبة من البسائط المذكورة يطلع على النسبة الاولى الى امر
الحركة فتقوله واكتفى الى المعنى التام من المعنى هو المقوله ولا بد
من كل الرتبة في قوله والوضع على الاشياء الوضعية بمعنى كونها
ممكنة لا شأن لها بغيرها احتملنا على التكرار ولا ساقش بان المقوله
العقلية وضعها بمعنى المقوله وحيزها كما للصورة الى كنهية العقلية
الى ما هو خارج عنها اذ ذلك مختص بالامر الى ربه ما عتبار وجه
الى امره والقطر انما نشأ من عدم الماطع على الماطع وعلى
ان الدليل الاول عليه بقوله ان المقامين الكنهية لا وجه لها في الوجود
لا على تقدير كونه تاماً لا دليل الا على وجود تلك الكنهية في الوجود
حكم بان كل تصور بامر خارج عن نفس العالم يستلزم وجوداً ذاتياً
له على علمه العالم بالوجود الذاتي ووراءه انما يشترك
في الدليل الاول ولا شك في ذلك وفي هذا المقام الدليل المذكور

اشياء

اشياء ان تصور الشيء الخارج عن نفس المصور يستلزم الوجود
كما ننظم ذلك من قوله في رتبته كما في حيث جعل قوله لا يقال
حصول الخواص والوجود معارضه في اشياء الوجود الذاتي وتكون
تقوله اي لو كان تصور الشيء مستلزماً لوجوده الذاتي وان ذلك
ولا بد منه على ان المطلب الدليلان السابقان اثبات ان التصور بامر خارج
عن النفس يستلزم للوجود الذاتي والالم بكل الحكم يكون لا يقال
الحوار له معارضه وجه وحما يتصل بهذا المقام ان الوجه الحلي
والوجود العقلي المذكور استلزامها لسا وجوده في الاشياء
هتفه والالم بعد الدليلان المذكوران ما هو المسمى في هذا المقام
لا يلزم من استلزام الوجود عن الشيء في الخارج مع انهما بالوجود
لكونه ذاتياً لزمان يكون ذلك الوجود ههنا او لفظاً وقد
انها ليست بوجه من هتفه في الاشياء بل هو وجود محاريبان
لها في علم النفس **قوله** اي لو كان تصور الشيء اي الشيء في نفسه
عن تصور على ما عرّف انما اذ لم يحكم القائل بالوجود الذاتي ان
كل تصور في نفسه يستلزم للوجود الذاتي ان كان ان لم يقل العلم
المصور تصور وانما انه حكم سمى التصور المصور من العلم
هتفه حكم بان في كل تصور لا بد من تصور المحكوم عليه وانه
شك في انما قد ذكرنا من الصغار البقائية ولا يخاف في الحكم
علمها وبها الى انطباع صورته في الوجود والمخفي عنك ان

تلك المعارضة على تقدير ما راجعنا على ان التصور المذكور لا
الوجود الذاتي سواء كان التصور عبارة عن الصورة الموهوبة
في الوجود او عن انفعال اللازم كنهية او عن الوجود الذاتي
على علمه الخلق الشك في القائلين بالوجود الذاتي وعلى ما ذكرنا
لك الكلام عليه علم ان المعنى فيما تقدم اثبات الوجود الذاتي من
غير نظر الى خصوصية شيء من المدارس العلمية لا كما ننظم من عبارات
في شرح التفت في الوجود الذاتي من انه مختص بمخرج نسب الى العلم
عبارة عن الصورة الحاصلة في الوجود **قوله** ولا شك في بيان تصور
اي الاشياء المتقابلة معاً على سبيل الاجتماع افلا نقاد في سبيل
علمها بالتقادة فيها ولا سبيل الى ذلك الا بعد حصول المتضادين
في الوجود ما ولا شك في ان المعنى من قوله **قوله** ولا شك دفع ما
ربما خفي في الوجود من ان استلزام تصور الشيء ههنا في الوجود
يستلزم القول باجتماع وجه المتضادين في الوجود حتى يرد
لزوم اجتماع الطرفين على تقدير حصول الخواص والوجود في نفسه
تصورها وانما يرد ذلك الحكم على الوجه **قوله** ولا شك في
التفت وفي عبارة الكتاب اشار الى ذلك وبما يقال في عبارة
وذكرنا ان سائر تلك محذرة اجتماع الطرفين وانما المتقابلة
وانما فيما سقت عنه في متن الامر جميعاً يحصل كلام المص الى قوله
اولاً لا في دليله لا كني عليك ان خاد انما تصدق بالمتقالات

في

في التفت على تقدير حصول الخواص والوجود في النفس سرعان
اجتماع الطرفين وان كان المتقابلان اهم من الطرفين ولا شبهة في ان
الاعتناء على اعتبار المحذرة بالثبوت في كلام الحكم كما ترى في عبارة
لغة معاً في عبارة الكتاب ان ذلك شعريان اجتماع الطرفين محذرة
سوى انما تصدق بالمتقالات من الجوانب سائر خاد لا راجع
النفس بكل من الخواص والوجود فتأمل واعلم انه لا نظير فائدة التفت
للمن الخواص والوجود بالكلية من ظهور ترتب اللازمين المذكورين
على سبيل حصول الخواص والوجود الجزئيين في الوجود لا يقال فائدة
ذلك كاشانه الى ان الجزئيين المذكورين سداداً للذين في القول
بان ارتسام كونه المادة في ثلاث والقول بان ارتسامها انما
في النفس في المحذرة المذكور ان لا يلزم على تقدير حصول الخواص
الوجود الجزئيين في النفس على الذين من جملة انما لا يعلم على
تقريب حصول الكل من فدا لا يفتقر الى شك في ان الحصول الذي
منه من قال به مطلقاً شاك في حصول الاشياء في ذات النفس وانما
وان الوجود من يطلع على كل منها فلو اطلق الخواص والوجود اذ
قد راجع الى سائر نظم كل من الجزئيين المذكورين على كل من الجزئيين
ووراءنا قوله لا يقال لوجود الخواص في الحواض الدليل انما
لا لا دليل الاول فلا بد من التفت بالكلية فتأمل وبما اشار
المنه في هذا المقام لا يخفى على القائل ان المعارضة المذكورة كوني في كل

صنعتين متماثلتين سواء كانا متساويين من في الخلق او اعتباريين
 اذ احدهما موجود في الخلق والاخرى اعتبارية كالوجود والعدم
 والاشتراك والعدم والحدوث والوجود والعدم والاشتراك والعدم
 والاشتراك في الخلق والاعتبار في كل منهما لا يصفى بها
 الذين في نفس الامر كحقول لصفها المذكورة كالوجود فانه يلزم
 من حصول الوجود في الذين كونه واجد الوجود بالذات وكونه
 فانه يلزم من حصوله كونه محققا بالذات كما انه يلزم من حصوله
 صفاته كونه واجدا ومجسما وملتقى الكلام على هذا في
 واعلم ان معبوده في نفسه من قبله اي لو كان مقصورا على
 لوجوده في الذين من المسمى بهذا المصطلح لا يقال
 لوجوده في الخلق فانه يظهر مما تقدم ان المصطلح بالاشتراك
 ان المقصور لا يمتثل ما هو عليه في الذين الا باعتبار وجوده في
 تلك في المصطلح ان كان ذلك حصل لا يتطابق بين الكلام السابق
 والافتقار الى المصطلح في الخلق انما المقصود في الاعيان
 الحرة ولا خفا في ايرادنا من عبارة الكتاب ان المقصود لا يمتثل
 من الامور الكلية بل المقصود انما يمتثل بين الاخرى لتمام
 ولا يلزم من ان المقصود بين الاخرى انما المقصود هو
 العينية كما سأل عنه عندنا في نفسه بل يقول عند الكتاب في
 لا يمتثل السؤال المذكور ان الخلق والوجود عند من هو المقصود

مفرد

فقره في نفسه في الخلق فانه واقع للسؤال المذكور سواء كان
 المفرد من حصول الكلين او حصول الاثنين منهما ولا يخفى عليك ان
 هذا الجواب على الوجه الذي قصده في نفسه لا يتفق جوابا لوزن
 المفرد الاول على حصول المسامحة الا اعتبارا من في الذين كونه
 والا اشتراك والوجود والاشتراك والاشتراك في الخلق والاعتبار
 حرة يتوقف عليها الا ان لا احكام فلا يكون ذلك الجواب على
 فالعالمية الشبهة وتصح كمالا متعلق بهذا المقام وما لا يمتثل
 الى ان لا يقال ان هذا الجواب عن لزوم اجتماع الضدين على المفرد
 على حصوله ميتة الشيء في الذين عند تصديقه لا على حصول
 شيء ومساواة كما دار عليه الجواب عن كون الذين صفات ما انتهى
 عنه في نفس الامر وقد رما اذ عيناه فلهذا في انما المقصود في
 الاعيان الحرة في ذلك الجواب عن لزوم اجتماع الضدين بان الى
 في الذين انما هو الاشياء والمحال من الخلق والوجود في الكلين لا
 ولا يلزم من كون المقصود من الاشياء والمحال من الذين بل
 تضاد في نفس الامر فيستكشف لك انه في نفسه على هذا
 عن لزوم اجتماع الضدين على ذكرنا ولا سحبا الجواب عن لزوم
 كون الذين صفات ما انتهى منه في نفس الامر مما احسبه عن لزوم
 اجتماع الضدين بان يقال ان ما يلزم كون الذين متصفا بما في
 منه في نفس الامر وانما يلزم ذلك لوانت فيهم من الخلق والوجود

ولا يلزم ان الخلق ما قام به الخلق مطلقا بل الخلق ما قام به عين الخلق
 قال الاستاذ الحق المفسر للذين في نفسه بالوجه هذا الجواب
 بما اذا ادعى الخصم ان الذين صفات ما انتهى منه في الخلق والوجود
 والبرودة واسألها ولا يتعل ما له الشبهة فانه لو ثبت بلوزن
 الماسية كان وجهه والبرودة مثلا او صفات المفرد كالاشتراك
 واسألها بان يتعل لوجود البرودة والبرودة في الذين لزم كون
 الذين زواجا فورا اذ لا معنى للزوج والفرق الا ما حصل فيه
 الزوجية والبرودة وكذا لوجود الاشتراك في الذين لزم كون الذين
 ممثلا اذ لا يتصور ان يكون محل الزوجية موصوفا بما في
 المتعلقة به في العينية وكذا اقتضاها في البرودة انما هي في
 العينية دون الظلي اذ لا وجود عينها لاشراكها لوزن الماسية
 وكذا الكلام في الاشتراك واسألها اذ لا يمكن ان يقال محل الاشتراك
 موصوفاته من احكام المتعلقة به وجوده العينية اذ لا يتصور وجود
 عيني ابي كلامه ولذا في هذا الكلام كلام علقناه في هذا الموضع
 بل لا يتصور في هذا المقام ان لا يلزم من اشتراك اشعاعا بان
 فما قرره سابقا ان كلام المعارض على ما ثبت محذورات و
 ساقى منه عبارة مشهورة باسمه المفرد وروى في نفسه
 هذا الكلام ولا يخفى عليك ان الجواب الذي قرره على الوجه المذكور
 جواب عما اوردته الامام باختيارنا لشيء الاول من قوله الذي

ولا شك في ان الخلق الكلية كما لا يتصور حصولها في الذين مع حصول
 البرودة الكلية فاما المقصود كما كان الجواب عن لزوم اجتماع الضدين
 مطلقا لا يتصور ان يكون الذين صفات ما انتهى منه في الخلق والوجود
 الجواب الاول مختص به في المفرد الاول بمخالف الجواب الثاني اعني
 قوله ولا يلزم اقتضا الصورة البرودة الخلق والبرودة فانه عند
 المفرد الثاني لا يتصور الخلق والبرودة في عيان الكتاب في
 عيان الخلق ما يمنع عن ذلك بل في عيان الخلق استأنه الى ايدى
 الاول بقوله ولا يلزم ان اقتضا الصورة البرودة الخلق والبرودة
 قوله لا يلزم ما ذكرنا ان في الجواب الكتاب لا يتصور على ان لا يكون
 لكسبا وجوه ان لا يقال يمكن ان يكون كلام السابق على ما في
 بالوجه الذي على وجه يكون الحاصل في الذين نفس الشيء
 بان محل العن في قوله بعينها على الوجه الذي روي عن ان الظلي
 والمثال على الصورة الكلية على ما في من قال الوجود الذي في
 فاما عن ما لا يقال على وجه محل العبادتين على ما ذكرنا في ذلك
 ما ذكرنا في نفسه في هذا السؤال لا يلزم كما لا يخفى في الجواب ان يقال
 بعين محل عيان المص على ذلك بان يقال قوله ولا يلزم اقتضا الصورة
 البرودة الخلق والبرودة معناها انما يقتضاها كون الذين هاروا
 باردا بناء على ذكرنا في قوله قلنا حصول عين الخلق على ان حصول
 ما فيه الخلق هو وجوده خارجي يقتضي كون محله حار لا

المتذكر كانه هذا الشيء عرف كذا فاستار الشيء الماضيه و
اعلم ان بناء الجواب عن المعتمد المذكور على القول بالشيء والمثال
على ما تقدمه الثاني كذا ذكره في رسالته لا يلزم ما ذكره في مقدماته
افحصه على ترتيب حصول نفس الجواب والى هذه اى ما يتبعها بالجملة
عنه بان العمل بالاشياء والمثال ولا يلزم من حصول ذلك ما
ليس على ما ينبغي الا ان يقال ان حصول الجواب مثلا حصول شيئا
وشاها لا حصول نفسها **قوله** في هذه المقوم من الوجود الذي على
ذلك اى حصول صورة الجواب وشيئا بالجواب فاما عن الاول فاما
نقل النقطة انما هو من معنى الجواب والى هذه اى ما يتبعها بالجملة
اى شيئا ولا يسكن في ان هذا الكلام لا يلزم الجواب المتبادر من
عبارة المقوم من الجواب لا بل الظاهر كذا ان بناءه على
ما يتبعه الشيء على هذا قوله في رسالته من حصول كلام السامع عما يش
فه اذ كلام السامع في الجواب من الجواب الاول معناه كلام المقوم
الجواب عن الكتاب فان كان ليس الى ايراد اليانها ما فصل فيه شيئا بل ما
حصل فيه ما يتبعها وانها في معنى من الوجود عن كتاب السامع
المجوز سنالك انما لا يملك كما سار من عبارته فهاهنا ويمكن
الكل على ذلك **قوله** في رسالته انما يرى من الوجود والاشياء
على هذا الوجود من اعني الوجود المعنى في هذه على الوجود الاخر
الوجود الظلي **قوله** في الجواب انه وجه كون الجواب على هذا المقدم

الحذر

الجواب عن المقدم الاول ان فيه الاشكال على تقدير ان
الحاصل ما يستلزم في الدرس لا يتصور عن تحقيق وانه اذا كان
مقصودا في الجواب في محل مقتضى انصافه كذا الجواب على ما قيل
ان العمل في الدرس هو الاشياء والمثال فان حصوله في محل لا يقتضي
انصافه على ما يشيخ وشاها وانما ان الاشياء بكلامهم مع الاول
اعني ان العمل في الدرس هو ما يستلزم الشيء فلان قولهم انما الحكم
بصفت شئونه حكما انصافا صاذا على ما لا هو قوله في الجاني
بمقتضى معنى ما حكم عليه بها والى من في الجاني هو في الدرس
اشياء الوجود من ذلك الحكم على الاشياء وشاها له لا يتكسب ذلك
الحكم عند العمل **قوله** في الجواب انصافه اعني لفظ الصورة اذ
الظن في الاشياء والمثال لما يستلزم الشيء وما يتبعه هذا المقام
انه في رسالته قال في محاشيه في المطالع انما هو مقتضى من ان
في الدرس انما هو الاشياء والمثال لا يقتضي الشيء ليس في اوله
ان لا يكون للشيء وجوده في الدرس والاشياء في الجاني وسوان
النار مثلا فقام بالدرس صورة من عرض محقق في الجاني
ولها من محقق الجاني في الدرس انما هو صاذا تلك الصورة سببا
ما يستلزم في العمل والمثال المذكور على الوجود الذي اذا
تمت ذلك على ان الباس في الدرس ما يستلزم الاشياء موجودة
له هو على كذا في الدرس المحققون الى هذا كلامه وانما يصح ما

العلم القاطن في حصول الاشياء كالا بدقه من العلم القاطن
بما اى من منه العيان ان العلم القاطن يكون في الدرس ما
اواردا ما يقتضيه الصورة الزمنية مع ان ذلك ليس كذلك وكذا
ان العمل انصافه المذكور على هذا ما يملك اى منها ولا يخفى في ان
المزج بالصورة الزمنية في قول السامع سوان والمثال فيكون
حصول كلام السامع انما لا يلزم ان حصول شيء الجواب وشاها
في الدرس يقتضي انصافه في الجاني حتى يلزم من ذلك الحصول
في علمه من الصادق وليكن انما هو مقتضى ذلك مقتضى ذلك
لا يلزم ان الدرس فاعل لما حتى يحصل ما يقع على الحصول المذكور
فان قدما فيه وما يليق ان شاك فيه في هذا المقام ان قول
وتسليم الدرس لما يعطى على في حتى قوله لا يصح جوابا
عن كلامه اذ هو على ترتيب الحصول المذكور من لزوم اهتمامه
وغنى ولسن الجواب كما ان من ذلك كلام السامع انه يقتضي بعض
المقدمات المذكورة وان كونه جديا على قاعدة الاشياء والمثال انما
من كونه جديا على قاعدة العيان بان العمل في الدرس ما يستلزم
لا الاشياء والمثال ان القول بان الدرس ليس له الجواب والى
مع كونهما فاعتمد الدرس على ما يقتضيه لكانا على الجاني
اذ قام معنى شئ بدون قوله له غير محقق والحكم بان المقام
ذلك المعنى كون الدرس قاطنا لغير الجواب وعن الدرس في قيام

العلم

ذلك من التاويل انما يتصور وجودا زمنيما جديا ما يستلزم انما
لو كانت الصورة القاطنة بالدرس التي صار سببا لا تكتسب في
عند العقل بواسطة شيء محقق منها وسوان في الدرس موجود
في الدرس ما يملكها اذ الظاهر ان ذلك التاويل يودي الى ان يكون
لما منه الدرس وجوده في الجاني على طريقة الاصطلاح ولا يسكن
في ان ذلك فيكون تلك الصورة موجودة ذمنية مع انها موجودة
هاهنا في العرفية ورسالة على تقدير القول بالاشياء والمثال
واعلم ان العمل في الدرس اذا كان في الدرس على علم المحققين
الصورة الحاصلة في الدرس من حيث انها موجودة في الدرس في
موجود في الجاني مما يقتضي ان العمل في الدرس شيء والمثال ليس
الا فان الصورة الحاصلة في الدرس على هذا الرأي موجودة
كما وقع الصورة فيه وذلك لان الصورة على القول الاول عن
في الصورة وللكل الحاسه وهو محقق اذ محقق حاسه للوجود
الذي وجد تلك الصورة في الدرس حكما الصورة على القول الثاني فانما
سببا في الصورة وليس تلك الصورة وجودا لا الوجود الذي
وجد في تلك الصورة في الدرس مما يتلوه عليك انما هو العلم اذا
كان عبارة عن الصورة الى علم في العقل كانه عن المعلوم على القول
الاول على القول الثاني في هذا المقام انما هو انما هو في العلم
بما في النظر في الدرس الى سوان السبيل **قوله** في الدرس

لو كان المرتفع في الفعل المربط بالمتنوع ليس كذلك الا ان هذا لا يمنع
على قول من قال ان الارسام ليس لها في العقل **قال الشيخ** واما الماسا
الكلمة العقلية وفي الثانية هذا الكلام كونه المتنوع لا يخلو عليه بقوله
لا في ان تصور احوالها وهو لها في الحايث مستندا لا العقل
لان ان لخل المثال الا فلا يخلو على ذلك التصور بل كان لا في ذلك بل
ما تصور فله تصور حده في علم المثال للوسط بين المتنوع
والعقل ذلك لان لم يزل ذلك العالم على وجهه وما اول المتنوع
سما المرتفع ان حكم عليها ما لو كانت الشئ هكذا الماسا
قال الشيخ وشكل افلاطون عقل حده المكان المثل في
التي تعلق من افلاطون انزل الطبايع التنوع لا العقل
لها ولا شك في ان ذلك ما في قول المثال على الصور المعلقة
الا ان السابغ في دفع ما في علمها على العقل الحده لا على العقل
التنوع بناء على انه لم يستعمله وذلك حكما حكما على العقل الحده
قال الشيخ عن قول سبطه لا شعور لها فبقاها مدار ذلك الاستماع
على ساطع الحق فلا يدخل في ذلك لعدم الشعور في علمه ان ذلك
الافعال المختلفة كمن يستند الى العقل الحده مع كونها ايسر من
الشيء الا ان يقولنا ان اعتبارها في الحاشية لا يحدده فيها ولم يستند
في ملكة الفكر وفي ذلك يعود بها بان بناء ذلك الاستماع على مجرد
السطح وعدم الشعور فلا في ذلك ان العقل لا يتغير من

ان كان

ان كان صدور افعال مختلفة عن ذات واحدة ولم يكن لها شعور
لها شعور كان ملكا لذات شعوره بالشعور ولم يكن لها شعور
على هذا كان قول السابغ والا كان لها شعور بها في علمها
لكن على ذلك شعور **قال الشيخ** على معنى ان الاستماع والا ان كان
على ان ذلك نوع لظهور في هذا العالم حيث كان محسوسا كان
صفا من يورثه وصورته مثلا لو كان رب الانسان طار في
هذا العالم المحسوس كما كان على بسبب الانساق في صورته وكذا
رب السابغ وان كل نوع من انواع الطبايع التنوع المادية لو كان
محسوسا داخل في عالم العقول كان على صفا ربه لا على صفا رب
آخر من ارباب ملك لا انواع اذا ذكره في سلسله من عالمها
كلاصه كذا وذا ذكرناه اذ مررنا على كل الشئ لا ما ذكرناه بناء على
ان كل الشئ لو كان محسوسا لكان على صورته بل طار في العالم
شعور بالذوق من وجود الرب والمربوب الا ان بعض تلك
العباد من الظن على ملازم التعاكس كمن اجزاء احوالها
ولا يدان على ان ذلك الملازم بين الارباب والاشياء انما
انما يحددها من اشياء من خصوصه منها وهو **قال الشيخ** فان قيل
المن بعد على الاستدلال به العلم على مطلوبه الى دليل اخر لا يشابه
قال الشيخ مما سمعوه من الجواب على الباقي فله بما سمعوه
صله للمقام في قوله لا في ان المقام بحسب الدهود واعلم ان قول

من اشياء من العالم
التي هي

المص والمدهود في النفس من جهة في الحايث له كقولنا ان يكون عرضا
على من المدهود من المدهود من كونه لظهوره مستقيا الى خارج
كمن لا يصدق احد بها على الاخر كما اشترت الله في دفع المناقضة
من كلامه السابق واللاحق وعلى هذا يكون قول المص الا ان
ما به وجه له من ذلك الا عرض وان يكون محسوسا
القديم كما سبق عليه قول السابغ في سائر الاعيان كما اورثه
على فصله **قال الشيخ** على هذا يكون قوله الا ان الماسا وضا لما ياتي
ذلك التمس صحت ذلك **قال الشيخ** لا في دائما يلزم ذلك ان كان
التي هي الظاهر من هذا الجواب وان على هذا لا يخلو في المثال في
الوجه الذي كاد عليه اللاحق السابغ فما تقدم على ما تقدم
عن ذلك كلامه في سبب لا شك في ان ما تقدم بالشيء والمثال
قائم بالمرس سبب له في المثال والمثال في الوجه لها ارتباط
به فكيف يمكن ان يكون ذلك من ان هذا الكلام فلا في
قول السابغ كمن لو جرت في الحايث آية اذ الشيء والمثال على
ذلك لا يقدرا بل يكون غير معلوم به ذلك الشيء والمثال ثم
القول صحيح على تقدير ان يكون الحاصل في المراد من الشيء على
ما عليه المحققون في المثال ولو في السابغ ذلك الجواب على
المحسوس في سبب الدهود الذي لا على باق افعال السابغ والمثال
فما لم يكن في المثال المذكور قوله لا في دائما يلزم له وجه بناء على

ان

ان الحاصل في النفس اذا كانت منه المحسوس وعند ان كل وجهه
خارجي يلزم وهو المحسوس في الحايث على ان ذلك حكما ما في علمه الدهود
السابق ثم لو حكم بمنح بطلان الملازم على ان يكون بناء الجواب المدهود
على علمه المحسوس في ملك المسئلة لم يكن ذلك وجه حده بناء على
ما يلزم ان يكون محسوسا الدهود في الحايث ملازمه المراد وهو في
الحايث مع سبطه ودفعنا دفع هذا الكلام ما بعده فيكون سبب
من الجواب عن اصل الشبهة **قال الشيخ** لان المراد تقاربا سببها
القيام بمعنى ان ليس المراد قول المص بانه لو جردا سببها ما
سببها يلزم ان يكون الا عرضا داخل في القسم الاول مع انها
سبب ملازمة بل المراد به معرفة المعاملة ما لا تقوم بالنفس فلا يلزم
بذلك ولا كمن علمك انه لا بعد في علمه سبب عدم السام بالشيء
على عدم السام بها باعتبار الدهود الظاهر اذ الكلام مما سبق في
السام فلا في علمه ما اورد في سبب من انه يلزم من ذلك الجواب
ان لا يكون الا عرضا السابغ كالحلم والفتيق وغيرهما وهو قد
عنه اذ ملك الا عرضا كما سبب قائم بالنفس الا انها لا تقدم بها
قائم عليها والكلام فيه فلا في سبب القسم الاول ودخل في القسم الثاني
فمن لا يكون موهوبا عنه بالمعنى الا هو قال المص بل من حيث انه
اراد الحجة فبقاها لم لا يكون ان يكون العقل من حيث انه موهوب للا
شئ وسبق قد جرد في الا ان قال ان ذلك راجع الى عدم اوتقان

انه لو كان كون العقل شئ لذلك كان اتحاد العالم في كل شئ
 مع انه ليس كذلك وفيه ما لا يخفى والعلم ان قول المصنف وما صحح في كل
 في انهم لم يتفقوا على شئ من هذه المقامات وعما به الامام في الشرح الاول من
 النسخة التي اوردته في شرحه الاشارة كانت فان قلنا ان
 الذي ذكره سافي ذلك وعلمنا بان المراد انهم لم يتفقوا على شئ من
 اشياء تلك المقامات لانهم لم يستدلوا عليها الا انه سافي ذلك **قوله**
 لم يتفقوا فيها بالمال ولا في علمها ان كون ما في العقل هو ان
 سافي كونها غير شروا اذ لم يكن واسطه بين الشرحين ذلك
 نظام وان كان عرضا لغيره عن الشرط وعرضه لغيره
 الخ في ظاهر **قوله** اذ لو ان نسطه لا كفي على المسبب كلامه قد
 انه صريح في حاضره عديمه فان بعدا اصطلاحا القديم واحده ذلك
 سافي ما ذكره من ان العقل في اشكال هذه المعاني محذور ان يكون الا
 لمكانه الاصطلاح المعنى العقلي الاصل **قوله** فان كان
 موافق الحكم على الحيزية وجهه الشرطية عدم الطرعية
 الامام ان الموضوع في الحكمين المذكورين الخ والشرطية الوجودية
 مع ان المناصب للمقام ان يكون الموضوع فيها الوجودية القديمة
 الخ في الشرطية عما لا يتبدل في واقع ما ذكرناه لانه لا خلاف
 الصق ولا هذا في ان كلام الامام في هذا يقول على المثال بشر
 ما فهم لم يستدلوا على هذه الدعوى مع انه قوله في الشرح الاول هـ

قال

حسب ما قلناه في الاستدلال عند انهم استدلوا عليها والقول
 بان المراد انهم استدلوا عليها كذا في كل لا يتبين شيئا بل المتدبر ان
 انما استدلوا على ما لا يثبت في العقل **قوله** والحق ان ما قد في العقل
 بالذات على انفسه بالعرض يعني انهم يطلعون لفظ الشرح على
 امور عديمه كالنوع والجنس والوقت وعرف ذلك من حيث هي
 هي موجودة على امور موجودة من حيث هي غير موجودة كوجودها
 الشئ المتجه الى حاله عن الوصول اليه كالمذهب المتشدد للمعاد السعي
 للناج للنجاة واذا تأملنا فيها وكما ذكرنا وهذا ان البرهان
 حيث يبرهن شيئا من حيث كونه متصلا بالواقع الخارج عن الشرح
 بالذات عدم وجودها في الخارج كانه لا يبرهن انما يبرهن على الشرح
 عليه لكونه موجودا الى ذلك لعدم وكذا وهذا يستلزم في التام
 والحق ان السعي لانه لا يكون شيئا وانما يكون شيئا بواسطه
 كونه موجودا الى عدم اعني عدم فعل القصور وكذا الحال في جميع الامور
 الوجودية الوجودية الى عدم كمال وجودها من حصول العلم بما ذكر
 ان الشرع موجود وهو موجود كمال لوجوده وان ذلك القديم
 حيث يبرهن ان او غير موجوده هذا ما يدل في هذا المعنى في كل
 البيان المذكور لا كفي عليك ان الحكم بان الامور الوجودية من
 هي غير موجودة سافي الحكم بانها شرعية من حيث كونها موجودة الى
 عدم كمال لائق لوجوده وان قوله او غير موجودة اشار الى الامور

الوجودية الوجودية الى عدم كمال اللائق لوجوده وان قوله وغيره
 اشاره الى الامور القديمة التي يبرهن بها كمال الامور الوجودية
 ما يقتضيه سائر الكلام المقول وقد صرح بعضهم بذلك في شرحه
 بان الحكم بعدم الاشارة الى عدمه على ما يبرهن ذلك الحكم
 يكون ذلك اشاره الى تلك الوجودية الا ان الحكم ذلك على المسامحة
 ان لفظ **قوله** في الشرح المعنى للشرح لائق موقفا اذ ذلك
 بالمعنى ولا معنى له وهذا كما نظرت في نفسه وان قوله اشارة في
 ردوليات هذا اللفظ لا لا سفي على ما قبله ظاهر الا على ما هو مقتضى
 في ظاهره مما تقدم من كمال في عينه يقول في معنى لفظ الشرح
 ما ذوات عديمه ما يدخل في معناه بالعرض ووجه **قوله** في الشرح
 ان الحق عرفه الشرح على هذا الوجه يعني ان مقتضى ما في
 الشرح لا في الحكم لانه على الوجه المذكور معني ان ذلك مقتضى
 على الوجه المذكور في شئ ما من شئ من الاشياء وليس في ذلك
 استدلالا بمشايها بان الحكم على سري الى عدمه بواسطة اشياء
 العدم في كل شئ من شئ من الاشياء كمالا سوسان الرسل العظمى
 وكذا ذكر غيره لعل في شئ من الاشياء الى الانسان اذ لم يكن له
 بمشايها معني ان يكون الحكم بالقبض الكمال عن خطوط المشايخ على انهم
 من اعراض الامام في الشرح الثاني من التورود واعلم ان هذا هو
 على اقتدار الشرح الثاني من التورود ان الحكم المذكور نظري والبرهان

الامور

المعبره انما سواك استقر على ما يبرهن على الشرح ولا هذا في ان
 لا يستقر بعد هذا في اشارة ذلك الحكم الا ان ذلك ليس مستلزم في ذلك
 حتى يقال ان الدليل المتدبر لذلك الحكم الاستدلال **قوله** فاستدل
 على ما يقولوا استقر جميع وجهه استعمالا من سنن المتكلمين
 لم يحصلوا بالمط في هذا المقام اعني اشارة العدم لكل شئ واما
 الوجودية لكان اذ لم يستدل لفظ الشرح في كل امور من خصوصه
 كثر من الشرح وهو في نفس الامر مع عدم اطلاق لفظ الشرح
 في خصوصياتها وكذا الحال في لفظ الحق **قوله** ودفعنا الحكم
 بديهان في الحكم كونهما يبرهن من مناقشه اذ طرق البرهان
 وليس شئ منها موقفا الى العلم بها لا كفي على سائر احوال ذلك العلم
 واعلم ان ذكر السعي في حصول العلم بان كل شئ عديم وكل شئ
 محدود لا ينفذ العلم بان كل عديم شرا وكل عديم شر على ما
 يتشعب عنه بعضهم وكذا المحقق ما يدخل في معنى الحق بالذات
 عما يشايه الحق بالعرض على تقدير اذ ان كل خير وهو او
 هو غير **قوله** في الشرح اي المعنى الحكم ليس شئ لا شئ في
 انه لا يطلع المعنى ولم يستدل كمالا من المعنى الى
 المعنى من القول بشرط المعنى كمالا من السلب المذكور
 للواقع الا ان السعي في العلم بان كل شئ عديم بما هو موقفا الى
 على قوله اذ لم يستدل كمالا من المعنى الى ان قال بشرط المعنى

المعنى

انما قيل ذلك مطلقا مع انك ليس كذلك بناء على احدى **قوله** لا معنى
لا يطلع عليه لفظ الشيء لا بمعنى انه لا يطلع عليه الشيء اطلاقا لغيره
فان ذلك ليس خفا علينا فكيف يمكن ذلك كذا سئل باللقه مختلف
فيه القاسم وقاسم بضم السين يوصله يوصل الى التطويل على البحث في ان
للمعروف المحكي مثل هو متصف بالشئ والتشريف في نفسه مع
المنظر عن اطلاق لفظ الشيء فان ذلك كذا فسئل لا بد لنا من في كلمة
من النظر في ذلك او كثر من العقلاء واختاروا كون المعرف المحكي
متصفا بالشئ والشئ في المعرف بل القاسم الى هاتين اللفظين واكد
قوله انما قيل ذلك مطلقا مع انك ليس كذلك بناء على احدى **قوله** لا معنى
ادخله اخص من المعنى عندنا لغيره اما عند من قبل سبوت المعرف
المعنى فادخل المعنى عندهم سادس المعرف المطلق ولا شك في انه
اخص مطلقا من اخص فيكون المجال اخص مطلقا من المعنى عندهم واما عند
القائلين بحدوث المعرف المحكي فان من المعرف ما لم يمكنه العلم بغير
الما يطلع عليه المعرف المعرف بسوءه كالمكبات والخيالات فيجعل
من قديمه وحديثه لا شك في ان القائلين بسوء المعرف
المعنى هو المعلوم مطلقا في الناس المعنى واذ لم يكن شرا
لزم كونها عندهم متعينة ومن البين انها لا تكون من قبيل المبالغة
بل من قبيل الممكنات وكون المعنى متعينا مع محال الى ان لم يزل عندهم
كون المعنى اخص من المعنى والدليل على انهم لم يزلوا يكون المكبات والخيالات

ثابت

ثابته في نفس الامر مستقر في الخارج ان القائلين بعدم ثبوت المعرف
المعنى نقضوا دليل القائلين بثبوت المعرف المحكي والمحكي
بمعنى ان دليلهم لوجود المعرف لزم ان يكون ذلك الامر ما شاع من انما
ليس كذلك عندهم وسيذكره قداما في ان المعرف ليس المعنى ليس
الا الحال في معنى في الكتاب ما يدل على ان المعنى ما هو المعنى وقد
هذا البحث في ما سيجي المواقف **قوله** من يتابع كذا المعرف
معنى كونه من المسئلة معني على كونه الوجودا على ان المعنى
يدخل في القول بثبوت المعرف المحكي من القول بكون الوجودا على ان المعنى
لا معنى ان القول بالثبوت مستلزم القول بالثبوت المذكور بل معنى
ان ذلك غير محصور بدون القول بالثبوت **قوله** والا لزم اخص
المتقنين ان ان لم يكن القول بكون المعرف محكي شاملا للمعنى المذكور
لزم احتياج المتقنين من الوجود والعدم لا معنى للزعم اخص
المتقنين الذين هما الوجود والعدم من معنى ان متساويا
ثالثا حصل فيه الوجود والعدم على التقدير المذكور وبسبب
معناه ان لا حاجة على ذلك التقدير كونه معجزة ومعجزة
لاستلزام احتياج المتقنين بذلك المعنى واعلم ان قوله عاربه
هذه الوجود يجب ان جعل حالنا خيرا بعد غير ذلك
سترة فان الاول يتسلسل للمعنى والثاني نوع هذا ومن المتقنين
وجعل بقرينة حالنا خيرا لا يكون عاربه بمعناه قوله والا لزم

كون مع ان سأل امر آخذ بانها مع ذلك طرفة كذا في **قوله** قد
عالم لا يعمل لا يعلق في دعاء كلام المعنى قوله والا لزم ان
هذا القول فلا وجه لا يراه من هنا بعد اذ كذا المعنى الا ان يقال ان
بمعنى كلام المعنى لا يعلق قوله وشي ذلك كذا **قوله** وان هو قد يقع
اشعار بعدم المحرر ما ذكر من هذا القائل فلا يخفى ما سأل في النظر
المذكور **قوله** لا يقال للمعنى قوله اخص لا يعلق في انه يكون مدعى الا
من جهة في قوله واخص عن ذلك في ذلك من الا ان الامر في ذلك
قوله على المعنى في المحل قد نصت على المعنى بقوله في المحل المشتمل على
المؤيد وانما علم عدم التوضيح للبيان ما ذكره في نفسه لا يعلق
الشايع لانه قد علم عدم التوضيح للمعنى من جهة انقضاء انه قد سئل
في عدم ادراج العرف من جهة حيث قوله اخص فلا يعلق في ذلك في نفسه فانه
لا يعلقه وسئل وانت تعلم ان اذكر ان المعنى لعدم التوضيح للبيان والعرف
من جهة عدم عدم التوضيح لكون المعنى اخص مطلقا من المعرف مع انه قد
التوضيح بذلك وليس للمعنى قوله لا انه يتبع صدق المعنى مع المعرف
لا لا يعلقه صلا اذكر ان السائل في التوضيح للبيان والعرف من جهة
بناء على كونه دليلا لكون التوضيح لكون المعنى اخص مطلقا من المعرف بل
المعروف ما ذكرناه وكذا لا وسئل في جواب ما سألنا في قوله لا
يقول في قوله انك اذكر ان السائل في ترك التوضيح للبيان والعرف من جهة
تمام **قوله** الى قوله كل معنى مع عدم اي قوله الضيق اعني كل معنى مع عدم

ذات

كان الحق على ذكر السامع وان يوقش فيه على ما اوزم ثبوت المحسوس في الحق
عند من لم يتل سموت المعدوم المحسوس في الخلق او المعدوم في عين من
المحسوس الذي هو المثل للمحسوس عند من قال سموت المعدوم المحسوس على الاشياء
التي فلا يكون وجود المعدوم عند من يوزم المحسوس والالم متى من العام
الخاص فرق فكون وجود المعدوم عند من يوزم المحسوس على ما سبق في
احد الطرفين او قد افسد ذلك الموزوم على ما في الموهبة الآتية
وعلى كل من التبرهن من يوزم كون المحسوس ماسا في الخلق عند من قال بان
المعدوم المحسوس ليس حاسبا له ليس كذلك وتبطل ذلك الموزوم من
مما استلزمه وان كان خارجا عنه على كل من التبرهن من ماسا في الاول فلا
بناء ذلك على الخصاير كل وجود فها صدق عليه السامع والمشي الا انه
اشبه على المستدل ذلك بالخصاير على الخصاير كل وجود في المباشرة
ووجود المشي وان لم يكن كالمشي فوجود المشي وجب ان يكون في وجود
السامع فحق ذلك المستدل بواسطة ذلك الاشتباه واقامه احدنا
الافاضة اذا لم يكن شي عن وجود المشي وهذا يكون عند من يوزم
فوزم ان يكون وجود المعدوم عند من يوزم السامع في ان الخصاير
كل وجود فها صدق عليه السامع والمشي على ما في قوله من قال سموت
المحسوس في الخلق لا غير ماسا ما ذكره على ما عني من لم يتل سموت ماسا في
السامع بل يتل سموت المعدوم المحسوس في الخلق لم يتل سموت ماسا في
الشيء من السامع فها صدق على سموت المعدوم المحسوس في الخلق فانه فالحق

الاستدلال

بالفعل في قوله اي وجود المعدوم **قوله** والحواس ذكر السامع اي قوله
وعدم المحسوس المحسوس ولم يثبت في سموت الا في قوله اوله في قوله
لوان صدق المشي عليه اخلا بنا في صدق وجود المشي على وجود المعدوم
على وجود المعدوم اعني من المشي مع ذلك فكيف كان ماسا في قوله
ان يكون وجود المعدوم عند من يوزم السامع فلا بنا في صدق وجود
المشي على وجود المعدوم صفوي العباد المذكور وقد سمعنا سبق
هذا الكلام فتبين **قوله** والحواس ذكر السامع لان المشي القاطنة
ما لا يوصف وجود المشي على وجود المعدوم لم يبق فرق بينهما
على اذن ذلك فلا يخفى عليك انه لا وجه لشيء قوله على التبرهن المذكور
وما لا يصدق عليه المشي صدق عليه السامع لا لخصاير كل وجود في
والمشي بمعنى انه محسوس صدق عليه اوهما وان لم يكونا كل وجود
في وجود السامع وصدق المشي والصدق يوزم لا لعله وما صدق عليه
هو السامع في محسوس ان يبينه غير السامع كالتبرهن ماسا في قوله
كتب المشي اي كتب صدق عليه المشي فانه غير محسوس كما سمعنا عليك **قوله**
ولا يلزم بطلان وجود المشي ايضا لعلنا عني اننا الملائكة لا نقبل ذلك
لم يبق فرق بين العام والخاص لبطول وجوده والخصاير على الاشياء في
الشيء لوان ان كان وجود محسوس آخر غير عدم اندراج ما صدق عليه
الاول في الثاني ولا شك في انه يوجد ذلك الا اندراج غير كاف في الاعمى
بمعناها لا في المعامل والمائل وبيان ان يكون وجوده من وجوده



محسوسه انه مع كونه اعني ما عينا هذا المحسوس فانه محسوس ذاهب
من وجود المحسوس محسوسه من المحسوس فوجود المحسوس اعني منه وما سبق
بهذا المقام ان محسوسه انه كل واحد من المحسوسين قد يكون اعني من
الاصحاح من كالمحسوس والكل فان وجود المحسوس اعني من المحسوس
بوجوده فقام في صدق محسوسه وصديق وجود المحسوس على غير وجود
الكل من المضافات المحسوس التي لم يصدق عليها وجود المحسوس والكل
اعني من وجود المحسوس وان وجود المحسوس على صدق وجود المحسوس على
محسوس الطابع الكلي الفعلي فانه ولا يخفى عليك ان قوله ان كل
على الخاص صدق على العام يكون غير محفوظ بنا على ما ذكره وبطلان
عادة الظهور **قوله** ولا تسام عليه لافقاء في ان المناسبات على ذلك
ايضا ملاحظة البطلان المذكور المستدل ثم انصرف بقوله كما في الاولين
ولا يخفى عليك ان الحواس ذكر السامع لا تقع جوابا عن الاعتقاد الاول
بقوله فله لكونه متبعا لما سبق فرق من الحواس اعني
قلنا لا يملك سموت وجوده جوابا على هذا الاعتقاد لان سموت
على ذي فقرة باقية وقد بينا ما ان قوله سموت لا يقع على وجوده
وجود المشي على وجود المعدوم او صدق الملائكة مع بطلان الثاني على
المراد على ذلك التبرهن بعباسات قبل المستدل ان وجود المعدوم لا يثبت
بكونه ماسا في اي محسوس ان لا يصدق عليه المشي المحسوس على السامع
الوجود المذكور ولا شك ان ذلك لا يثبت الذي هو في وجوده من سموت المشي

تسمو السامع
المحسوس
ان يكون كل واحد من
محسوسات

المعالي ولا يخفى عليك ان الناقص ان يقال هذا اي كمال العدم
شيء واجب اذا كان المعدوم هو الموجود بدو كماله الجليل
قوله كلهم يتوحد بان يدعى بكونه لا يحل ان يكون جميع العوارض
التي وقع الاتفاق بها في الزمان الاول جميعا في الزمان الثالث
ام لا فعلى الاول يلزم اعلى المعدوم لجميع العوارض وسوخطا
ما ذهب اليه وعلى الثاني يلزم ان يكون المتأخر والمعاقب شخصا
آخر شخصا ويتوحد بكون جميع تلك العوارض موجوده في الزمان
الثالث لاستلزام اعلى المعدوم لجميع تلك العوارض في الزمان بكون
بعض تلك العوارض ناقصه في الزمان الثاني اي حال العدم الاول
ان كان المراد جميع العوارض جميع العوارض القائمة بذلك المعدوم
الذي هو كماله من تلك الاجزاء المتوحد ومن البين استحالة تباين
بعضها حال عدم الكمال منها وبوجه اعدم الموجود يستلزم
عدم العارض وقد ثبت باختيار الشئ الثاني ومنه الملازمة الثانية
عليه وسنده بين يدي تقيده واعلم ان قول جمهور الحكماء باعاليه
المعدوم لجميع العوارض لاستلزام ان يكون بناء كلامهم في حشر الاد
على ذلك بل مع ذلك يجوز ان يكون كلامهم في ذلك سنا على معنى
عليه الكراهه وانما نحن في كلامهم والمستفاد من كلامهم في بحث
حشر الجسد ذلك كما لا يخفى على المأمول **قوله** ولا يخفى ان كونه
في ذلك الوقت وبقا ان اشار بهذه العبارة الى ان الحكم بكون الوقت

من عوارضه انما هو باعتبار هذا التاويل وما استفاد من عبارة المص
من لزوم اعلى الوقت فليس باعتبار انه عارض من عوارضه بل
باعتبار استلزام اعلى كونه في ذلك الوقت لاعاليه وبما يقال
ان النقص في قوله كونه من عوارضه باع الى اختصاصه بالوقت
الى الوقت والمقصود بذلك كونه ليس الاشارة الى كونه عارضا
المعنى ذلك اشارة الى ان ما قصد بهما لا قصد الى اذيل لما حكم
للزوم اعلى الوقت انما هو باعتبار ان اعلى الاختصاص بالوقت
لا يتصور بدو اعلى الوقت لا لاجل ان الوقت من جهة عوارضه
قوله فيجمع زمان مع زمان لا شك في ان هذا محال ان كان غير ما ذكر
المص وان استلزام ان يكون للزمان زمان **قوله** بل نقول وسند
ما استفاد من الوجه الثاني الوجه الذي حكىه الامام كونه في زمان
بطريق آخر فاما **قوله** وللمنة فيه محال سيقتضيه كونه من جهة
ما يجري بين الشئ والشيء وتليده وبقا ان الوقت اذا كانت
من جهة المشقة لزم على قدر اعلى المعدوم في وقت آخر
عوارض المشقة ان يكون ذلك المعدوم في وقت الاعلى شخص
اذا كان وقت شخصه شخص لا شخص بالوقت الذي كان شخصه آخر
شخصا واعلم ان الخطر المستفاد من قولنا ما عارضه اذ لم يكن ذلك
الاختصاص على قدر كونه غير شخص لا زمانا شخصه اعلى بغير
كونه كذلك ذلك فلا يصح ذلك **قوله** بل كان متصفا باسكان العود

مدى قال فائدة ما ذكره **قوله** ان قوله ان المكان منه وجوده
ما يقال له انما هو شرط لما ذكره **قوله** لا ما استفاد من عبارة المص
من استلزام معنى الاعلى لكونه ايضا باسكان العود ولا يخفى ان
الارتباط بين كماله حاصل بملامحظان لا مكان وحده بل بغيره
بل بمصوده **قوله** فيمكن بما ذكر ان الاعلى كما استلزم ما استفاد
عنه المص اعني معنى ايضا باسكان العود استلزام ايضا لاقبال
بذلك لا مكان ما ذكره من قوله ضرورة انه لو لم يكن ممكن العود
اكثر اعادة ولا يخفى عليك ان الدليل على تدرج معنى استلزام
لا يكون المعدوم المعدوم في حال اعدم متصفا بالصفة الوجودية
ان ذلك ليس كذلك وكلفه بوجهين باسكان ذاتي في تلك الحال
وسوى الصفة الوجودية مع ان ذلك ليس كذلك وكلفه بوجهين
التي لا يكون سلبا وخطا فيها وسواله هو بالصفة الوجودية
لا الصفة الوجودية **قال الشافعي** لان الحكم عليه بالصفة الوجودية
حب ان يكون وجودا لا خفا وفي ان مقتضى سابق كلام المص يقتضي
ان يقال لان المصنف بالصفة الوجودية خفاء يكون معصوما
ولا شك في ان تمام كلام المص غير محتاج الى مرحلة الحكم وكذلك الحكم
وقوله فان الحكم عليه وانعقبه **قال الشافعي** لكن لا يمكن ان اعدم من
سواء المعينة اصلا الى ان لا يمكن اعدم الذي كلامنا في اعاليه من
المعدوم المطلق ذلك المعنى بل هو معدوم في الخارج ولا شك في

ان المعدوم في الخارج قد يمتنع بصفات وجودية بالمعنى المص
الذي اشير اليه فها سبق وكلفه تقدم ان اشارت بالوجود
المعنى انما هو عليه وهذا النصح المنع على تدرج الشئ **قال الشافعي**
لا يمكن عطف كل معدوم اشار بهذا الى ان استلزام نقص المسمى
لا مكان عود الوقت الذي وجدته استدارا الى ان واسطه استلزام
لا مكان عطف كل ممكن معدوم لما ذكره **قوله** من قوله لا في العود
الطارى على الوجود في وقتا لنقص المسمى المذكور يستلزم
الكان عطف الوقت الذي وجدته استدارا ولا شك في ان المكان
يستلزم المكان ذلك الوقت ولا حاجة في بيان الشرطه المذكور
الى ان ذكر الشافعي ولا خفاء في ان استلزام المسمى المذكور لا مكان
الوقت الذي وجدته استدارا على ما قلنا نظرا الى ان المكان المسمى
جميع العوارض المشقة فاما نظرا الى كونه في الوقت الذي
وجدته استدارا من المشقة وسبق ذلك سنا على اسباب في السنه
وانما اذا كان ما را الاستلزام المذكور على اقل لزوم الاستلزام
في بيان المص ويقتضي في جواب المص عن الوجه الثاني ان يشار
الملازمة في الشرطه المذكوره على اذ كونه في بيانها انما استفاد من
المراد بالوقت **قوله** بل لم يكن نقاد لو كان اعدم الطارى على الوقت
ما نفس المكان العود لما كان عود معدوم يمكن بعبارة الوجود

ذلك خلافه ففرض قد ساقش بان المعدوم الطار على الوجه
 لطبعه بغيره لا فزاده حتى يكون ما يقتضيه فافرادا ليس
 ان ذلك كذلك فاذ ان يكون افزاده محتمله في الجمع وعدمه
 القصصية الصنعية او الشخصية **قال السبكي** فاذن لو ان كان على
 المعدوم ان في وقت ثالث او ذلك المعدوم معتبر في اصل المعدوم
 على ان وجهه عيان المحل لكان هو ابتداء اي مبتداء من حيث
 معاد ولا شك في انه يلزم حازك كونه مبتداء ومعاد في وقت
 واحد على الوقت الثالث من خارج آخر على ذلك المحل وكيف
 هو كون الشيء مبتداء من حيث انه معاد كما لو اعني ما ذكره
 في الجاهل بغيره بل اسلوب امر اخر محال **قال السبكي** وفيه نظرا
 ذلك انما يلزم اذ اعبر في ذلك الوقت لانه في وقت اخر اي لا يكون
 مبتداء من حيث انه معاد انما يلزم لانه بعد ذلك المعدوم في وقت
 المعاد في وقت آخر اعني الوقت الثالث اذا انقضاء يكون مبتداء
 انما هو باعتبار كونه موجودا في ذلك الوقت مع ان اللاحق محاذ
 ليس ذلك بل كونه مع ذلك الوقت المعاد موجودا في الوقت
 ولا يلزم من ذلك كونه موجودا في ذلك الوقت المعاد حتى يلزم
 كونه مبتداء بناء على ان انقضاءه بالابتداء انما هو من كونه
قال السبكي فالصواب فيمكن ان معاد في ذلك الوقت اي قال الصواب
 ان معاد بل قوله فيمكن ان معاد في ذلك الوقت فيمكن ان يعاد

فان قيل ان المعدوم لا يكون له وجود في نفسه بل يكون له وجود في غيره

في ذلك الوقت للزوم منه قوله فليكن ابتداء من حيث انه معاد
 فانه لا يلزم من الاول بل من الثاني على قدرناه لك ولا شبهة في
 الحق المشار اليه بقوله فليكن في ذلك الوقت انما هو كونه
 هو معاد على وجهه استناد من قبل الرابع فالصواب فيمكن ان
 في ذلك الوقت اذا كان معاد كل من ذلك المعدوم المعروض والوقت
 الذي هو عده في ابتداء وعده في وقت ثالث لا يستلزم ان يكون
 الاول للثاني لانه لا يكون معاد مع استحقاقه **قال السبكي** ففرض
 الدعا في وقت ذلك اذ معناه الشيء الضار الثاني كالطاهر بعد غيره
 من المعاد بالزمان لا يستلزم كون الزمان طرفا لما اذ قد جعلنا
 المتعدي لا يكون زمانا اي موجودة في الزمان مع كونها مقارنة
 للزمان **قال السبكي** بل يستلزم امر اخر محال لا نظيره ارتباطا
 الكلام بما قبله وان كان مطابقا للواقع **قال السبكي** لان حكم الال
 واحد فها يكون وفيها لا يجوز مردا ان يمكن حصوله لغيره من
 نوعه ان حصل لغيره لاسباب اعدادا وكذا الحال في الاستحالة فلا يمكن
 عود معدوم لما كان مع نفسه ولا يمكن عكسه كونه ان يكون
 حكم لغيره من طبعه من غير موقفا على شخصه المفروضه فلا يكون
 ان يحصل ذلك الحكم لغيره اخر منها بناء على افتراء ما توقف عليه
 ذلك الحكم على ان تلك القاعدة على تدبير السلم انما ينبت في
 المكان المعهود مثل ذلك المعدوم المعروض لا يحصله امكن عوده

فان قيل ان المعدوم لا يكون له وجود في نفسه بل يكون له وجود في غيره

في

معاد المذكور انما يلزم مما سبقه لان ما هو مولا زم فبما **قال السبكي**
 ولا يلزم من لزوم الشيء مجموعا لزمه في معنى منه اي لا يلزم
 من لزوم الشيء مجموعا في معنى من ذلك المجموع لانه ان
 يكون مبتداء لزم ذلك الشيء في مجموعا معاد فقال اذا كان مبتداء
 المجموع احد ما بينه كان ذلك الشيء اللاحق لا يلزم ان يكون بواسطه
 ذلك المجموع لا بعد ما بينه ولا شك في ان المجموع الذي يلزمه المذكور معناه
 لانه لا معدوم بحيث اعني ان كان عود المعدوم المعروض اذ لزم المكان
 عود ذلك المعدوم مع شدة من المكان عوده بمعنى ان المكان عود المعدوم
 المعروض اذ لزم المكان عود ذلك المعدوم مع شدة من المكان عوده بمعنى
 ان المكان عود المعدوم يستلزم اجتماع المكان ذلك المعدوم مع شدة كما
 مرشدا الى ذلك عبارة المعص واقا كان ذلك المجموع الى المكان عود المعدوم
 مع شدة لانه لا مكان عود المعدوم وكان الى المذكور لا زمانا ذلك المجموع
 اللاحق لانه هو المعين كان ذلك الى زمانا لانه هو ساعى المكان عود
 المعدوم معناه على تقدير كلامه الثاني على وجهين احدهما انه لا يلزم
 من لزوم الشيء المجموع المذكور لزم ذلك الشيء في معنى من ذلك المجموع فلا
 يلزم من كون المجموع محالا كون جزء معين منه محالا بل كون جزءا منه
 فلا يلزم عدم مكانه لعوده الذي هو الموطأ فانه لا يلزم من لزوم
 الشيء المجموع ان يكون لزمه في معنى من ذلك المجموع فالحق المذكور ليس الا لانه
 لو كان المجموع موجودا من حيث هو ولا يتم ان ذلك المجموع لزمه الى لانه

فان قيل ان المعدوم لا يكون له وجود في نفسه بل يكون له وجود في غيره

لما هو الموزوم في الشرطية المذكورة فلا يلزم الى المذكور مما هو الموزوم في
 تلك الشرطية وما هو على قول السبكي انما يستلزم على الوجه الاول
 ان في وقت حتم من المتعدي من طبعه عيانا في الرابع اول المعدوم على
 ان وجهه الثاني لو كان استناد من الوجه الثاني لكان حاصل اعراض
 السبكي ما اوردته المعص على انهما ثالثا بعه واما بالباطل صديق
 له وانما لو كان متعديا في ما سقم من الوجه الثاني لوجب ان يكون
 الى المذكور انما يلزم من مجموع فرض عاده مع حصوله ولا يتم ان ذلك
 الى لانه لا يلزم من ان شرطية لا يكون ولا وجه للمعص عن ذلك المعص
 لما ذكرنا من في قوله ولا يلزم من لزوم الشيء مجموعا **قال السبكي**
 لان ان لو كان اعلى المعدوم لما كان وقعه في شيء من الازمنة و
 محالا انما قصد هذا الكلام معصرا ليل المذكور الى دليل انه قد عاين
 في هذا الكلام بان وجهه الثاني الى المذكور انما يلزم مجموع فرض المكان عود
 المعدوم مع وجهه مثله اذ لا فرق بين ان حصل لزم ذلك الى ذلك المجموع
 وبين ان حصل فرض المكان عود على معص وهو مثله في زمانه
 وقعه ما فيه واعلم ان الال ليقول الثاني لان المكان لا يلزم
 من فرض وقعه في ان يقول لو ان اعلى المعدوم لما لزم من فرض
 وقعه في شيء من الازمنة والنتيجة من وان كان ما ذكره محذرا الى
 ما قصد ايضا وسقط ما في التفتات **قال السبكي** لانا لاننا في الشرطية و
 متى تمت تلك الشرطية ما لا يكون الجواب المذكور جوابا باعنه ان تقول له

فان قيل ان المعدوم لا يكون له وجود في نفسه بل يكون له وجود في غيره

اكتفى بالعدم لما كان وقوعه في شيء من الازمنة والتمتاد الزماني
 اكثر مما عتبرها على تقدير وقوعه محالاً وانما عتبرها في اوقات الشئ
 لا يكون حاصلاً لا ذكرها لاننا لا ندين تلك الشئ بمكانها في شيء
 المازنة حتى ياتي في جوفه ما ذكره بل نقول في زمانها لان المكان لا يلزم
 من وقوعه في المازنة والتمتاد سائر امكنها عتبارها على
 تقدير وقوعه بل في الحواس على تقدير ذلك التيقن ان قال لا يلزم ان
 زمانه حصوله من المعلوم الموقوف تقديره بما لا يلزم من وقوعه ذلك
 للعدم على تقدير وقوعه وان كان حصول ذلك المثل ممكناً في حد
 ذاته اذا كان على من الامر لا يستلزم ان يقع كل منهما في الاثر
 في زمانه كان كلاهما السوول واليما من ممكن الحصول في جسم معين
 حاصلاً حصولاً واحداً مع حصول الاخر في نفس الوقت والى ان
 على شيء الثاني الذي وقع في التيقن المتصور بما ذكرناه فاقول **قوله**
 حال عدم كتابته اذ هو زمان لا يكون في حال عدم كتابته عدم كتابته
 بل كتابته بله وعتبار الشئ اما اذا كان مع اي مع احوالها اشراً
 ذكرناه فكتنا الحال في قوله حال كونه ما بما **قوله** ليدل على استيعاب
 المعلوم اما دالة الدليل الاول على ذلك على تقدير كونه ما بما فكتنا
 على استيعاب المعلوم بالصفة الوجودية التي هي المكان المعلوم
 كان ذلك المعلوم محاداً على عوارضه او ما دالة الدليل الثاني
 على ذلك فكتنا ما استلزام المكان اعلى المعلوم مطلقاً لا مكان

اعلى المعلوم الوقت الذي وعدته ابتداء واستلزام المكان اعلى
 ذلك الوقت لا كان اعلى المعلوم الموقوف من ذلك الوقت ليس
 الاستلزام الاول متوقفاً على اعلى المعلوم بل عوارضه بل
 ذلك الاستلزام على تقدير اعلى المعلوم مطلقاً وكذا لا يلزم في
 الاستلزام انما لا متوقف على ان يكون المعلوم معاداً مع ذلك الوقت
 محاداً على عوارضه واما دالة الدليل الثالث على ذلك لا متنازع فلا
 دابة على استلزام المكان عوارضه الموقوف لا كان عوده مع شئ
 كان ذلك المعلوم معاداً على عوارضه او ما **قوله** في مذهبنا اي
 في ذلك الاشعار مذهبنا على اذكرة في قوله مذهبنا على ان ذلك
 ليس دليلاً قطعياً على ما ذكره لظهور عدم اودته لذلك اذ قطعياً
 اذ هو يكون تمام المستلزم اساساً على مفهوم مع اودته دليلاً تقيد
 ذلك الحكم بما هو اشمل منه **والشأن** وما قيل في سانه مودود وكذا
 قد اشترنا فها سبق الى ان المراد بالصفة الوجودية في الدليل المذكور
 انما هو معنى ان لا يكون السلب جزئياً موقفاً وعلى ذلك في الشئ
 الاعتراض عليه بقبوله وتعالى ان نقول ان عتبره لا كما لا يخفى على المتأملين
 والمبادرين قول المصنف في جواب عود ذلك الدليل ان المراد بالصفة
 هي الصفة الجوهرية في الخارج ولا فلا معنى لكونه لا كان صفة وجودية
 بمعنى ان لا يكون السلب جزئياً ونريد ذلك قول الشئ وما قيل
 في سانه مودود كما ينبغي اذ الدليل الذي يستلزم على كون المكان

الحد

وجودية على تقدير قيامه انما يفتركون ان المكان صفة وجودية بمعنى
 كونه موجوداً في الخارج لا بمعنى ان لا يكون ما هو السلب ولا يخفى
 عليك انه يجوز ان يكون بناء الدليل المذكور على كون المكان العود
 وجودية بمعنى كونه موجوداً في الخارج بواسطة ان كثر من التيقن
 اختاروا ذلك حتى ان الشئ الذي يقع على عوارضه ماله الزا على
 كونه ما هو اوسع السلب لعدم كونه بناء الحواس المذكور على شئ
 كون المكان العود صفة وجودية اي وجوده في الخارج وقول الشئ
 وما قيل في بناء مودود ونريد ذلك في معنى الشئ انه حمل
 الوجودية في كلام المستدل الدليل المذكور على معنى ما لا يكون السلب
 لعدم جزئياً بل وافق الحس في حمل الوجودية على الصفة الموجودة
 في الخارج بقوله وما قيل في سانه مودود في غير استقاده من كلامه
 سابقه وقد يقال لا يخفى ان حمل قول المصنف على مع وجوده المكان العود
 بمعنى كونه على ما هو مع العدم فلا يلزم على السابق شئ كذا في ان
 معنى المكان عدم استعانة المذاهب الوجودية به ودمعني عدم
 معنى كونه ما هو اوسع العدم كما انه شئ كونه موجوداً في الخارج ودمعني
 ظاهر قوله وما قيل في سانه اذ ليس فيما سجي كون المكان عديماً او
 وجودياً بمعنى استعانة الذات الوجودية له نفع يجوز ان يحمل
 المص على ذلك في قطع النظر عن قول السابق وما قيل في سانه فلا يتبين
 على ذي فطرة سليمة ان الاول في الجواب ان يقال ان اردنا الصفة

الحد

الصفة الموجودة في الخارج فلا يلزم صوري الدليل المذكور وان اردنا
 بها ما لا يكون ما هو اوسع العدم منها الكلي حتى انه يجوز ان يمنع
 الصوري على ذلك التقدير ايضا **والشأن** اي ولا يلزم ان نؤكد عوده
 لا يمكن عود الوقت الذي وعدته ابتداء ومنها بحث وسد المسألة
 حكم فيما سبق باستلزام المكان العود اعلى الوقت الذي وعدته
 ابتداء حيث قال فلزم اعلى الوقت في وقت آخر فكتنا حكم منها
 يلزم استلزام المكان العود لا كان عهد ذلك الوقت مع ان تسليم
 الاستلزام الاول ساقط في منع الاستلزام الثاني فليس كلاميه مباحثه
 لا يقال لا مباحثه منها اذ حكم بالاستلزام الاول دابة على ان
 المكان العود بجميع العوارض مباحثه الاستلزام الثاني على ان المذهب
 ليس ذلك على اذلة في الحاشي التغطية لا ما نقول قول المصنف
 بهذا القول اي ان المعلوم لا يعاد على عوارضه نعم ان المذهب
 بهذه الوجوه التكميلية هو اعلى الموقوف بل عوارضه على ان الظاهر
 في ساق الكلام ان يكون المذهب بالادلة التكميلية عين المذهب للدليل
 المتقدم عليها في قطع النظر عن قول المصنف بهذا القول واما ما حكمه في
 الحاشي التغطية من الاسماء فاما بما هو النظر الى نفس الحكم اذ في
 الاول المذكورة فالحال واعلم ان خامس قول المصنف وانما يلزم ذلك ان
 امكن اعلى كل موقوف ليس على معنى ادنيته ذلك ان لا يصدق في
 اعلى كل موقوف ممكنه لا استلزام المكان اعلى موقوف بالمكان عهد

الوقت الذي وجدته ابتداء من ان لا طارئة عليها بواسطة كل وقت
 على قدر صدقها ان قال المولى منه وانما يلزم ذلك لولم يكن
 اعلى كل معدوم لما كان عرفة ذلك المعدوم ذلكا للشيء نفسه انه
 جعل قبل المص عليه وبناء كلاهما مستحق في بيان الملائمة التي
 صنعت منها انما هو يدعى ان يربط بتعلق المص منها ما افادته
 الشائع **قال** ولا تمسك بعدم العاقل الفصل يدعى ان كل
 قال باسكان عرفة معدوم حكم باسكان عرفة كل معدوم ومن حكم
 ما شاع عرفة معدوم حكم ما لم يكن اعلى معدوم على وجه السلب
 الكلي وليس هناك من قال باسكان عرفة معدوم دون آخرها فاذ
 كان عرفة معدوم فمعنا صدقة حتى ان كان عرفة
 اما يكون مع الجاهل معدوم معدوم على ما قال به من ان لا تسلم
 كان عرفة معدوم لما كان عرفة الوقت الذي وجدته ابتداء
 الحكم بصدقه فباختيار ان الاول في معاقبة الاستحالة هو ملك المدة
 لا بعد طعمه المدعى وان افادت المرافعة **قوله** ولا بما ذكرنا
 في الحاشية اي في الحاشية المكتوبة لسا ملك الملائمة اعني قبله **و**
 فان العدم الطاري على الوجوه **له** واما حتى قوله لان استواء ما
 لا يستلزم استواء مطلقا فالمقصود منه ان العدم الطاري على الوجوه
 ما هو خاص لما كان العدم واستواء ذلك الجاهل الخاص بواسطة ذلك
 ساك لا يستلزم ان لا يكون ساك مانع آخر لوان كان ساك مع

استاء مانع آخر ولا بد لاسفاه مطلقا من دليل على ذلك ولا
 حتى عليك ان ظاهرا عارضا **و** من شروانه ادعى فيما سئل استلزام
 استواء مانع خاص على العدم الطاري على الوجوه استواء مطلقا
 مع ان ذلك ليس كذلك نظره ذلك بالنظر في ملك الحاشية وله وجه دفع
 يعرف نادى توجه **قال الشائع** سقط هذا المص لان الزمان شخصانية
 ولا حتى عليك انه لو جعل المدعى فاعلى المعدوم بعينه سقط المص عليه
 ولا مانع لو لم يكن عرفة كل منهما وحده لكان عرفة محاسبا على ما
 في سقوط المص الاول نعم ذلك المص انما توجه لو كان ساد ذلك المص
 على ملك المعدوم الكلي واما اذا كان مدار على ما ذكر من كون المدعى
 اعلى المعدوم بعينه فلا قد كان لا شك في ان اعلى كل من المعدوم
 الموقوف وذلك الوقت على حدة اي بعد اعلى الاوجه لا يستلزم
 اعادتهما معا فلا وجه للحق للملائمة منهما على ذلك التقدير فلهذا
قوله قد جرى دفع حكم ما جرى فيها صاحب المواقف في بحث حشر
 الاجساد **قوله** ساك وفيه شاذ لم يثبت في ان الخطاب بهذا
 الخطاب ليس الشخص الذي وقع المناظرة منه ومن الشرح في الزمان
 السابق فلتا في الخطاب في قوله ساك مذكورة فلا بد ان يقال
 لسا اي انا وانت الشخصين اللذين وقع بينهما المناظرة فليس
 ذلك الشخص على ولا مطلقا جودا عليك اذ لا يقع معنى وسنذكر المدة
 بل المناظر انما قد قسم بين الشخصين **قوله** سنا الى استيفاء

الوقت

وقد يقع من كونه محسبا لعدم سقوط المص المذكور وكونه متوجها
 على ملك الشرط **قوله** فلتلحظ الى نسخ استلزام الجاهل اعلى المعدوم
 لا الجاهل اعلى الوقت المذكور انما سقط ما ذكر الشائع من جعل المدعى
 اعلى المعدوم بعينه على وجه يستلزم اعادتهما عارضة شخصانية اذا
 جعل معنى بعينه عدم التماس مطلقا مانه لا شك في انه اذا لم يمتنع
 التماس مطلقا من ذلك المعدوم والمعاد وما وجدنا لزم اعادتهما
 المذكور واما قوله وقد سبق في الحاشية وشاره الى ما سبق من قوله
 ان كان المولى من كونه بعينه انه لا تقاسم بينهما ولا في شيء من العوارض
قال الشائع ولما اذا كان ذلك الوقت حادا فلا اي فلا يكون ذلك
 المعاد مستدا او ليس بمؤخره في ذلك الوقت كما في كونه مستدا بل
 لا بد ان يكون ذلك الوقت في وقته حيث يتصل ذلك بطرفه وذلك
 لا يمتنع على تقدير كونه ذلك الوقت حادا واما المقصود من قول الشائع
 واما على ما ذكرنا من الصواب فقال له فهو ان كان ذلك المعدوم
 مستدا ثم سئل انه متى ما استند من عياره المص اذ لا بد في كونه مستدا
 من وقته في ذلك الوقت فلا معنى في ذلك كونه مع ذلك الوقت **قوله**
 اهذ ولا يلزم مما ذكر للمص كونه مع كونه في عياره عارضا
 والجاهل ان لزم كونه مستدا معاد لما ذكره من مستند اعلى
 وانما يكون في ذلك الوقت ولذلك قال وانما يلزم ذلك لو كان ذلك
 معادا في ذلك الوقت مع انه على لزم مما ذكر من المعاد المستفاد من

معها ولا حتى عليك ان ظاهرا قوله وانما يلزم ذلك لو كان معادا في ذلك
 الوقت في شمله قوله وانما يلزم ذلك لو لم يكن ذلك الوقت معادا
 شروانه لو كان ذلك معادا في ذلك الوقت لزم كونه مستدا اذا
 تبارك منه ان كونه معادا في ذلك الوقت كاف في كونه مستدا
 مع ان ذلك ليس كذلك اذ لا بد من ذلك من كونه اي ذلك الوقت
 معاد لكل المولى منه ان كونه مستدا موقوف على كونه في ذلك الوقت
 لا بمعنى ان ذلك كاف فيه بل بمعنى انه لا يمتنع بدون كونه في ذلك
 الوقت وذلك يستلزم ان لا يكون شيء اخر يدخله في كونه مستدا
 والمطلوب ان كونه مستدا موقوف على كونه في ذلك الوقت وعلى ذلك
 ذلك الوقت غير معاد فباختيار كل منهما معنى لزم كونه مستدا
 لكن اعلى المعدوم وذلك الوقت مع **قوله** وقد عرفت ما فيه
 اي من ان معية الشيء الزماني مع الزمان عبارة عن ظرفه له
 فتكون ذكر المص في وقته ما ذكر الشائع فلا يكون المص المذكور مستدا
 الا بما ذكر المص فلا وجه لما ذكر الشائع في جعل كونه مستدا اخر على
 ما فصلناه **قوله** وقد عرفت انضامه لوجه اي احسب بالنظر **الاجابة**
 عن هذا الوجه كانه كما انما المص من التقصير التفصيلي واعلم ان
 ما ذكر المص في الجواب ليس على قانون المناظر اذ جعل مع الملائمة
 في الحتمية على نطاق التنا وذلك ليس بوجه لاقتاد الشرط من
 الكاذب كما كان لوجود شرك الساري لزم تقصير الواجب منه

ليس من الملائمة فما ذكره سقوطا بطلان التما إذا التما ليس
المثل سوجها بل اكان معه المعدم مع وجه المثل وفارق ما
يتقابل المثل بما ذكره المص ان استلزام اكان العوضا اكان العوض
مع وجه المثل سوجها على وجه المثل وذلك انما يحتمل ان كان
وجه المثل ممكنا مع انه مستحيل ويمكن ان يجاب عن النجاة التما
بمع الملائمة على تقدير تسليم كون وجه المثل ممكنا بان يقال لا يتم
الملائمة بناء على اذكي المص من كون وجه المثل مستحيلا وليس لم
كونه ممكنا فظام ان اكان العوض مستلزما لكانه مع وجهه مثله اذ
كون كل من الامر من ممكنا لاستلزام اجماع امر مع امر الاخر وقد
نقدم هذا مع ذلك **والثالث** في الشرحه سلكنا في التالى مع لا فضا
في ان الظاهر كون النص في قوله وتقريره على وجه الفصل باجاء الى قول
المص ولما الثالث فظام لا فلا بد ان يكون ما ذكره السالغ تفصيلا لما
المص في الجواب مع ان كلام المص غير صالح للجواب بتسليم الملائمة مع
بطلان التالى وسوقنا في الظهور وقد قال حتى قول السالغ
على وجه الفصل وتقرير الجواب عن الوجه الثالث مع قطع النظر
عن كون ذلك الجواب جواب المص فلا يرد عليه ما اورد ولا فضا
في انه وذلك خلاف الظاهر **والرابع** اما الاول فلا فضا ان يكون وجه
لو كان عدم مثله سوجها بوجوده اذ العوضا يحتمل ان يكون
معدوما بعد ان كان سوجها وكون عدم المثل سوجها بوجوده مع بناء

على استلزام وجوده مثل ذلك المعنى كونه موديا الى عدم التما
على تقدير التقيد بالذات من وجه المثل وقد قال فعلى هذا
سند من الملائمة على تقدير الاول الى سند سوجها على تقدير التالى
فلا وجه لذلك التفصيل ويمكن ان يقال ان منع كون عدم المثل
سوجها بوجوده كما يحتمل ان يكون منع وجه المثل على ما اشبه
كمثل ان يكون مستلزما لعدم بعد وجه المثل فسد من الملائمة
على تقدير الاول اشمل مما سوجها على تقدير التما ولا اشتبه عليك
بعد تسليم ان ذلك كذلك ان ما ذكره المص من سند من الملائمة يخص
بمنع وجه المثل بالمعنى المذكور والظاهر ان المعنى تفصيل اهل في
عنه المص على ما اشبه الله فالمناسبت مع الملائمة على التقدير
بمنع وجه المثل ذلك المعنى فتأمل واعلم ان الامام استدلى في
المسألة الشرحه على اسجاع عوهم بان ما عدم لم سوجها على ما
حققتاه وما لا يكون سوجها لا يمكن ان يحكم عليه حكم اصلا فاذن منع
ان يحكم عليه نصي العوضا الى سلك كلامه واستدل ان هذا الدليل على
تقدير كونه تاما نعمنا استلزام الحكم بصحة العوضا على المعدم لا استلزام
انصاف المعدم بها والظهور ان الاول والا الاول لا يستلزم التما اذ
كثيرا ما تمت شئ بصفته مع استلزام الحكم عليه بها كما لو عرفت العوضا
المصنعة بصناعات الحكم بان شكل المصنوع لا يصفى بصفته اصلا مما لا
يرى على ان الحكم بان المعدم لا يمكن ان يحكم عليه حكم عليه حكمه

ذلك منه وكذلك الحكم بان المعدم لا يصح ان نعوضه حكم عليه
المصنوع ان كثر الحكم في قوله حكم اصلا بان وجد في العمل هذا الدليل
سواء ليل الاول من المادله التي حكى في الامام ولا تنظر المص بعد
استقامة كراه على الاطلاق فخر ذلك الحكم بالصفه المصنوعه **والثاني**
ولا يلزم من كون هذا الاستلزام الى استلزام وجوده العالي
لما هو سوجها من الجواب بان اختيار الشئ الاول من التردد ولا يلزم
على ذلك التقدير ما رتب عليه اذ لا يلزم من كون الذات علم لا استلزام
الوجه الثاني كونه ماعدا لا استلزام الوجه الاول ورب شئ الى
كون علم لا استلزام وجوده شئ ولا يكون علم لا سماع وجهه
لذلك الشئ لا يفتي عليك ان المعنى لو كان اكان اعلى المعدم مع
العوضا من الشخص وغير الشخص وكان اكان اعلى المعدم مع
العوضا من الشخص وكان الوجه من العوضا من الشخص لم يكن ذلك
من الجواب وجه اذ الوجه التما بينه يكيد الوجها الاول وعلة
اسجاع الوجه التما اذا كاس عين الذات كمثل ان يكون الزمان
الثالث جزء من تلك العوضا لزم استلزام ذلك الوجه في الزمان الاول
وبعبارة اخرى اذ لم يكن الزمان الثالث جزء من العلة ولا جزء للوجود
الذي فوض استلزامه لزم استلزام الوجه في الزمان الثالث او تخلف
العوضا من العوضا لزم مع اذ الكلام على تقدير ان يكون الذات علم
لا استلزام العوضا وبالمثل لو كان لا معنى استلزام العوضا الى الوجها الثاني

والثالث من الزمان كمثل ان يكون ذلك الزمان معبرا في العلة ولا
معبرا في العوضا اليك اضيف الله الاستلزام ان لا يرد ذلك
المعدم في الزمان الاول نعم لو كان المعنى غنى اذ كثر ذلك التما
فتأمل **والرابع** وبضمير تقدير الزمان على وجه آخر سرانه
لما كان المعدم لا لا فضا في ان قول السالغ بتقرير الزمان فخر ان
قال ما ذكره المص بعينه ما قرره بعضهم مع ان ذلك ليس نظ وسوق
غير صحيح الى التفسير الذي كلفه بالبال ان مدار ما ذكره المص انما
على الشئ الاول من التردد المذكور في الدليل وذكر الشئ التما منه
لاستظهار نظيره بان ذلك مما لا يسيل الى ارادته ومعجم الشئ
الاول الى ان استلزام العوضا لذاته يستلزم استلزام العوضا في الزمان
الاول وذلك سليل ان اكان الوجه في الاول يستلزم اكان
الوجه في الزمان الثالث بناء على ان عدم الملائمة ملزوم لعدم
ولا شك في ان اكان الوجه في الزمان الاول محال لا يكره عاقل
وجب ان يكون الوجه في الثالث كذلك فتكون المعنى من التردد
واحد فافهم ذلك فلا تفعل **والثاني** لان العوضا اخير من العوضا
ولا يلزم من اكان التما اكان الاخير ولا شئ عليك ان بناء
هذا الكلام على جواز ان يكون بعض اذله التما ممكنا وبعضها مستحالا
وذلك مما قد تأملنا في ذلك غير جاز في الطبيعة التردد في الحكم
بان بعض اذله طبيعي فبعبارة واحدة منع وبعضها ممكن محال

الزمان

الزمان

تخالف ما اذا كان الامر غير طبيعي بغيره فانه لا احتمال في ذلك
ولا شك في ان الوجود ليس طبقا لغيره بالشبه الى ان يتبين
عند الحكماء وان حكم جمهور الحكماء من ذلك ووقال ان ما ذكره
الشافعي من الضعف انما يظهر اذا قدر ذلك الدليل على قدره
اذا قدر سلكا لو كان المعدوم تابعا للوجود الاول كان قابلا للعدم
فلما بناه على ذكرناه في الحاشية الاولى **قال** قال الامام
عن الشافعي قال الامام في المباحث المشقة قال الشافعي ان كل شيء
الذي في طهره السليمة ورفضه من نفسه ليس بالنقص شيئا
الصرح بان اعمالي للمعدوم محسوس وطعاما وكما انه قد يستقيم في غير اليد
انه يدعى كسبب خارجيه قد يستقيم في اليد ان غير يدعى كسبب
موجود في المنة ككلامه وليس في هذا الكلام لفظ بعينه وانه يتفاوت
المدعي المذكور بما ذكره كذا الا ان يقال ان الشافعي اخذ من القيد
ما يجوز منهم اذ حمل التامع انما هو اعمالي للمعدوم مع ذلك القيد
قال على الضرورة ان محال لعدم شيء واحد من محال
قد يعمم منا كلام في ذلك وقد تقرر عن محال الى الامام **قوله**
انما الخلاف في العدميات المعدومة لا محالة في ان الوجود هو الوجود
الخاص الذي هو عين الواجب ثم عند الحكماء من المعدومة فيكون ذلك
الحال واقعا فيها فمما هم عليه في ذلك **قوله** على ما ينبغي وتبين
للمعدومة ما سوى الوجود لا سبب الطلاق في العيان الواقعة فيها

فيه نقل الامام
عن الشافعي
المعدوم

اعنى قوله لا تأين من المعدومات واما قوله والمعدومات بعد قوله
العدومات معهم بعد التخصيص اذ العدومات معدومة واعدت
ذكر على ذلك الوجه بناء على ان عنوان هذا البحث قد يقع تأين
العدومات وقد يقع تأين المعدومات **قوله** والمدعي الاستيان في ان
ولذا اعترض السامع على الدليل الذي ذكره الصانع ادعاءه بغيره
فقط لان سببه التعويض والتعويض لا اذ لو كان المدعي بطلان
او الاستيان الفعلي لم يكن لما ذكره من النظر وجه لافاق الدليل
الاستيان العقلي بلا شبهة **قوله** والمعدوم المطلق لا ينفقه لانه
لا شك في ان ادراج المعدوم المطلق قوله والمعدوم فيه بعض استيان
لا ينبغي بعينه للمعدوم المطلق بل استيان المعدوم المطلق عما
من المعدومات كات في ذلك كما ان غير المعدوم عن سائر
المعدومات لكن في ارجحه في ذلك الحكم والظاهر المصنف من
والمعدوم المصنف في الزمن قطعا الاشارة الى فائدة نفسه
استان المعدوم المصنف بالذات يعني انه لا محالة في استان المعدوم
المصنف في الزمن بل المحال في استيان المعدوم المصنف في الخارج ولا
غبار في ان الاستيان في الزمن يستفي وهو المحال في ذلك
انما سلم عنده من قال الوجود الرئيسي فلا معنى لما قصد من قوله
قوله ان لم يبق لم يبق لم يبق ان المعدوم المصنف محال في ذلك
الا ان يقال المصنف ما ذكره المعدوم المصنف لا محالة في استيان العقلي

عند من قال بالعدم العقلي لا مطلقا **قوله** ومنه ليس كذلك الصواب
على عدم العلة مثلا لاجاب عدم المعلول وللأسلوب الجواب عدم
وجها مستويا بل وسنا بناء على ان يكون معنى قوله فلا شك
ما ذكره السامع في سانه **قوله** لا على اذ في هذا معدوم قوله وغيره لا
لوجبه ذلك وقوله وعدم العدم من المحال يعني حصول العدم
فيه وعدم عني لا يصح ذلك اذ من البين ان الصواب على ان
في المعدومات المذكورة من المسلوب عن المانع كما ظهر وكما في
الصفات والظواهر قد لا عليه وعلى ما ذكره في الجواب واما قوله
كما هو ثبوته فمحل في المنفي والمنفي لا هو مما عيان
المقصود اذ النفي ذلك التصريح بما هو في **قوله** فان قيل المانع
ان المانع للزمن قوله فان عدم العلة فوجبه عدم المعلول
شك في هذا كان الاول ان يقال في الجواب ان ذلك المانع
من قول المصنف وذلك لا يستلزم الاستدراك **قوله** اذ لا جرى ذلك
اي لا جرى هذا ذكره من الوجود قوله لا يتعكس والوجود في قوله ولا
ذلك المانع وكما بناه على ان لفظ الامكان سرعي واجه بوجه
اول من كسب الجواب عدم العلة عدم المعلول انما عدم المعلول لعدم
المعلول بل الجواب عدم المعلول عدم العلة كما هو المعروف عليه **قوله**
وقد خاف اشارة الى منع المانع من قوله سنا انما وجب
الاستيان والعرض في انما في الاخر والمانع الاول في قوله

بعدم الجواب الاول اخرجنا في قوله بان انصاف احدكما والضمير
في قوله على قدر معدوم راجع الى الاستيان وكل ذلك ظاهر في
الصفات الى العيان **قوله** قال المصنف في بعض النسخ والاضافات
الظاهر المقصود بما قيل منه بان لا ينفقه من ذكر المصنف سنا
ما ذكره المصنف في شرح المصنف اذ مدار كلامه بناء على الاستيان الخارجي
بين المعدومات بناء على ما هو في شرحه في شرح الوثق وتبين
اعماله في الشافعي بقوله وفيه نظير من كلامه في شرح المصنف في
ذلك يمكن الاعتذار عن ذلك المصنف بان بناء ما ذكره المصنف بناء على
ما عليه من ان اشارة المعدومات في الخارج على ما هو المشهور على
ما هو المحسوس عنده و مدار ما ذكره في شرح المصنف على ما هو محسوس
قوله وما ذكره اي من قوله فان عدم العلة فوجبه عدم المعلول
له قولنا لانه وكيف فان الاستيان الخارجي منع وهو ما سنف
في الجواب مع ان ذلك مستباح في الوجود **قوله** لا يقال اذا
كان عدم العلة الظاهر بناء هذا السبيل على الشرط المذكور
وعلى وضع مقدمها الا انه لم يصح بوضع المقدم كقوله بالظواهر
الدالة على وضع مقدمها **قوله** ان جعل الطرف لا لغا في ذلك
الزود ليس على ما ينبغي على تقديم بقوله لفظ في الجواب بل على
القدر لا وجه كونه طريقا للعلة والمزكوة طريقا للعلة ثم
ان يكون طريقا لنفسه اعليه او لا ينفقه عدم العلة بالعلية وكذا

الحال في كونه ظرفا لعدم **قوله** فلا بد ان يكون شصفا بالعلمية واللا يلزم
انصافه حقيقة المشكوك لعدم صدقه الذي هو خلاف المطلوب **قوله**
فلا فرق بين العدمين فلا يصح الحكم بان عدم العلم يوجب ^{المطلوب} عدم
من غير عكس **قوله** من حيث هما عريان وان كانا هال كونهما ^{هو}
في الزمن **قوله** وهو لا يستلزام اى الآخر علق عدم المعلول ^{بعدم} انصاف
بهذا الاعتبار لا يستلزام اى استلزام ذلك الآخر لئلا يكون دور العلم
اولا تنصف ذلك الآخر بهذا الاعتبار بالعلمية لئلا يكون علق ان الحكم
بالحجاب عدم العلم عدم المعلول دورا عكسا انما يكون منوطا
بهذا الاعتبار لا مطلقا ولا بان اعتبار **قوله** وانها فرقان اى
من الانصاف بالعلمية والمطلوبية في الوجهين ^{هو} الذي والآخر
الذي ^{هو} او بين الاعتبار الاول والاعتبار الثاني والحال ما عرى
للفكر في حال اى للتفكير التام في ان منها فترس يحصل العلم
الفرق بينهما محال والفرق الاول بينهما ان الانصاف بالعلمية ^{المطلوب}
في الوجهين الذي ان انصاف عدم العلم بالعلمية وعدم المعلول ^{هو}
يكونا شصا من نفس احديين وذاتهما ولا يدخل في ذلك الانصاف ^{هو}
الذي فيهما وان لم يشكنا عن الوجهين الذي بل كانا محتسبا الوجهين
الحال حتى لو كان عدم العلم وعدم المعلول وجهين في ان انصاف
عدم العلم بالعلمية بالنسبة الى عدم المعلول والانصاف بالعلمية ^{هو}
بالوجهين الذي ان ذلك الانصاف محتسب بكون الوجهين الذي حتى

ذلك

لو كان عدم العلم وعدم المعلول وجهين في الخارج لم تنصف عدم
المعلول بالعلمية بالنسبة الى عدم العلم والحال ان انصاف
الانصاف بالعلمية والمطلوبية في الانصاف بها في الوجهين الذي انما
هو شصا فيهما لا العلم بهما وشصا الانصاف بها في الانصاف بها ^{هو}
الذي في نفس نفس فيهما بل العلم بهما فباين وفي هذا المقام نجحنا
البحث الاول انه اذا ارتفع العلم عن الخارج بان يكون الخارج خافيا
لعدم العلم ارتفع للمعلول عنه بان يكون الخافيا طرفا لعدم المعلول
وذلك لا يكون الا يكون الارتفع الاول سببا للارتفع الثاني ولا
موقوف ذلك على حصول عدم العلم وعدم المعلول في القوى ^{هو}
العالمه والقاصرة حتى لو فرض اتحاد جميع القوى كان السببية
محتسبة فلا يكون انصاف عدم العلم في الخارج وعدم المعلول فيه
بالعلمية والمطلوبية بل منهما علمية ومطلوبية مع قطع النظر عن
وجهين القوى باسرها ودون ان فرض استبعاد جميع القوى ^{هو}
حتى الواجب فرض صح وليس من عدم العلم وعدم المعلول ^{هو}
التقدير عليه ولا مطلوبية والحال يقع على تقدير صح آخره فيه ماضيه ^{هو}
التا ان عدم المعلول نفسه لا تنصف بالعلمية بالنسبة الى عدم العلم
نفسه في الزمن بان يكون عقل عدم المعلول تقاطعا بصورها سببيا
لعقل عدم العلم ونصوره بل العلم التصديقي حتى عدم المعلول
يكون سببا للعلم التصديقي لعدم العلم ولا شك في ان كلامنا في ان

عدم العلم موجب لعدم المعلول

العلم فيه نصب بالعلمية بالنسبة الى عدم المعلول فانه من نفس
عكس اى لا تنصف من عدم المعلول بالعلمية بالنسبة الى نفس عدم
العلم من عدم العلم وعدم المعلول على تقدير ان يكون الانصاف
بالعلمية والمطلوبية ظاهرا محتسبا الى اذكي ^{هو} من الفرق فيما بل
واعلم انه في هذا النوع احباب آخر لا الى الاشارة اليها من القواعد ^{هو}
الاول ان المذهب بالعلمية في قديم عدم العلم يوجب عدم المعلول اما علمه
ثامه وعلة ناقصة واما ما كان يكون الحكم بالحجاب عدم العلم عدم
مستلزاما للحكم بالحجاب عدم الشرط لعدم الشرط على تقدير ان ^{هو}
المركب للحجاب عدم العلم عدم المعلول كليا على ما سوا القدر في عيان
الشعور باسودادك في زمان عدم الحجاب عدم الشرط عدم الشرط
اما على تقدير ان يكون المذهب بالعلمية الناقصة فقط واما على تقدير ^{هو}
ان يكون المذهب بالعلمية التامة فلا وجود الشرط لعنه عدم العلم ^{هو}
بناء على ان الشرط جزء من العلم التامة وقد حقق ان عدم الجزء
يعنه عدم الكلة التي ان جزء المعلول جزء من العلم التامة وعدم
الجزء عين عدم الكلة واذ كان الحكم بالحجاب عدم العلم عدم المعلول
كليا على ما سوا القدر لزم الحكم بالحجاب الشيء نفسه في الجملة مع لزوم قيام
عدم شخصي كذا وجد من علمه اشياء اخرى من المعلول نفس المعلول العلم
التامة والى حيث التالب ان الحكم بان عدم الشرط لا يوجب عدم ^{هو}
ما لا يطابق الواقع بناء على ان عدم علم الشرط لا يوجب عدم

ذلك

وكذا الكلام في قديم عدم غير الضد لا يصح جواز الضد لا يقتضي محال
الضد والى ذلك النوع انه قد عرفت حتى في هذا النوع المطالب في المنع
بان الحجاب عدم العلم عدم المعلول اذا كان العلم والمعلول سواء
وامتدح من عيان ان كتاب عمر عند ذلك الضد والى حيث ^{هو}
ان قوله وعدم غيرها اى العلم والشرط لا يوجب ذلك مستدرك
في زمان استان عدم العلم وعدم الشرط اذا استانها حاصل بما
ذكرنا من قوله والحق ان المقصود بقوله وعدم غيرها لا يوجب ذلك
بان استان عدم العلم وعدم الشرط عين عدم غير المعلول ^{هو}
غير الشرط بعد بيان استانها من عدم المعلول وعدم الشرط ^{هو}
وان عدم العلم لا وان في ذلك استدراك كمالا حتى وعلى تقديره
يكون قوله فان عدم العلم يوجب عدم المعلول وعدم الشرط
يوجب عدم الشرط شصا بان الباش وقوله ولا تنكسر محتسبا
ما بينا في قوله وعدم غيرها لا يوجب ذلك محتسبا بالبيان الثاني و
في قوله الثاني ولا عدم العلم وعدم الشرط عين عدم غيرها كليا
على ما افهمناه لك وكذا ان قولنا قديم العلم وعدم غيرها لا يوجب
على وجهه شصا استان عدم العلم وعدم الشرط وعدم المعلول
وعدم الشرط كما شصا استانها من عدم غير المعلول وعدم غير
الشرط بناء على ان عدم المعلول وعدم الشرط لا يوجب عدم

هذا هو المقصود من قوله
ان العلم لا يتناول
العدم المطلق بل
العدم النسبي

المطلوع عدم الشريط **عدم** الاستان في المصداق الى ذلك
المصداق ليس نظمه مناسبا في قوله الا ان المصداق يدان لو كان
مشتا من عدم المذكر ماذي المصداق لا كان لا مصداق ذلك الترتيب
اليد والرجل وجه بل شق ذلك الترتيب في كل عدم مصداق الى وجود
ممتاز عن غيره استان اذ جيبنا **العلم** فان الاخبار عن عدم
عدم الاخبار عنه اخبار عنه لا هاء في ان الاخبار بعدم الاخبار
عن عدم المطلوع مع اخبار عنه يستلزم العلم بعدم المطلوع اذ
الاخبار عن الشيء بدون العلم به محتمل وكذا الاخبار عن عدم
بعدم العلم به مع انه اخبار عنه كما اشار اليه في الحاشية العبد المصداق
العلم به يستلزم العلم به في منه **عدم** في الحاشية العبد المصداق
ذلك الاستلزام فتدله ان العلم بعدم المطلوع لا يعلم ولا يخبر عنه
على الاخبار عنه والعلم به فلا وجه لا يرد المصداق في ان الشيء لم يعلم
ان لا يطال قول الشيء عدم المطلوع لا يعلم ولا يخصص المصداق
والعلم بالمطلوع لا يخبر عنه بغير هذا القول كما دل عليه مما ذكرنا في
ليس يتم المصداق في هذا القول هو قوله عدم المطلوع لا يخبر عنه
بموجب قوله وعدم المطلوع لا يعلم ولا يخبر عنه وليس الى هذا ما ذكرنا
مخصصا بل المصداق لعلنا اننا بل ذكرنا في بيان ذلك النقض على
المشكك لا على سبل المصداق المعنى قوله **عدم** وكذا العلم

العلم

اولها لنظر على ان العلم كما نديم بل العلم لا يتناول في تفصيل
اعراض المصداق على الشيء من اولها كما علمك ان في الحاشية العبد
تكون صاعدا لما لا يتناول العلم بل العلم المطلوع محتمل عليه باحكامها
اولا يكون قوله عدم المطلوع لا يخبر عنه في قوله عدم المطلوع لا يعلم وذلك
العدم المطلوع لا يخبر عنه وكذا الحال في قوله عدم المطلوع لا يعلم وذلك
ليس معلوم بل في شيء العلم في الاول **عدم** وهذا هو المصداق
اي من قولهم العلم المطلوع لا يعلم ولا يخبر عنه يعني ان العلم
القول ان العلم المطلوع معني انه لا اضافه في العلم ولا يخبر عنه
تدريمان يكون علمهم بذلك القول ما ذكرنا اسكان على العلم بل
قولهم العلم المطلوع لا يخبر عنه ولا على قوله العلم المطلوع لا يعلم كما اشار
اليه بقوله ولان الشيء لم يعلم وظني ان الاصل ان يعقب قوله فلا
اشكال بقوله لا نأقول قد تصورنا العلم مضافا في اذ لا شك في
انه يولد على ما هو الى ليس قولهم المذكر ما يولد على ما هو الى
علم اذ يرد المصداق ولا وجه لا يرد العلم بقوله لا يقال بعد قوله فلا
اسكان فتأمل **عدم** لا نأقول يعني ان الاسكان انما هو لو كان المحكوم
علمه في قوله العلم المطلوع معني انه لا اضافه في العلم المطلوع بل
مع ان ذلك ليس كذلك لانا نقول قد تصورنا العلم مضافا وهكنا
علمه في قوله العلم المطلوع لا يكون الا مضافا ما متناع عدم الالف
وما سابع العلم في قوله العلم المطلوع لا يعلم وما سابع الاخبار في

هذا هو المقصود من قوله
ان العلم لا يتناول
العدم المطلق بل
العدم النسبي

لا يمكن ان يعلم الا بعد
العلم بالعدم المطلوع
على اسماء
او العلم المصداق
م

قولنا العلم المطلوع لا يخبر عنه على عدم عدم الاضافة الى
الاخيرين لانها في الاول كما نديم فان الحكم الاول غير محتاج الى
ذلك التدرج بل يقول ذلك في قوله وقد يقال اشار **عدم** في قوله
ملك الصور والتشبيه مع ان كلام السائل لا يسمي الا على واحد منها الى
ان السائل ربما لا يختص اذ في كل صورة والصورتين المذكورتين
فلا وجه للتخصيص به وانت تعلم ان الحكم الاول محال نظرا لكون
المذكور فيه صائلا واعلم ان قوله الشيء بل المصداق الى المكات سائل
لعدم المصداق الذي هو عدم الوجود المطلوع على اسمي عدم مطلقا
ولعدم المصداق الذي هو عدم الوجود الخاص اعني اسم عدم مضافا
على الحق الذي هو عدمهم كلام الترتيب عليه **عدم** اذ العلم
بعدم المطلوع الذي هو عدم الوجود لا هاء في ان ساق الكلام تنفي
كون قوله العلم المطلوع المصداق عدم لعدم له لسان استلزام قوله لان
ما لم يعلم لم يعلم ايضا قوله العلم المطلوع لا يمكن ان يعلم الا لا شيء
ان العلم المطلوع عدم المطلوع له وقد يحتمل في اية الاستلزام
لو كان فتأمل **عدم** والا لزم التمسك بالاول بطريق استلزام
عدم وهذا يطال لقوله العلم المطلوع لا يعلم بل المصداق لا شيء
على في نقطة سلم ان سائر ذلك الا يطال على العلم بعدم المطلوع لان
العلم بعدم المصداق ولا شك ان ذلك الترتيب كما سطر قوله العلم المطلوع
لا يعلم بواسطه استلزام المصداق لان العلم كذا سطر قوله بل المصداق الى

المعلم

المكات بنا على استلزام في اللازم في المصداق بل يمكن ان يعلم قوله
ولان الشيء لم يعلم لم يعلم ايضا فتدله اعراضا على الشيء بان من نفسه
العلم عن العلم المطلوع واشباه العلم لعدم المصداق سافاه بنا على ان
العلم بعدم المطلوع لا يعلم بالعدم المصداق وعن في اللازم واشبات
المذكور سافاه سلة وقد يقال ضم قوله بل العلم الذي يعلم بوالعلم
في قوله العلم المطلوع الى قوله العلم المطلوع وكذا قوله فلا يصح العلم المطلوع
لا يعلم والعدم المصداق اشار الى ان العلم محال كما علمك ان المصداق سافاه
الشيء لا يطال قوله العلم المطلوع لا يعلم **عدم** وتبين ان يقال
لو كان العلم المطلوع لا هاء في ان المصداق معان الكنا ان يقال
بعدم المطلوع حلوه لم يكن العلم المطلوع مضافا الى العلم المطلوع
شبهه بان الملازمة ظاهرا قرية المصداق وان يطلان التمسك بقوله بل
الى المكات ويمكن ان يكون ذلك الملازمة من قولنا لو كان العلم المطلوع
معلقا الى العلم المطلوع حلوه على فاعل عكس لتعريف على
ما قرره الشان **عدم** والوجه الاقتصار في منه سافاه
استلزام العلم بالعلم في قوله واستعلم بان هذا الوجه محتمل
ان يكون محتمل ماذي المصداق وان يكون محتمل وان هذا الوجه
ما اشار اليه سابقا اولها فتدله اذ العلم المطلوع عدم المطلوع
عدم وبالله وجه اننا لا يكون عدا مطلقا لكونه موقوعا في الزمان
لا شك في ان انصافه لكونه عدا مطلقا لا ساق في كونه عدا مطلقا

بل المتأني في ذلك ما حفظت كونه متصفا بالعدم المطلق على انما يتصل
 ان تلك الملاحظة تستلزم كونه موجودا في الزمن وكونه موجودا
 في الزمن انما سنا في كونه معدوما مطلقا اي غير ثابت في الخارج وفي
 الزمن لشيء في الحقل لا كونه معدوما مطلقا والظاهر من الكلام من
 السابق يعني على اعراضه على المص على ساني من قبله وفيه نظر في
 التعلق فما يصرف عليه المص المطلق في مفهوم هذا العنوان يحمل
 كلام السبع عدم المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه على ان يصرف عليه المعرفة
 المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه وان كان ذلك غير مطابق للمعاني فترتبها
 اذ الحقيقة حقيقة انما هو عدم المص المطلق على ذلك في كلامه وقد
 وانما ان المص كونه ما هو في الوجود التام كونه محظوظا بالعدم
 ولذا قال فالأخبار عن عدم المطلق الملاحظ بالعدم التام فان ما يدور
 الاخبار عنه ما حفظت بذلك الوصف لا مجرد انصاف به **قال السبع** اذا
 كان ما هو في الوجود الاول من ذلك نفس الاخبار عنه باعتبار ما
 بذلك الوصف بانه لا يخبر عنه اذا كان متصفا بالعدم المطلق اي
 تدبر انصاف لعدم المطلق بمعنى ما يصرف عليه المص المطلق لا يكون
 شقلا على سنا في اذا الاخبار عنه لعدم كونه غير ثابت انما هو ما
 ما حفظت كونه معدوما مطلقا واستاء الاخبار عنه انما هو على تدبر
 كونه معدوما مطلقا فيص الحكم المذكور الى الشرطية حقيقة بمعنى ان
 شيا ما لو كان معدوما مطلقا اي لا يكون متصفا بالشيء في ابي

والصحيح

والعقل لا يمكن ان يكون غير متصفا بهذا الوصف بعينه سواء كان عن الاشكال
 الى عدم المطلق على سطره **قال السبع** وعن الثاني ان عدم المص المطلق
 لا يعلم قطعه وصفة من ان من ظاهر الصانع ان مدار الوصف عن النظر
 على قول السبع عدم المطلق لا يخبر عنه على انما يتصل به وروى عدم الوصف
 عن النظر لانه على عدم المص المطلق لا يعلم من ان مداره على
 امر واحد اعني كون الحكمين المحققين في هذه الحكم الشرطية كما نظر ذلك
 ما في **قال السبع** فان انما هو معلوم عدم المص المطلق والمص
 من هذا الكلام ان عدم معلوم عدم المص المطلق في معاني السبع يتبين
 مخصوص والاشكال انما هو لو كان معلوم عدم المص المطلق اللازم
 لمعلوم عدم المص المص معلوم في ذلك الزمان مع ان ذلك ليس كذلك
 بل المعلوم المص المص لعدم المص المطلق اللازم من معلوم عدم المص
 انما هي المعلومة المقيدة في ذلك الزمان فلا سنا في عدم المعلومة
 لعدم المطلق في ذلك الزمان وهذا يتصل ما اشار اليه ما كان عليه
 في كونه واصل ان عدم المص المطلق لا يعلم ان التزم المدرك انما
 مدني بالشرطية المعاني ما ان كان عدم المص معلوما كان عدم
 المطلق معلوما في الشرطية المعنوية على تدبر والمص على تدبر
 كما الشرطية المعاني الا ان هذا السابق فلم يكن عدم المص مادم
 حيز من المص لا طام التدبر الذي احدثه ملك الشرطية بل انما طام
 انه حده الاختصاصي الا ان يقال ان مدار ذلك التدبر ايضا حقيقة

انما هو على كون عدم المص غير ان عدم المص والمصاف والمعايير
 انما هو في المعاني ما يقتضيه في التدبر انما هو في التدبر **قال السبع**
الشك فكيف يكون كونه معدوما في الزمن ولم يتصل به في الوجود
 عن عدم المص المطلق كما تعرض في العلم مع ان ذلك مطلقا ليدل على
 اوردته على قول السبع من النظر اعني عدم المص المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه
 كالتزام حكم الاسلام فان كونه معلوما يستلزم الاخبار عنه فان
 من ذلك انما هو كونه معدوما ولم ارتفع ذلك المانع لزم كونه
 غير ثابت ولما قال السابق اذا كان كذلك فمدى كل واحد من
 وخبر عنه في ما لا يقتضي في ذلك من ان ساق الكلام يقتضي المعنى
 لكل من هو عدم المص المطلق في الاخبار عنه فلا وجه للتدبر في
 دون الاخر واعلم ان الظاهر ان ما لا سابق الى التدبر في الوجود
 فلان ان لا وجه له في الزمن بل له وجوده كما سطر المص عن
 الا على ان ذلك على دليل الوجود الذي بان المفهوم المطلق متعادل
 للوجود مع انه لا وجه له الى قوله بل الصحيح ان كونه لا يعلم ان
 الكلام بل ذلك الظاهر كونه لا يتبينه عاقل على ان لعدم المص
 وجودا وسنا لا على ان المفهوم المطلق وجودا وسنا ولذا اعترض
 السابق على هذا الكلام بقوله وفيه نظر لانه المانع فما يصرف عليه
 المص لا يتبين انما هو المص في عبارة المص ما يدل على ان لعدم
 وهو اعقل هي يكون تلك الاما من السابق **قال السبع** سواء

كل له والاطلاق يقوم العتوان فيها بحرفه على يقوم العدم المطلق لا
 يقوم المقدم المطلق عتوانا سب كقولنا ان هذا الحكم عليه ذوات الموضع
 المطلق لا ذوات العدم المطلق ايضا على يقوم عتوانا على يقوم
 العدم المطلق ستران الحكم يكون الشيء معلوما ومخرجه عتوانا
 لا فله العدم المطلق مع ان يكون الا فله ما حصل من مخرجه ايضا
قوله بانه ما لم يحصل في العدم حقيقة ان العدم المطلق حال كونه معلوما
 مطلقا شغل على عدم كونه حاصلا في العدم ذلك هو عدم كونه
 معلوما ومخرجه عتوانا كان العدم المطلق حال كونه معلوما مطلقا
 لعدم كونه معلوما ومخرجه عتوانا سب اسما على عدم كونه معلوما في
 بل يتبين ان عدم الحصول الخارجي يدخل في عدم كون المقدم المطلق
 معلوما ومخرجه عتوانا بل مخرجه ذلك هو عدم الحصول العيني الا ان
 المقدم المطلق لا يعلم ولا مخرجه ما دام معلوما مطلقا صحيحا في حاله
 على فله المقدم العتوان المطلق لا يعلم ولا مخرجه ما دام معلوما
 ذنيا وما قبله في نفسه على يتبين ان يكون سبنا ما وكذا
 ان يقال ان سبنا في وجه لا يكون معلوما مطلقا وحصل الحكم بقولنا
 المقدم المطلق لا يعلم ولا مخرجه ما دام معلوما مطلقا لا يكون معلوما
 مطلقا شغل على ان ما دام عدم كونه حقا على نيم الموضع اما سبنا في وجه
 ذلك الحكم سبنا كونه اى المقدم المطلق الحكم على معلوما ومخرجه عتوانا

ذكر

ان الموضع لا يعلم ولا مخرجه حال كونه معلوما مطلقا وليس حال
 الحكم عليه ما دام معلوما مطلقا لصدقه في العمل وكذا سبنا على يتبين
 كونه عدم حاصل في العمل والخارج في الاصل ان ما كان الشيء حق ولا
 عليه ما اورد الموضع اذ هو له بالعدم المطلق المقدم المطلق لا مخرجه
 ما دام معلوما مطلقا مع كون الحكم الموقوف سبنا يتبين ان ما دام معلوما
 مطلقا ولا شك في مخرجه على يتبين ان كونه سبنا سبنا على عدم
 العتوان الموقوف في عدم العلم والاخبار وكونه معلوما حال الحكم عليه بما لا
 سبنا في نفس ذلك الحكم هو اسبنا ذلك التفسير اذ ليس حال الحكم الموقوف
 معلوما مطلقا لصدقه في العمل واما الحكم انما هو على كونه معلوما
 مطلقا مطلقا **قوله** ان الموضع في عتوانه في سبنا في شغل
 تحت استبان المقدم والمقدم المطلق **قوله** هو بطلان الحكم
 ولا يصح ذلك الحكم التفسير بقولنا ما دام معلوما مطلقا كانه التفسير
 ما دام معلوما مطلقا الحكم ما دام معلوما مطلقا لا يعلم
 مخرجه وكذا لا يصح الحكم بقولنا كل عدم مطلق لا يعلم ولا مخرجه التفسير
 بقولنا ما دام معلوما مطلقا **قوله** بقوله يقوم عدم الموضع سبنا
 لا يقال ان عدم الموضع يتبين عدم الموضع الخارجي والوجود العتوان
 يتبين ان العتوان يتصور عدم كل شي ما لم يتصور مخرجه العتوان
 الموضع في الوجود الخارجي والعتوان الذي هو الموضع العتوان المطلق
 يتبين على ما يقتضيه المعام فلا يصح الحكم ما سبنا يتصور يقوم العدم

العدم المطلق لا يعلم ولا مخرجه ما دام معلوما مطلقا لا يكون معلوما مطلقا
 العدم المطلق لا يعلم ولا مخرجه ما دام معلوما مطلقا لا يكون معلوما مطلقا
 العدم المطلق لا يعلم ولا مخرجه ما دام معلوما مطلقا لا يكون معلوما مطلقا

المطلوب لاشياء لعدم الوجود الخارجي والوجود العتوان متولد لعدم ما
 حصوله على لا يحصل كقولنا لا يتبين العدم المطلق اذا كان محققا
 عدم الوجود الخارجي والعتوان ما كان العدم الموضع في العتوان المطلق
 ذلك العتوان عتوان مخرجه كونه المقدم الموضع مخرجه عتوانا على
 ما سبنا العدم المطلق ومخرجه وليس الموضع بالعدم الموضع الموضع
 لعدم المطلق ومخرجه عدم الموضع الشامل لكل من عدم العدم
 والوجود العتوان في مخرجه العتوان الموضع في العتوان الموضع الموضع
 الشامل لكل ما عتوان العدم الموضع كونه مخرجه مخرجه العدم
 اى معنى كان سبنا على عدم مطلقا مخرجه مخرجه العدم الموضع
 مخرجه لعدم المطلق عتوان مخرجه عدم العدم الموضع والوجود العتوان
 ما كان العدم الموضع في مخرجه مخرجه العدم الموضع عتوانا
 الى شغل مخرجه الحكم بان يتصور يقوم العدم الموضع سبنا
 يقوم العدم المطلق الموضع مخرجه مخرجه مخرجه الموضع
 اسبنا يتصور يقوم العدم الموضع يتصور يقوم العدم الموضع الموضع
 مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه
 العدم الموضع لا يعلم ما ذكر الموضع مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه
 اذ ما ذكر مخرجه مخرجه العدم الموضع يتصور يقوم العدم الموضع
قوله بل اكثر المعاني في التفسير بالاعتناء بعضا من المعاني اعني
 الاعتبار على مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه

او مخرجه خاص الامر بالاعتناء فلا بد ان يكون داخل في الحكم المذكور
 الا ان يقال ذلك الحكم يخص بعض الامور الاعتبارية اعني الامور
 الاعتبارية التي لا تتحقق الا في اعتبارها مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه
 كما يتبين من عتوان بعض الامور وان كان الموضع من كلام يتبين
 ذلك الحكم جميع الامور الاعتبارية واما ثانيا فلان سبنا عدم مخرجه
 كونه الامور المعتبرة اعني اسماء واسماء اعتبارها مخرجه مخرجه مخرجه
 الاعتبارية مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه
 هو حقيقة مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه
 له اى لعدم المطلق في ذلك اى كونه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه
 اى من العدم المطلق اختصاصه بكونه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه
 العدم الموضع مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه
 الموضع لعدم المطلق والموضع مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه
 وجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه
 كونه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه
 مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه
 ان يقال ان الموضع العدم الموضع لا يعلم بالكون ما دام معلوما مخرجه
 مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه
 حاصل الموضع مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه
 لم يعلم مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه مخرجه

فان لم يكن ذلك فلا يكون في غير الواسطة مدخل بل في ذلك ما ليس
 تيسر الاول بالمعروفه وانما بالمعروفه وليس له من الفعل مدخل
 في تلك بل لا يخالف مدخله الفعل اعتبارا بانه وجوده من المعرفه
 بناء على وقوعه على الاصل طاه وقوله لا يكون ان الصفة وجوده
 ولا مدخله ولا نسبتة عليك ان الموطأ للصفة في قوله والصفة لا يكون
 واما في الحالين ان الاصل للصفة اذ لم يكن في ذلك ولا مدخله
 لا اعتبار بالاسم في كل منهما ولا في كل واحد ولا مدخله فيهما وانما
 الموقوف بالسوف المذكور محقق عندهم بالمعروف والمعلوم وكذا الصفة
 الموقوفة بما ذكره لا يكون عندهم الا محالا وفي طريقه كل من النوعين وانما
 مناقشة لا يخفى على السامع **قال الشيخ** وكذا ان يكون غير تلك الصفة
 الاصل في بيان بعض القائلين في الحالين انهما شئت للمعروف المحقق
 في الخارج مع القول بنسب صفة الاصل في الجوابية بذلك المددوم وليس
 الحكم بنسب الصفة لنفسه بالمعروف عند كل من قال في الحال بل ذلك الحكم
 ليس الا عند من قال بغير المددوم المحقق من قبله وما وليس الحكم ببيان
 تلك الصفة عند كل من قال في الحال في صفة المددوم المحقق عند البعض
 القائلين بها على الموطأ السابق والاولى في محله محله عدمه انما محله
 عند من شئت صفة الاصل للمعروف اي للمعروف انما المحل الثابت
 حال عدم في الخارج لانه محله عند كل من قال في الحال بل ذلك لا يقتل انما
 هو عند من قال بغير المددوم المحقق في الخارج حال عدم من القائلين

لها

حمل هذا التعريف تحريفا للمعنى الكلية مدخله ان كل شئ ما شغل
 الكلية الكلية والوجود وقوله في ذلك من هو كذا لكن حقيقة اخرى يسمى ببيان
 عن حمل ذلك التعريف على اشياء وفيه مناقشة يعرف ما في النيات
قوله يسمى ببيان انظر اليه بطل على سبيلين اقرن احداهما بالمعروف
 والآخر بالمعروف الخارجي **والاشارة** الى بيان جميع الصفات الاضافة
 الشئ منه الصانع شدة بان الموصوفين ما عدا في عباد المص من الصفات
 الاضافة لذلك الشئ الذي اضيف اليه الحقيقة ولا يربط به جميع ما عدا
 ما عدا الصفات الاضافة من الاقرار وخرقا مما لا يكون اقرارا ولا عوارض
 مع تلك الصفات كقول ان يربط جميع ما عدا في عباد المص ما شغل ان
 المذكورة في عبارة **درست** وكيفية المص ذلك بقوله لا زمة كانت او
 شارقة لا فصلة **درست** الى شدة وان كان لما ذكره **درست** فيما
 على هذا السبيل كلام المص عليه **قوله** في ابا طاهر لا يخفى الى التعريف
 لها سبيلان يتبين المصاحبة للمعروف التي لا يكون داخل في المصاحبة ولا
 عارضة لها منه عر مجابهة الى السان وذا خص الحكم المذكور بالدارم
 الماروق وهذا الاعتراف كقولنا يكون على تقدير انهما من المصاحبة في
 المص بالدارم على ما هو المتعارف من عبارة السبيل كما يكون ان يكون على
 تقدير محله في الاقرار انشأه المص والعارض من المص هو ولا عارضا
 المصاحبة **قوله** فيسبب جميع المصاحبة اذ في ذلك يكون سبيل واحد من خارج
 المصاحبة لا يخرج انهم منه سادرا ان يكونا منه خارجا ان ذلك ليس كذلك

وليس
 كما تعرض في غيره المتأخر عنهم بعضهم صادق على العلة انما عليه
 كذلك لان الفاعل ما به يكون الشئ موجبا لما به يكون الشئ ذلك
 الشئ فانما هو حقيقة المثلث وان لم يجعل له وجها ولا فاعلا ولا
 فاعلا في هذا البصر على ان الشئ المصاحبة ليس محله المصاحبة على بيان
 الى هذا كلامه وانما صرح بانه المتفق اذا جعلت هو الشئ لا فاعله لم
 ينفذ في ذلك الخارج على ان ذلك الخارج هو ان كان له التخصيص فاعله
 لا التخصيص فاعله ان قال بطل في الخارج فاعله عدم المصاحبة وقد
 يقال لا يقتضي المصاحبة على ان يكون السبيل مستقاده من التعريف
 السبيلية الواسطة السابقة وفيما فيه **قوله** وقد يطلق المصاحبة الى
 وانما على سبيل الترادف والظاهر المعنى الذي يحقق به الترادف
 بين الالام المذكورة شغل المعروف والمعلوم والتعريف المذكور انما
 لذلك المعنى دون ذلك قوله **درست** وقد ذكره الحقيقة وانما في المصاحبة
 في الخارج اذ لا يحل من طلاقا بم اختصاص شئ من سبيل الاشارة الى المصاحبة
 ولعل ان لفظا انما يطلق على احد في قوله على ذلك وتعالى في المصاحبة
 وفيها صديق على المصاحبة وسبيل في قوله سواء كان كليا
 اي ذلك الشئ الذي اضيف اليه الحقيقة وهذا لا سبيل في كون هذا المصاحبة
 الحقيقة لا في السبيل لها الحقيقة **قوله** في المصاحبة على المصاحبة
 من سبيل المصاحبة انما حقيقة المصاحبة على ما هي في موضع جعل هذا
 المصاحبة في سبيل الحقيقة في قوله ان كل شئ حقيقة ما هو فاعله ذلك

حي

عند الحكم بعقدان المعاني لما نقلنا في هذه ولم يجرى ان المقصود بان في
 الما بعد الصفات الماهية فلا وجه لما هو في الشامل لما واخره ولما
 ذلك مع ما ذكرنا في **الاصح** فلا فرق بين الصفاتين يعني ان لما هو في الشيء
 الذي حكم بمعاني الماهية بعقدان كونه لها حق الماهية سلبا لم يكن الحكم
 المذكور لكونها ايضا مقولة وعبارته ليست على ما ينبغي ان يكون على ما ينبغي **قال**
الشيخ والنازم بطلان كفي عليك ان بطلان النازم ليس محققا في النازم
 الماهية انما يصور سببا انصاف الماهية بما فعل ذلك النازم والنازم
 يمكن ذلك النازم لما لا يمكن ان يقع في الصفات المعاني وان بعض الناس
 والمهلون النازم بطي عن العقل اذ على مقتضى كون الماهية كمالا
 في نفس الامر هو بطلان الكمال فان نازم الماهية من الصفات كمالا
 لانه لا يمكن انصاف الماهية بما يقابلها اعني التفرقة ولما العقل اذ
 النظر في نفس الاربعة وقطع النظر عما عداها من العوارض **قال**
 بالوجه اوله مجرد ما فيها الى هذا الكلام والظاهر حمدا ان مقصود
 السامع انه لو كان الماهية كذلك لست عند العقل انصاف الماهية
 على انه لو كان الحال على ذلك الوجه لم يجوز العقل انصاف الماهية
 مع الماهية كذا في العقل انصاف الماهية كذا في العقل انصاف الماهية
 سبيل ليله وان كان احرى مما لا لما غايته ما في الباطن ان يكون ذلك
 التجرد في النازم من قبيل فرض محال بالاضافة لانه قبيل فرض
 محال اوصفه وامتضاه من ما افادته محال وجه لكنه بعد عن

[illegible]

من العوارض الحادثة والذاتية بان يعبروا امرأة عنه وان كانت في
نفسه لا يمس صفة بعضها وكنت والمك يخالها شغف وجهد في
الزمن اذ ذلك علم لا وجعله في الزمن محض واعلم ان الخرافات
في عبادته وسركه لا تناسب ان يحل على الاسود المعجده في الخراف
بل بان ان يحل على اسمها وياكون الخرافه طرفا لنفسه كالدهوق الذي
قال الله لمزم السك في جوده السك في كون الانسان اناسه الشك
في ان الزعم وانه على ان لا يحمق عملها على يد الدهوق وما على
تدريج كنهه يدونه وذلك الزعم من قولهم لم الفعل يعبروا الظانين
اذا واما المايعة الماحده الدهوق الخرافه التي لا امتياز منه ومن الدهوق
الخرافه في الخرافه ولو ما على في هذا الكلام هدى العالم ان الشك لك الخرافه
علمه ومن محالهم انما يوجب اللطف للخب الخرافه وانت تعلم
ان قوله وسركه في الخرافه الطويله واصارها تفصيل هذا الكلام نوع
تفصيل قوله والمص ذهب في قوله ان يكون الانسان اناسه ان يوسع
ساحه عرقه على ذلك ولا شك ان سكر الخرافه مما خاله الخرافه
الافتقار برسك الى ذلك ما في الخرافه الطويله قوله ولا يظهر
صحة ما على انه لا شبهة في كون كل شيء في ذلك الشيء على اذكي
قوله واصار من الخرافه من الماشركون لدا هكنا هكنا منه تفصيل
الاسود نوع بعض كما لا يخفى قوله ولا من هكنا هكنا الماشركين
الكلام يقتضي عدم التوضيح الذي وان كان نوع فانه وما قوله ولا

بحال بالظن المرئى والى في مدعى العبري الى ان يكون كل من الارض
 المذكورين الى الجاهل فهو عليه ان يحالف ما ذكر في سائر كاشيه في كون كل
 شيء ذلك الشيء فلا يكون اشكال من اجل ان كل واحد فاعلم ان ليست
 له ودراسة كذا الحق بالشيء الاول وقد يقال قوله ولتكن محال
 الى ان يكون السائر من الامام الرازي محال في المناقشة المرسلة في الارض
 على من حكم بكون الماسد ان الجاهل على اعتبار الوجود **قوله** قال بعضهم
 اقتاد صاحب المواقف ان الماسد غير محمول بمعنى ان المحموله ليست
 لزاما للماسد والعرض **قوله** على انضائه اعني انضائه من الماسد الى
 شئ عليه **قوله** فلا يتوهم ان الاله لا وجه في ان كل كلام الماسد
 غير محمول له لا على كون الماسد المحتمل للوجوده محموله ودراسة بناء
 على ذلك **قوله** لان الالزام على كون الانسان محمول جاعل بمعنى ان
 المفروض اذا كان كون الانسان انما الجاهل على انضائه نفس نفسه
 الماسد على ان محموله لا لا يكون الانسان كما يستدعي **قوله**
 فاعلم المذكور لزم من الشك في وجود الجاهل الشك في وجود الانسان
 لا الشك في كون الانسان انسانا واما لزم ذلك الشك لو كان للعرض
 محموله كون الانسان انسانا مع ان ذلك ليس كذلك كما مر في
 الى ذلك فلا ريب في عبارة المصنف ولم يلتفت **قوله** الى ان ذكر الاله
 من المنظر حكم بان المصنف الى ان كون الانسان انسانا على معنى
 محمول جاعل ان لا نظرا الى ان الشك في الشبهة شعر بان المقدم له

كان كون الانسان انسانا محمول جاعل لا ما شعره ظاهر الصالح
قوله لان الجاهل من الاعتبارات العقلية وانه لا يقال
 ان ما شعره الجاهل في الوجود في نفسه انما شعره في كون الوجود
 فلا في كون الوجود في الوجود في انصاف الماسد كما مر في عبارة
 لا بمعنى ان محمول الماسد انصاف انصافا فلا معنى ان محمول الانسان
 محموله على معنى ان محمول الماسد متصف به وهو بالجملة واقع الى
 فعل الماسد انما هو في الوجود الى الماسد واما ما ذكر الامام في المناقشة
 المرسلة فاعلم ان محموله كان المحمول بالجملة التي كان الحق في كونها محموله
 او غير محموله الحقيقة الساطعة للجملة المحتملة ودراسة مع ان ذلك ليس كذلك
 قال المصنف لان الجاهل الى النسب من الامكان هذا الكلام متضمن ان يكون
 الذي قد لا في معنى الاستلزام ذلك ان يكون انصاف السطح بالامكان
 قبل قيام الوجود واعلم ان هذا الدليل على تقدير تمامه متضمن
 اجراء الماسد الى كونها شرط متصف او فاجبه او متضمنه ويمكن ان يرد
 هذا المعارض في قوله الثاني ويلزم منه ان لا يكون شئ محتملا **قوله**
قوله فاعلم ان كونه انصافا عن الشبهة المأخوذة عن الماسد انما هو في
 علمنا عايدا الى الشبهة في كونه الشبهة والحق ان الامكان لو قام بالسطح
 قبل قيام الوجود لزم ان يكون كونه الشبهة التي هي الامكان متقدمه
 على تلك الشبهة انما سطر عنها او في ذلك الكيفية الشبهة انما يكون بعد
 اعتبار تلك الشبهة وكونها محموله كك الشبهة عايدا الى الماسد على ما شعر

بعد ان قال **قوله** سدا لا انصافا الى السطح بمعنى ان هذا الدليل متضمن
 انصافا الى الامكان كونه الدليل لا يتقدم سدا للشبهة كونه غير محمول
 الا بالسطح فقط غير محمول على ما دل على ذلك كلام **قوله** فيكون
 كبريان الدليل المذكور في ذلك الحكم عنه لعدم قول المستدل بذلك
 يكون المؤكدة غير محمول واما قوله ويلزم منه ان لا يكون شئ محتملا
 الى عرض هذا غير المتضمن المذكور وقد يقال ان الماسد الانسان انما
 اخر للنتيجة على الدليل المذكور غير الخلف الدلائل ان قوله وكبريانه
 اعني استلزام الدليل المذكور الى الذي هو كونه شئ ما غير ممكن فلا فائدة في
 انه انما لزم من ان لا يكون المذكور في الدلائل شرهما بالاعتبار **قوله**
 سدا لا يعلم ان انصافا من كونه الشبهة الوجود الى الماسد في العمل
 والوجود التي هي شئها لما يمنع من سدا كونه اخرى اعني ان يكون
 انصافا بالسطح لا الامكان في قيام الوجود بالماسد مع ان ذلك الشبهة
 يستلزم محال انما ان المقصود لا بد للعرض لشئ بالثبات والحكم بالسطح
 مما لا يخفى ان الماسد انما ساعد في انصاف الامكان مع الجاهل الى السطح
 والعدم على ما دل عليه كقوله صاحب الامكان ولا شك ان انما على كل
 المذكور يوضح ما هو السطح لا سطح وهو على غيرها ولا يرد
 على وجوده وذلك الى ان انصاف الوجود لا يكون محتملا للوجود ولا للعدم
 في المستدل في بيان الممازاة المذكور بقوله لان الجاهل الى السطح
 انصافا للماسد بالوجود او سدا انصافا في الماسد مع ان الامكان في المناقشة

به ظاهر قوله المتأخر عن الماسد محال وهو ان الاول قد سدا **قوله**
قوله لان المراد من الامكان محتملا كون الماسد محال في كونه الوجود
 من ذاتها لا بمعنى على شئ من المناقشة العقلية ان الامكان الذي هو
 كونه سدا الوجود والعدم الى الماسد بعينه سواء كان الذي به يمتاز
 المحتمل من الواجبات المحتملة في الكلام والحكم عنه ولا تقاس ذلك
 الامكان الذي هو محتمل في الموجودات في ذلك المراتب عريان باق عليه
 هناك سواء كان الذي هو كونه سدا محتملا لشمول الوجود والعدم
 وجه الماخذ في السلب وان يقع الحق عنه في الكلام والحكم سواء كان
 الذي هو كونه سدا الوجود والعدم الى الماسد ويذكر لا يحقق المعاني
 انما انصافا الى الجاهل السلب للوجود والعدم وبالأخص الى الوجود والعدم
 الذي هو الجاهل الخاص لا شك ان ذلك الامكان اذا لوحظ من الماسد والعدم
 والعدم قد يعبر عنه كونه الماسد محال في كونه الوجود والعدم من ذاتها
 ومن الوجود ان ذلك ليس محتملا لشمول الامكان بل فيكون نقاوا اذا كان
 من الماسد والوجود والعدم وسبكت **قوله** فيكون القطر والحق
 على وجه لا يمتنع في انصاف **قوله** وسبكت **قوله** فيكون ذلك
 يكون اما اوها لانه ادخل في ذاته في سبكت **قوله** فيكون ذلك
 الامكان متقدما على الوجود وقبيل الماسد كونه محتملا الى السطح
 ما سبق فلا يصح كونه متأخرا عن قيام الوجود بالماسد وقد يقال في
 المصنف في الشك انما من التردد عنها عن سماحه اذ فيها شئ من المتقدم

فإن كان **قوله** في المعنى المذكور في الامكان بالمعنى الثاني وما عرفت ان الامكان
المذكور يتجسم في نفسه على السليح اذ لم يزل على هذا التقدير كونه المسمى
في المعنى المذكور مقدر على وجوده المسمى في نفسه على ما حكم تقدم الامكان
عندنا في الامكان بوجه ذلك ان الامكان باعتبار اصل المعنى الذي اعتبر
لكل اسمه اذ لم يظهر كون ذلك المعنى سابقا عن الوجود الا باعتبار
الاسم في نفسه وسبق في الكلام ما يدل على ان هذا المعنى يتصل بـ
المعنى الثاني في المعنى الاول **قوله** مستبعد في المقدم لما في المقدمة يعني
لكل الاسم الذي يورد على اعتبار ما في المعنى المذكور كون الاشياء المتقدمة
مستبعدة في المقدم المعنى المذكور في حقيقة ذلك المعنى بمعنى ان الذي هو
عن الوجود اما مستبعد في المقدم الامكان بالمعنى الثاني لا في حقيقة ذلك
به بوجه ذلك انما هو الصادر وقد قال ان الامكان بالمعنى الثاني امر اعتباري
وليس حقيقة الا المقدم المذكور بنا على انما بعد المستبعد فما منهم ما
يتم باذنه لو قال على سبيل المثال ان ما ذكره مستبعد ولم لا يجوز ان
ذلك اعتبارا ذلك المعنى ان كان بوجه ذلك وجه العمل المقدم على ما صدق
المقدم لا كونه طائلا **قوله** والاولى ان يقال ان ما ذكره المستبعد
المنظر على الدليل المذكور ان الامكان كقوله في الوجود الى المسمى لا كقوله
سنة وجوده في الوجود على اجماعنا فيما ذكره ذلك الامكان منه لهما
في الوجود في نفسه لا بالاعتبار ان كونهما موجودة اي في وجوده الذي
سفر على اي واحد منهما ما في الحقيقة من الكلام ان الامكان عيان عن

نفسه من الوجود الى المسمى لا عن كونه سنة وجوده المتفرع على
ايجاده في الخارج واختار الشيخ الاول ان يورد لا يورد الى محذور
بناء على انقاد الملازمة المذكورة في عدم بطلان المعنى المذكور فيها
او ليس بذلك كقوله في نفسه وجوده المتفرع على اجماعنا في
هذا الامكان **قوله** فيكون الامكان في نفسه اعتباريا في نفسه لا يثبت
من الكلام السابق وسواء ذلك اعتباريا على كون الامكان اعتباريا
فما في ذلك الاتصاف به من ان الوجود عليه فاعاد ما ذكره ووجه
الدلائل من سياق الكلام في بيان قوله وكون الامكان في نفسه اعتباريا
اشارة الى وجوده هو انما هو عن الدليل المذكور كما ان ما تقدم عليه في
هو ان الوجود في حقيقة قوله والاولى ان يقال ان ما ذكره المستبعد ان
الامكان في آخر الحاشية ولا حقا في بعده عن العيان من ان ذلك
انما يتقدم لو كان الاتصاف بمعنى التمام من ان في ما ملأ **قوله** في
ان لا تقدم به اصلا وفيه بحث وسواء ذلك انما يتم لو كان لفظ
التمام محصورا بالانصاف بالمعنى في الخارج من ان ذلك ليس كذلك
وكما كشنا على ذلك قوله افضل المحققين في توجيهه وقبالة اي
الما منه من حيث هي في ذاتها في التصور فانه في بيان القيام
يستعمل في غير انصاف بالمعنى في الخارج اذ الوجود ليس بـ
الخارج ولا محلي عليه انما ذكرناه ما في توجيهه قوله في نفسه وكون
الامكان في نفسه اعتباريا لا في الاتصاف به في نفس الامر اشارة الى

هذا الذي قد يعقل **قوله** ما قبله لان الامكان منه وجوده ولا يوجد
ان يقال جميع المقامات مما ذكره ان التمام على وجه قيام خارجي و
قيام عقلي وانما قيل في الوجود المعنى الذي قال به الحكماء فلا يصح
اخبار على اي الحكماء والميلين في الوجود المعنى المذكور في التمام
من الوجود في المعنى لا يتم على توجيه ذلك الخراب ولا شك ان التمام
نهما لا يصح على قول من في الوجود المعنى ولا حقا في ان مدار الوجود
السابق على هذا النوع واعلم انه قد يقال ان القول بكون الامكان
وجوده اي وجوده في الخارج على ما هو المراد من الوجوده في نفسه
يؤدي الى كون وجوده محكوما له بنا على قول الحكماء بان الامكان
لازم لكل ما فيه يمكنه وكونه مستقلا بطريقه ان الحق ودرجاته ان ذلك
كذلك لو استلزم وجوده كل طرفة عين في نفسه من افراده و
وكذلك كذلك في استلزام ذلك القول بكون وجوده مستقلا على الكافة
بناء على ان شئت منه وجوده في الخارج لشي في وجود ذلك
الشيء في كونه مستقلا على الاستعداد من كلاً من ان رتبة الامكان
كل شي محكم في وجوده **قوله** في اقسامه بالسبب من وجود
اي يختار الشيخ الاول ان يورد الدليل المذكور في المقدم
ذلك كونه مستقلا على وجوده المسمى وقبالة بها وليس ذلك بـ
محكم سلطان انما على ذلك التقدير قوله وليس هو كقوله في نفسه
المستبعد اي ليس الامكان انما هو الذي كقوله في السابق من المسمى ان

الى دفع محذور يلزم على مقدمه الشيخ الاول والميلين انه لا يلزم على
سنة التقدير تقدم ما يستأخر في نفس الامر حتى يحكم سلطان التمام
للشبهة المذكورة على ذلك التقدير ولا نسب عليه ان المحذور في
عدم كون الامكان المستبعد كقوله في نفسه المسمى عن المسمى في
مستقلا لان بين الامكان المتقدم على ذلك التقدير والحكم سلطان
التمام والامكان المتقدم المذكور كما هو مألوف وان كان غير محقق الى
سان الا ان الحكم سلطان التمام المذكور على ذلك التقدير محتاج الى
البيان وبيان ذلك ايضا غير محتاج الى بيان ان المسمى المذكور
قد يكون لا يلقى في حصوله في الوجود في هذا المقام اعني عدم لزوم
اصلا وبيان قوله وليس هو كقوله في نفسه المسمى اشارة الى مستقلا
لا الى مستقلا سلطان التمام لا يصح الملازمة المذكورة في الدليل المذكور
في الشق الاول ان الامكان انما هو الذي كقوله في نفسه المسمى في
مستقلا على ذلك التقدير ان كقوله في نفسه الوجود الى المسمى مستقلا
ولا محلي عليه ان وصفاً في نفسه بالمعنى في الخارج لا يتم مستقلا سلطان التمام
في الملازمة المذكورة **قوله** ولا يلزم استماعه ومنها بحث وبيان
الحكم بل تقدم استماعه قبل الوجوده وهو ما عرفت في الفحصار
المعنى في الواجب المحقق والمحقق الامكان في الخارج ولا شك في ذلك
الاختصاص سلطان الواجب بل تقدم استماعه اذ وجوده بلا شبهة وما ذكره
في نفسه في سان عدم اللزوم غير مستقلا نظرا الى ذلك الاختصاص في

كان له وجه نظرا الى ان الكلام في الامر الذي شاق في الاستماع والذوق
لا يتناول شيئا مادرك في سره استدلال سلطان الماذم على عدم
انفعال الملائمة وذلك غير صحيح لو ان امتداد الملائمة من الكائنات
لا يتناول ليس ذلك كذلك بل المعصية ان الكلام في الامر الذي
يتحقق منه ذلك المذموم بناء على ادرك في سره وهو واقع في مجال
المعصية من قوله ولا يلزم استماعه له اطرافا ان كلام المحبة انما يتم
على حظه تلك المعصية وليس المراد ان ذلك يطابق للذات حتى يولد
ما وراءه الا ان المتناسب على هذا ان يولد عليه ما او يهناه من العيش
واعلم ان المعصية من قوله ولا يلزم استماعه الماشية الى متع بطلان
المالي بغير بطلان ما يدور عليه ذلك البطلان **قوله** والا لكان الوجود
معدوما فلهذا على ان المراد بتمام الاسكان بعد الوصفان يكون
الاسكان تاما بوجودهما دون وقام الاسكان بالما مع بعدا
لا يقتضي ذلك فاقم ذلك **قال الشيخ** على ان الاسكان الاستعداد
اي وجودي لا يقتضي تامة ان الاسكان الاستعدادي او وجودي لا
يقتضي تامة ان الاسكان الاستعدادي للشيء قائم بذلك الشيء حتى
يصل اختياره به بالسطح الذي كلاسنا فيه وليس لتمام ذلك طائفا
ان الاسكان الاستعدادي للوجود الذي يقع قيامه بالشيء قبل وجوده
اذ يحس قيام الوجود الذي بالمعصية وهو يدور في هذا الحجاب لمعصية
التي تارة بالاسكان الاستعدادي اي مورا الاسكان المحقق ومارة بالوجود

في الدليل عليه لقوله ان الجميع الى السمع وان كان فلان يصح ذلك
اخره ان كان ان قول الشيخ واما الاسكان الاستعدادي فلا دخل
له في الاستماع الى السمع فاشارة الى هذا الجواب دفع التعرض في
عبارة الشيخ لذلك الجواب لا يتناول السمع من قوله واما الاسكان
الاستعدادي في الماشية الى ذلك الجواب بل المعصية منه ان وار الجواب
على لسانه هو انما يدور على الاسكان بمعنى كسبه الوجود الى الما
في الحكم العقل على الاسكان بمعنى كون الملائمة كمالا لاسم الوجود
المعصية وليس للاسكان الاستعدادي مدخل في يدارة ذلك الجواب
على ما ذكر من كونه غير صحيح الى السمع بتمامه وما وبعال ان المعصية
من ذلك وان كان ما ذكر من كونه حائضا عن المصلحة في الجواب
عند الشيخ الا انه اسان حقه الى ان الجواب المذكور لبعض الحكماء
صحيح لكون الاسكان الاستعدادي ما ذكر من كونه حائضا عن المصلحة
في الجواب الذي على السماع هي في ذلك كشيء اخر من الرد
بناء على كونه غير صحيح الى السمع وجب ان لا يرد الاسكان المذكور
في الدليل في الاسكان بمعنى كسبه الوجود الى الملائمة في الحكم العقل
لكونه غير صحيح ايضا الى السمع اذ الاسكان المحقق للمعصية ليس بالاسكان
بمعنى كون الملائمة كمالا لاسم الوجود وعدم جاعل ذلك **قال الشيخ**
وهو معنى سلب او اضافي سلب التردد بها على انه لا يعبر عنه بذلك
المعنى المعصية التي تشمل على السلب كقولهم الاسكان لغيره من

ثم يدور على السمع في الجواب
نوعا من المعصية من كونه
رأيا للاسكان الاستعدادي

الملائمة المحتملة للحكم الذي يقع حرم فيه وذلك لمرتبته به وهو شائع
فما يستقيم في تلك المسألة ولا يخفى عليك ان الاسكان بذلك المعنى
صفة للعقل بل للنسبة الواقعة بين الموضوع والمحمول فيكون صورته
فانما العقل لا يستلزم كونه في نفس الامر صفة له واعلم ان الجواب
قد تقدم هذا الشك واختاره ما يدور على متع الحكم كما هو هذا من المعصية
بمعنى تامة ان الاسكان بذلك المعنى قائم بالبيد حتى وقع التردد فيه
على الوجه المذكور **قوله** فلا بد ان يكون كسبه للنسبة بمعنى ان
الذي كلاسنا فيه ليس حقا بالاسكان بمعنى كسبه السمع كما تقدم من
كلام الشيخ بل هو بذلك المعنى في الاسكان بمعنى كسبه السمع واحد
لان الاسكان الذي كلاسنا فيه هو الذي يستعمل في مقام الوجود و
الاستماع اعني الاسكان المحقق لا شك في ان الاسكان المستعمل في هذا
الحجاب والوجود هو الاسكان الذي يستعمل في مقام الوجود والاستماع
فلو لم يكن الاسكان المعصية ممتنا والاسكان بمعنى كسبه واحد **قوله**
في رفع الاشكال اي في رفع الاشكال المار على معصية فانه لو كان كذلك
لكان يمكن لا بد فاع ذلك الاشكال ما حتى في الماشية السماع اي بقوله
والا لكان ان يقال الاسكان كسبه الوجود الى الملائمة لا كسبه السمع
وهو الما **قوله** اي في رفع الاشكال كسبه الوجود او محتملا من ان
الشيء الاول من التردد ومع بطلان ذلك على ما استويا الله في موقع ذلك
المتقوى **قوله** مع ادراك ان العلم في الجواب في ذلك الاشكال من ان

المراد بالاسكان ممتنا ليس كسبه السمع بل المراد ممتنا كون الملائمة
لاستحقاق الوجود وعدم لذاتها اذا حصل معناه وهو ذكر المعصية
يرجع الى كسبه السمع اذ يحس ذلك المعنى ان الوجود اذا نسب الى الما
فصل هناك احد المحرمات السبعة الوجود وان استماع والاسكان غير ان
الحاصل من ذلك التحصيل هو ان المعصية ممتنا بالاسكان الذي هو كسبه السمع
الملائمة المحمودة الذي هو الوجود وعدم المعصية في مباحة المحرمات
بمعنى الاسكان بمعنى كسبه السمع بين الملائمة والمحرمات لا كما ذكرنا
نوعا في مقام حقيقة الاسكان المستعمل في مباحة المحرمات والملائمة
المعصية ممتنا **قال الشيخ** فتمت رصامه بالملائمة قبل الوجود اي محتملا
الشيء الاول من سقي التردد ومع بطلان اللام عدم تأخر ذلك
المعنى للاسكان بل هو مقدم عليها على ما فصله الشيخ وما قبل
الشيخ واما الاسكان الاستعدادي له فقد سمعت ما سبق في ذلك
العقل مائة لو كان الاسكان المحقق الى السمع هو الاسكان الاستعدادي
لكان العقل مستغنيا عن السمع مع انه ليس كذلك لاجتماعها اليه
على ان الاسكان الاستعدادي انما يكون بالنسبة الى المحرمات الزائدة
والعقل لا يكون كذلك لاجتماعها عن المروث النما في الحكم يكون
الاسكان الاستعدادي محمولا الى السمع لا سلبا استغناء العقل
السبب ما ذكر على كون تلك العقل مستغنيا بالاسكان الذي هو صحيح
انضاج كلام لا يفتقر الى التفتحة **قوله** للتأمل بمعمله الماشية احد

ما ذكر في موضع آخر وفي اخذ من جموله السيط بنا على
محمولة سلمى محمولة المكمل اوس دله المذكور ساقته يعرف
بأنه هادى **قوله** لظهور بطلانه اذا استلزم محموله السيط **قوله**
المكمل في كونه **قوله** وكل ما كان كذلك كان محققا عند محقق
في هذا الحكم كمن نظره يادى ما مل وأعلم انه لا فائدة في ذكر قوله وادى
محقق المكمل واجب عند محمول السيط لانه قوله وكل ما كان كذلك كان
محققا عند محقق كذا السيط واجبا وما ساقه ان يعلم ان قوله
في بعض النسخ لفظا لوهوب بعد قوله عند محقق في قوله وادى محقق
واجب عند محقق وذلك وان كان غير مستوفى من الكلام
لان ان يعبر في نظم العيان بالثبوت حتى يتم المرام **قوله** كل ما
واجبه المحقق لا محققا ان المثل هو بالوهوب كما في على ذم المستدل
بالدليل المذكور فاستقيم بهذا دليل اخر مما ذكر في عنوان السيط على
كأن محمولا كان واجبا لاستلزام عدم كونه محمولا لكونه واجباً
على ذم محموله بعد الواجب بناء على حقيقة السيط وانما
تدلل الدليل المذكور بضم ان اخذته دليل اخر على في محموله السيط
وسوان يقال اولم يكن السيط محمولا لزم كون المكمل واجباً
بطلان الاستلزام على ما قررناه في سائر المواضع الاولى الى الائمة
لم يثبت انه بناء على ان المقصود سائر استلزام كون السيط غير محمول
لعدم محقق المكمل فمحمولاً واجباً وسيله الله وان كان يجوز استلزام

كذلك

كون السيط غير محمول لكون المكمل واجباً كونه مستقلاً في نفس
الشيء ما يدور عليه **قوله** **قوله** بل لم يمكن ان يكون له سيط
الظاهر ان المقصود من هذا العيان ان كون الواجب لذاته مركباً مستقلاً
على ما بين في موضعه فلا يلزم مما ذكر كون المكمل واجباً لذاته وفيه
كث وسوان المستدل سلم ان كون المكمل واجباً لذاته مستقلاً
ذلك مما يلزم من كون السيط غير محمول على الوجه الذي فصل
في الشرح فلا وجه لمحل كون اللازم مستقلاً دله على بطلان الملازم
او سوان لما في **قوله** **قوله** اذا لو كان المكمل محمولا مع عدم
السيط يعني ان كون المكمل محمولا يستلزم كون السيط محمولا
بناء على ما ذكر من انه لو كان المكمل محمولا مع عدم محموله السيط
لزم عدم محموله السيط يستلزم عدم محموله المكمل لانه لا يلزم
لعدم الملازم **قوله** **قوله** وذلك لانه اذا لم يكن السيط محمولا
لم يكن محمولا ولا محققا عليك ان ذلك دليل للملازم بالثبوت لا لما
عقبه به على امتثاله سيق الكلام ولما كان محققاً ما ذكر بقوله
وذلك لانه اذا لم يكن السيط محمولا لم يكن موجوداً على كونه في
سائر ما سبق الكلام لاجل اعلى الملازم اليه انه اذا كان محققاً
محقق السيط على قدر كونه ما في محموله والمحمول استلزام كون المكمل
محمولاً لمحقق المكمل بدون محقق السيط لانه قد ساقه قوله وذلك
ان المكمل محققاً على قدر كونه محمولا على ما هو المفروض فيلزم

الذي يدور عليه الخط بعد الوهوب الداعي ولا يلزم ذلك على قدر
كون السيط غير محمول الملازم ومحمول الوجوده اذا عدم محموله
السيط ما عيه لاستلزام عدم محموله وهو **قوله** **قوله** فان قيل
المثل هو كون السيط محمولا ان وجودها تمام محموله ولا شك ان
عدم محموله السيط محمولاً لوجوده الذي هو مقتضى ذكر المثل
عدم كونه موجوداً مذكور قول المستدل على قدر ذلك الناطق
لانه اذا لم يكن السيط محمولا لم يكن محمولاً ساقاً من المص **قوله**
قوله لولا ان يكون وجوداً ساقاً من المص ولم يلزم ايضا بقوله **قوله**
الطمانه اذا وجد ما عيه كذلك كانت داخله تحت مفهوم المحقق وان
يقع في ذلك الاضواء وانما يكون كذلك لو لم يكن للغير **قوله**
في وجوده ان ذلك ليس كذلك بناء على ما ساقه من **قوله** ان
الوجود مستقلاً اي ان الوجود ذلك الاضواء مستقلاً مع ان ذلك
الاضواء مستقلاً بناء على ما ذكر وان الوجود ذلك الاضواء لا
ما مستقلاً حتى كون ذلك الماهية لوجوده غير محمول اذ هو
موجود المحقق حسب الوجوده لا يكون للمعنى عقليه في الاضواء
بالوجود ولا يكون ذلك كذلك على مقتضى ذلك قال المص وفيه نظير
لما وان يكون المكمل محمولا له وفيما جاب صاحب الموانع عن
هذا النظر بقوله لانما المحمول انضماماً وهو ما لا نأخذ في
ذلك ايضا لانه ما يمينه اما بسيطه فلا يكون محمولاً او مركبة فيعقد

مما جعلنا من ما هو المفروض من ما يولاه من قول الشافعي وذلك
لانه اذا لم يكن السيط محمولاً لم يكن المكمل دون محقق السيط
فعلينا بهذا المنظم الكلام وانتم المثل **قوله** يمكن ان يقال سقاه في كون
ما قصدت في سقاه سقاه على قدر كون في نظم الكلام كلام
على ان ذلك انما تم لو كان كلام المص بعد ذلك في قوله ما اخذه ذلك
الناظر في معنى موع ان ذلك ليس كذلك وكونه مستقلاً لا غير ما
قوله لكن كل وجهه اما عدم كون قدر السيط غير تام فلهذا قيل
وسوان يقال وهو ما عدم كون قدر ذلك الناطق غير تام فلهذا
الساق وسوان التقرير ان مقتضى **قوله** **قوله** وسوان التقرير
انه مقتضى ان يكون ذلك قوله **قوله** على ان الطرس تدريس ذلك الناطق
ان عقليه تلك المقدمه غامض في بيان بطلانها الى الشرطه الثانيه التي
بنى عليها الملازم المذكور ذلك محالاً سقم انهما ساقاً من عيان ولكن
بل انظر انما ان مدخلتها انما في غير ذلك الوجه **قوله** **قوله** لولا ان
كون الماهية السيط من حيث هي غير محموله وسقاه تحت
اذا في الساق في بيان كون قدر ذلك الناطق موجوداً واستلزام
موجوده ما ذكر الساق من التدريس الذي استصوبه بان يقال
على قدر كون السيط غير محمولاً استلزام كونه واجباً لاجل ان
كون السيط غير محمولاً باعتبار الماهية كونه محمولاً باعتبار
كونه موجوداً فلا يلزم عدم محموله السيط كونه واجباً اذا الوهوب

فيه ويؤيد ان ذلك صاحب الوقت سأل بحسب هذا الذي هو من
 ح وضوحه كلام سيد المحققين في حاشية شرح المواضع في ذلك
 حيث قال قال القاضي حاز ان يكون المركب محمولاً على تقدير ان
 لا يكون ساطعاً غنى محمولاً بان حصول وجوده لما مشه
 او يكون انضمام بعضه الى بعض محمولاً انتهى كلامه واستعمل في ذلك
 صاحب المواضع انما يدعى كلام المص لوكا ساطعاً للسطح الساطع
 فيها باعتبار الخلق وعندها شاطحاً لخاصة الوجود والانضمام والظ
 ذلك ليس كذلك وقد استوفينا الى ذلك وتفصيل الكلام في هذا المعام
 للمامة اما وجهه او محتمل او محتمل وجهه لغيره وشأنه فيهم
 والظان التراجع الراجع فيهم في محموله للمامة وعندها انما هو
 للمامة المحتمل لا غير ان لا وجه للمانع في محموله ما فيه الواجب
 والوجود والانضمام من المامية المتعقبة والمانع شئ ليس في نفس
 لا يعلم الحانة في نفسه بل يكون من المحتمل في الخارج ما هو واجب
 شئ ولا يؤثر ذلك في وجوده في نفسه بل في مكانه في نفسه **وله** وكذا
 ان جعل التامية بالنسبة الى ما احتمل للمامة ان يقال ان اريد شئ المحتمل
 بالكلية على تقدير استقاء المحتمل للمامة المركبة اللازم لعدم محموله
 السيطر عدم محتمل المامية في ذاتها فحق ان ذلك التقدير ليس
 على المحموله بل على المعنى لكن لانه يظن ان ذلك اللازم على قدر
 وان اريد شئ المحموله بالكلية على ذلك التقدير استقاء المحتمل للمامة

في ذاتها باعتبار وجوده وفي ذلك منع استلزام ذلك التقدير
 الاستقاء اذ لا يلزم من عدم المامية الساطع في ذاتها على ما هو
 ان الكلام انما هو في عدم محموله للمامة المركبة في ذاتها وعدم
 للمامة السيطر في ذاتها مع عدم محموله للمامة المركبة في ذاتها لا يلزم
 لعدم المامية المطلقة الشاطح للمامة السيطر والمركبة لا ساطعاً
 بل باعتبار ذاتها فيكون ان لا يكون المامية المطلقة محمولاً باعتبار
 ويكون محمولاً باعتبار آخر غير الذات سواء اعتباراً لوجوده او لانه
 في المامية المركبة **وله** فاستأى الجواب المذكور هذا ان قدرنا ليل
 بالنسبة الى ذلك القابل كذا لو كان المامية السيطر غنى محموله
 في ذاتها لكان المركبة على محموله كذلك اي في ذاتها فلا يلزم ان لا يكون
 المامية محموله باسرها في ذاتها لكل المامية المركبة محموله عند ذلك
 العاقل اذ لا وجه لان يقال يجوز ان يكون المامية المركبة باعتبار **الوجه**
 او الانضمام محمولاً وسواء في توجهه واما اذا وردنا ليل **الوجه**
 على وجه آخر بان يقال لو كان المامية السيطر غنى محموله يلزم من
 محموله المركبة فيهم ان لا يكون المامية ساطعاً محموله مع ان المامية
 عنده اذ لا شك في ان ذلك العاقل قابل لمحموله للمامة باعتبار **الوجه**
 والانضمام كما انه قابل لمحموله للمامة المركبة باعتبار ذاتها ومن البين
 ان قوله محموله للمامة المركبة باعتبار ذاتها لا يستلزم قوله باستقاء
 المحتمل باعتبار آخر في قوله فلا سأل الجواب المذكور **كث** **وله** فالتو

في ايا على تقدير عدم محموله للمامة السيطر في ذاتها ومحموله **الوجه**
 المركبة في الخلق فلا يقال ان اريد استقاء المحتمل بالكلية على تقدير
 عدم محتمل للمامة السيطر المستلزم لاستقاء محتمل المامية المركبة عدم
 كون المامية المطلقة محموله في ذاتها فيمن يظن ان اللازم على ذلك
 التقدير وان اريد عدم محموله للمامة المطلقة في الخلق فيمن يظن ان اللازم
 يلزم من ذلك تقدير استقاء المامية المطلقة في الخلق بل اللازم على
 ذلك التقدير ليس الاستقاء المامية المطلقة في ذاتها وكذا يلزم
 استقاء المامية المطلقة في الخلق المستلزم لاستقاء ما سطر مع **الوجه**
 ليس لعدم محموله للمامة السيطر في ذاتها استقاء المحتمل للمامة
 في الخلق وانما على تقدير عدم محموله للمامة السيطر مطلقاً سواء كان
 المامية استقاء محموله للمامة السيطر باعتبار ذاتها باعتبار **الوجه**
 او كان المامية استقاء المامية السيطر باعتبار اعتبار الذات او
 الوجود مع عدم محموله للمامة المركبة في الخلق فلا يقال على التقدير
 الاول ان اريد استقاء المحتمل بالكلية اللازم على التقدير المذكور ان
 يستتبع عن المامية ساطعاً باعتبار الذات الوجود والانضمام **الوجه**
 بل ان اللازم من عدم محموله للمامة السيطر باعتبار ذاتها
 والوجود عدم محموله للمامة المركبة باعتبار الوجود والانضمام اذ لا
 يشرع محموله للمامة السيطر ذاتاً ووجهه في عدم محموله للمامة
 المركبة باعتبار الوجود والانضمام فلا يلزم استقاء المحتمل بالكلية **الوجه**

ان عدايت جميع الازهار عن عدم الكل الذي هو معلول فلما وجهنا
 على ان يكون من ذلك كون الشيء على نفسه الا ان كلامه يفيد
 ان وهو ان جميع الازهار غير كما في حصول وجهه للمعلول بل
 مع ذلك فليدرك وجهه للمعلول على اهتدى غير ذلك وهو ان الازهار
 فكلها الكلام في عدايت الازهار بالسبب الى عدم الكل ان فانه
 والسابع ان الحكم بان عدم عدم المعلول ليس الا عدم الازهار
 المدعوى ان عدم المدعوى كذا فاحد من الازهار مع ما هي عنه
 وعلى ليس له وجه وجهه مع ان الازهار فاما ان عدم المعلول
 هو عدم عدم المدعوى فليدرك على ما يشترط قوله ورسول في صدر
 الى شبه على ما يشترط الله واعلم انه دفع في اكثر السبع قوله لفظه
 اعلم المستعمل في عدم كل شرط ان لا يخفى ما ولفظا صله في قوله
 من الملتزم او بالذات المحيول لا يظهر وجهه انما وجهه لا سورا سوره في هذا
 المعام ان كونه عدم المحرر عن عدم الكل على ما حققه ورسول في بعض
 نصه انما يكون على احد الوجهين المذكورين في كون عدم الازهار على
 لعدم الكل على ما سبق من تفصيل ذلك عبارة ورسول ولا شبهة
 ذي فطر سليمة انه يلزم على هذا التفسير هو ان عدم عدم هو واحد من
 الازهار عين عدم الازهار ذلك سهل كونه عين الازهار فاما
 فلا يلزم مستقاة في مستقاة سابقا ولاحقا كما انما لا كفاية بها
 كل بالمعنى صحيح ذلك سائل صا وفتكون الى قوله وان سبق كان

ما هو سق الذي والذات في قوله مستعمل اعتمدها ما على ذلك
 الا شرط **قوله** تعدد ما لطيف اذ كل واحد من الازهار يحتاج الى حق
 المركب ولا يستعمل في ذلك وسواء المعنى بالتقدم ما لطيف يكون المحرر
 ما بعده كون الشيء محتاجا الى شيء آخر مع عدم استلزامه فانه لا يخفى
 فيه كذلك **قوله** تعدد ما لطيف اذ القليل بالعلمه كون الشيء محتاجا
 لشيء اخر كمثل يسئل انشي الاصل في وقوعه انما يكون البعدية ما
 كون الشيء محتاجا الى شيء مع كون الشيء انما كان في وقوعه انشي الاول
 يكون اذ يقع كل واحد منهما فصلا بالعلمه ما لطيف وارتجاع
 المركب مستقاة بالبعدية ما لطيف ولا يخفى عليك ان قوله وارتجاع بعد
 ارتجاع واحد منهما اشترعا وفيه في قليل من السبع اي لفظه الى العلم
قال وفي الخواشي الطبية في ان كقولها بعد تحقق احوال الصدري
 نظرا حقا في ان ما ذكره العلماء عن محتصر في الخواشي من قدوة
 مثل ذلك في المردود كما في قوله ان ذلك لا يسد الله لكن لما كان ذلك
 مطردا في جميع الازهار الصادرة وغير مطرد في جميع المدعوى سابقا
 على ذلك الوجه فلا وجه لتخصيص ذلك الكلام بالازهار الصادرة الى
 ذلك الا عذرا لا يخفى في عدم الازهار بالعلمه الى عدم الماتية للشيء
 منها فانه مع عدم الازهار لا بعده بل ما ورد في عدم الازهار فلو
 من في احوال الصدري وندرك ذلك العلم كونه عدم الازهار عين عدم
 الكل على ما حققه ورسول في غير هذا الكتاب **قوله** مع ارتجاع

هذا هو الوجه
 في عدم الازهار
 على ما سبق من تفصيل ذلك

لا حقا في ان المعنى للتقدم لما كان لا يلزم تفصيل سابقا مع تقدم
 ارتفاعه وسوء ترتيبها بان ارتجاع الماتية يقتضي ان يكون
 سناك مانع هي بصورتها كما لا يخفى في لفظ الارتجاع ورسول
 بعض الفاظ اصل ان عدم المانع لا يسدعي ان يكون سناك مانع حتى
 يرتفع بل يمتنع ان يسد سناك مانع ولا يسدعي ذلك سناك مانع فيقع
 ولذا يقع عليه كون العلم المتأخر من المركب في جميع الصدور على
 الذي حققه نظرا لقوله ورسول مع ارتجاع المانع منها وجه **قال**
الس وما كان محتملا لحوال عند كونه احسا الى سبب حدوثه
 استحالة احسا في تحقق الكل الى موش حدوثه ليس لحوال الصدري الذي
 يكون كونه مع كونه الكل بما وان كان الموش في حصول الكل
 وذلك لحوال واهتمام العلم انه لا يحتاج الى ما هو حدوثه بل لما شر
 الذي كان احوال محتملا قبل حصول الكل عليه ذاته **قوله** ابتداء
 ودواما فان احسان شروكون لحوال حادثا حدوثا زمانا سابقا في ذلك
 ليس لما دام كما في اجزاء الماخذ كما قد وقع في بعض السبع من الازهار
 الوصل في قوله ودواما اذ القاصلة وسوء حال عن ذلك لا شعاب
 كما زعم العلم المذكورة على منع **قال** **الس** اي لما له منذ الازهار
 لا هنا في ان جعل الضم واجبا الى الازهار في قوله والجزء لبقية اولي
 الذين ذكرها العلم وسنذكر وجهه ووجهه على العلم وارتجاعها
قوله او فيما يمتنع كقول ان يكون كونهما مع اعتبار المحصول والوقت

على ان افاده ورسول يتولد والوجه اخر من المتقدم له وان يكون
 باعتبار العلم اذ لولا مقتضى التقدم الذي يقتضي الاستعانة على
 ما اهلك **قوله** والجزء لبقية يقتضي الاستعانة عن سبب حدوثه
قوله فلان لا زام الماتية والماضيان سال فلان لحوال الزماني يسدعي
 عن سبب حدوثه الكلام في كون الماتية مقتضى حاصه مطلقه لحوال
 الخايع **قوله** في هذا الزمان لاحقا وفي ان دته تحقق لا زام الماتية
 في الخايع يتأخر عن تيمم تحقق الماتية فبعبارة من الماتية بعبارة
 الموش في تحقق الماتية بعده ذاته فالحكم بعدم احسان لا زام الماتية
 في حقيقة في زمان تحقق الماتية الى سبب حدوثه على سناك فتم لو كان
 تحقق لا زام الماتية في الخايع قبل تحقق الماتية فيه لما كان بلا ذلك
 فاست خسران ذلك انما هو لو كان الماتية بقوله في هذا الزمان ما
 الى وقت واما لو اذ زمان التقاء مكل **قوله** اخبر عن التقدم
 فاما لحوال كما لا يخفى في حقه مما عفا به لحوال وانما كون التقدم اخبر
 الاستعانة ومقتضى عن زمان كذا بيان كون الاستعانة عن حاصه
 لحوال الخايع على الوجه الذي فصل في لا زام الماتية **قال** **الس** اي من
 الشيء ورا والذي جعل السابق على ذلك النفس قول العلم وسنذكر
 على نعمت التقدم وان المسألة من تقدم مطلقا من الازهار الصدري
 لا لعدم الحقيقة ولا ما سئلها **قوله** من لوازم الماتية اي من لوازمها
 العلم الخايع اذ ما يدور عليه الحصف المذكور كونه كذلك لا يكون من لوازمها

الظن بالذم ان يكون تعريف كل شيء بلان لم يزل موضع النصف وذلك
ليس كذلك ولا يجوز ان يقال ان هذا هو العلم من النصف او
العلم على نصف العلم على ان لا يكون الكلام مقتضى ان يكون
ما لا يتولد من بل يتولد بعد ان يكون للزوم بالنصف في كلامه
مع ما يعتد به قوله وان استضاء عن النصف من الخ من كون
عن النصف صاد قاعلي الزم صديقا لها على ما هو المتعارف اطلاق
العدم على ما استضاء الله تعالى والنصف يمكن ان كمال عدم هو ان
المعرف بما ذكر من قوله هو الصواب مع نعت التقدم سا وعلى كونه
لا زما اعم على ان اشار الى ذلك من جهة النصف ايضا ولعلم ان قول
السابع اد هو سائلي الماهية في علمها سبوع علمها بالشيء في علمها
قال الشيخ اد الاستضاء عن النصف المحذور بالنسبة الى الماهية انما هي
لك في ذلك من الدليل كون الاستضاء المذكور عن مطلق الماهية
بما هو سائلي في كلامه فيكون ما اعتد ان هو عدم الالهي كان عدما
الاستضاء هو وجه **قوله** اد يلزم كون الاصل ايضا بعد ان يلزم
من تعريف الاستضاء عطلون الماهية كونها اصل بعد الماهية
على النصف المذكور لكونه من اوله مطلق الى اصل بان استضاء
ما ان لم يطلو الى اصل ما يكون مع الماهية من غير اعتبار تقدم
ما بعد في التعريف المذكور على الى اصل بعد الماهية عما را الماهية
لذلك حسب على وجه تعبر ان التعريف للزوم المذكور في كلامه

فيكون **قوله** حتى لا يندفع المانع اي من اعتبار الماهية في تعريف
كون الشيء حرا او عاصرا لاعتبار التعريف في ذلك الماهية واذ كان العلم
المذكور على الماهية الزما به ادفع ذلك الماهية ادلا ستاداه من
الماهية الماهية الزما به بل المانع اقام في مذهبها ومن الماهية الزما
قوله وفي الاول ابطال والطان ذلك ساء على استواء ما ذكر في
فهذا التعريف يكون كل شيء بلان للزوم وجوب التعريف ان ذلك
ليس كذلك ويمكن ان يقال ان هذه النصف ان عطلون الماهية عن محذور
على الاستضاء فلا يجوز تعريفه به ولا يصح ان يحمل كلامه في تعريفه
على ذلك باعتبار ان يؤول بالذم الماهية الزم الخ الى ان لا يطلو
وكذا التعريف لقوله وفي الاول ابطال وجه الا ان يقال على ذلك التعريف
وهذا الدليل كون مطلق الماهية لا زما على الماهية والاستضاء عن النصف
المذكور ساء وعلى كونه عطف **قال الشيخ** وكذا كون الشيء بما اعم من
الشيء حرا او عاصرا انما هو ان الاستضاء على الماهية المذكور من كون
الشيء حرا وان كون الشيء بما اعم من كون الشيء حرا وفساد الظن
انه زلوا السابع ذلك الكلام على كلام الماهية لا نظام قوله وعلم متهم
انه لا يلزم من كون الشيء عاصرا ان لا يطلو بعد ذلك الكلام في نظم كلام
المعلم بجمع الحكم بانه علم منه انه لا يلزم من كون الشيء من البشور
كونه حرا لان الماهية مستقلة بكونه المذكور الماهية من تلك الزما
ما ذكر ان يقول السابع وكذا كون الشيء بما اعم من كون الشيء حرا

م

من كون شيء اعم من اخر على وجه كمال واعلم ان هذه الماهية
في تلكها فليعلم الى ردي مع كونها غير شائعة وذلك من انهم سقطوا
من الماهية عن كثير **قوله** تركها حقيقة لا تخفى عليك ان تعبد
الماهية الماهية بالكون كالمسمى لا يلزم ان يؤول السؤال بقوله ولا يتحقق
مع ما يعلو من الخواص السبعة الى ما العشر والعسكرا لانه احد
فيكون ذلك من عباد الماهية عند قول لا يلزم ان يحصل شيئا
ما يبعد عن كمالها ومن حقيقة مع ما يعتد بها عند هذا المعنى **قوله**
والاولان باطلان اما الاول فلهما سائلي في عباد الماهية مع ما يتعلق
به واما الثاني فلهذا وانا لا استنح الموكب **قوله** دون المساواة في القيمة
يعني ان الماهية التي يكونها حقيقة الكلام الماهية هو ترك الماهية من ان
المساواة بين في الزمة اي الامور اللذين لا يكون بينهما اعتبار
وجه لا الماهية الماهية من الامور المساوية في الماهية بناء على
ما قلناه في تعريفه وودعان الاول في تعريفه بما ذكره ونع ما شق من
قوله المساوية بين في الزمة من ان الماهية بالمساواة في الماهية
اعتبارها يكون بعضها فرق بعض المساواة في الزمة مطلق
على ذلك من الماهية ان لا يصدق سبق الكلام لا جعل اعني بان لا
ولا تخفى ان الماهية اعم من الماهية من كونها كمالها من كونها
الماهية الاخر اعني الماهية من البشور ان لا يكون كذلك فاما الماهية الماهية
مواظبا والمواظبا لا يصح سائلي الماهية الماهية التي يتصور من احيائها

يدون لفظ التعريف وسقط ما ذكرنا من ذلك بعد ان في هذا المعنى القول
السابع وكذا كون الشيء بما اعم من كون الشيء حرا وحيثما يشربان
المواظبا بالاستضاء الذي حكم بكونه اعم من الماهية هو ان الاستضاء بالنسبة
الى الماهية الماهية وودع ذلك قوله فيكون في كل شيء كما ان الماهية
انها سائلي الماهية في الماهية الا ان اطلاق الماهية في قوله اعم من
لا يلزم ذلك **قوله** فالظاهر ان عدم الالهي كان عدما
لانه عن الاستضاء كما في الشر الاول من الذي يدعى على تعظيمه
قول الماهية واذ اعتبر في الماهية الماهية فان ذلك بعد ان الماهية
في الماهية الماهية هو بين البشور اي لا يصدق عن الشيء في الزم
وان الاستضاء المذكور هو عدم الالهي كان عدما فلما سجد ان يكون
مما هو فيكونه نقول فليعلم ان الماهية الماهية وان كل من البشور
على ان الاستضاء في الماهية الماهية او الماهية الماهية الماهية لا يقتضي
كل عدم الالهي كان عدما المذكور ان كل من البشور على مستق
لا يقتضي الماهية من عبادها على ما هو الماهية من البشور
قال الشيخ اول من تركها من النصف لولا ما لم يزل في عباد الماهية
اذ في تلك كماله ان يصدق النصف استل من التعريف الماهية في
الشيء من الماهية **قال الشيخ** وعلم منه انه لا يلزم من كون الشيء
عاصرا ان لا يكون الاستضاء اعم من الماهية من كون الشيء
وعلم منه انه لا يلزم من كون الشيء عاصرا كون الشيء حرا وودع

م

من قال ان في الالهة احواد صورية بى مشاء اثارها المحصورة بها
واما على راي من ذهب الى اولى فيها الا الالهة التي يتوهم
تبا ما يباينها فلا يصح ذلك **قوله** فالله اطلاق الالهة الالهة على
ذلك الصوري لا غير **قوله** لا احواد صورية فيه ان ذلك حكما
فما ينتمى من الالهة الالهة في السري صور ولا وكذا الى ان في
التمت **قوله** هذا كلام اى استخدام من قوله لا انا نقول كلاما على
اى على تقدير ان يكون ذلك السؤال حيا على امر من كونه احوالا
واما اذا كان ذلك محارفة وتلك لا يكون كركره اما قوله او كما
عسا دابة الحج وادرس على اوجه الالهة في العشر والعشرة
الان يكون الالهة الالهة فيها محمدا الى الالهة والمادة **قوله**
واما الذي حبه الالهة فيه محمدا من العباد بشرية الالهة
من الالهة من الطرفين من حيث اخذ في قول المص لانه ان يكون
لغير احوالها اعتبار الى الثاني وذلك انما يتم على تقدير ان يكون
منه اعتبار بعض الالهة الى الثاني بل اريد به اعتبار بعض الالهة
الى الثاني سواء كان مع اعتبارنا في الالهة ولا يكون شاططا يكون الالهة
تبيين حربه من الطرفين وحده من محمدا على قصد الشان
ذلك لا اشار **قوله** ويكون كشت محمدا احوالا اي سواء كان
ذلك مع مائة احوالا وسطه مائة الالهة اذ مع مائة كل منها
فشاء الالهة مائة اذ كل شامل لهما بكمية **قوله** مع بطلان القول

اي لا يكون مائة الالهة بعد مائة النفس على تقدير ان يكون مائة
اذا واما سببنا فناء الالهة على تقديره فاعلم ان
ذلك في بيان صانع المص انما يتم اذا لم يكن الخلق مائة حكمة فهو
فلا عيب يكون من احوالها الموهوبة في الخلق بل ان في الالهة من
الطرفين وذلك على كل **قوله** ما هو الالهة الالهة وكما
ما هو الالهة من الالهة والفرق كالسري واعلم ان لا احد يباينها
ان محمل قوله كس ان يكون ان سعى لا نفس الالهة ولا يفرق
في ذلك ان النفس استقلان وهو كل من الالهة **قوله** بقوله انما
قد ذكر مع ما يخبر عن ان يفرق بين الالهة النفس والخلق في كل
انا استرث والحق ما في الالهة وعرف كما قال مع صفه الالهة
قوله في الالهة من الالهة المص الالهة ذلك وادرس على احوال الالهة
من الالهة من ان الالهة من الالهة المص الالهة في الالهة من الالهة
والا فقد حقق المص انهما **قوله** كل منهما في هذا الكلام شرمان
اندرها كل من الالهة من حيث يختص بما في ترك شي الالهة مع ان
ذلك ليس كركه لانه من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
لغير ذلك الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
واندرها النفس كس ذلك كس الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
ما سريه كسها واسطة الالهة **قوله** بعد مائة الالهة ومائة
لا في قولهم بالانتم من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة

ان

الصورة المحصورة وشاء قولهم بالانتم على صوره ما يورث في
نفسه في كلامهم وفي هذا المقام كس وسدان المقص من كلام المص
اخر المص الى الالهة من الالهة والى الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
الاصح ولا خلاف في عدم احوالها المص الالهة المص الالهة
اخر المص الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
المص الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
الاول اذ لا يكون احوالا من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
عرف ذلك كانه ولا كس التسم انما اذ كان على ان يكون وهو كل
من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
بذلك كس الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
تقدير ان يكون المقص هو احوال المص في التسم من الالهة من الالهة
ببعض المقام باهر الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
اخر المص الى الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
سلكا بغير الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
وهو كل من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
موجع شيء من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
المص الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
شامل ما ذكره من كلام المص والخصيص في التسم من الالهة من الالهة
في تدعيم التسم انما واعلم ان المقص لم يحكم بالخصيص من الالهة من الالهة

الاصح في التسم الاول في الخلق وحكم بالخصيص من الالهة من الالهة
انما في التسم على كل علم هو مائة من الالهة من الالهة من الالهة
اخر المص انما في التسم من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
التسم الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
ان لبا استاز الحسب وهو مائة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
كونه مستقوله على سبيل التصيل **قوله** اي لغيره وهو حقه
وهو الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
باعتبار الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
اي شي من المص من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
سقوط الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
وقال على تقدير ان المص من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
في الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
في الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
باعتبار الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
حاجته عنها عطفها لما ذكره الالهة من الالهة من الالهة من الالهة
لا فيها ميق وان كان احدنا مستقولا فلو لم انما يكون تحتل

ان

للمسألة المحكية منها عن معتدلا هدمها منق وان كان كل منهما
 كان معتدلا للمسألة المحكية فمقتضى مع ان ذلك ليس كذلك فالقول
 المذكور ما في بعض نصوص عدم العقل من الحسرة الفصل
 في ان الجواب عن ذلك باعتبار الشئ الثاني مما لا يستقر اليه
 تأمل مع ان المقتضى في الشئين الآخرين مما لا فاهم ذلك ولا يشبه
 على ذي ما ليس صانع الدليل المذكور على تقدير كونه تاما لا ينفرد
 العقل في الماهية من الفصل في الماهية العقل المحسوسة الماهية
 المحسوسة على ما هي العقل على تقدير كونه حساسا لما يذكره
 الدليل وانما لا يقع على ما في قوله ويستقيم ان يعلم ان هذا على تقدير
 صحته انما يدل على ان الماهية العقلية لا وجود له **قال** على ما يدل
 قوله بل في قوله واما قوله ان الكلام في علمه لا اجماع ومنه كونه علمه
 للشيء المذكور فالمعنى مما في قوله في العقلية مع لزوم كونه لا اجماع
 موهوم على تقدير ان يكون الماهية العقلية الموهوم من كون الشيء المذكور
 متنازعا للاجماع وعدم دلاله قول المصنف في قوله واما على ذلك
 من كونه من انما يعلم ان هذا الكلام بالتحقيق راجع الى ما اوله
 بقوله ولما قيل ان يقول لانه ان المركب في فاعل السؤل هل فاعله
 الاجماع له فاعله **قال** اذ لا يلزم من اسما كونه شي بعد
 آخر من بعد على تقدير ان يكون بعد تسليم ان يكون الماهية العقلية
 الموهوم على ما في العلم سيما في الكلام لا وجه لمع النزوع على ذلك

المذكور اذ الماهية العقلية اذا كان الموقوف عليه لا الموهوم فيكون
 الاجماع موقوف على الماهية المذكورة بدون تقدم بشرائيات
 اصل النوع الذي سلم ان ذلك معنى العلم فلا يكون ذلك المعنى
 على وجه ذلك التقدير كونه ولا يحكي عن ذلك ان هذا انما يوجه لو كان
 الماهية الموقوفة على سلم ان ذلك معنى العلم بوقفا على ما في
 التقدم واما اذا كان الماهية بوقف التقدم على ما في القول
 من واما العلم او لا وجه لان يكون الماهية راجع من ذلك فلا ينفرد
 فيما القائل ان يرفع ما او هو على قوله في كونه في الشئ الثاني
 وان كان الماهية من بوقف الماهية من ان ذلك الكلام بعد
 ان يكون الماهية العقلية الموقوفة على الموهوم عن وجهه اذ الماهية العقلية
 اذا كان الموقوف عليه لزم من كونه شي موقوف على كونه علمه
 فلا وجه لمع لزوم العلم على تقدير كونه لا اجماع موقوف على كونه
 شي كان وذلك لان الماهية الموقوفة على في قوله ان الماهية
 هو الموقوف عليه المتنازع للتقدم ومثلا لا ساقى الترتيب في الماهية
 علمه الذي حمل على الاجماع في قوله ولا يسكن من الاجماع موقوف
 على فتايله **قوله** اي ان كان الماهية لا اجماع في كونه هذا الترتيب
 نظما ذكر في الشئ وان كان الوقف المذكور في كلام الفاعل المذكور
 صالحا لذلك فاعلم ان كون الوقف على شئ ما في المصنفين عن
 سماعهما علمهم والطان ذلك المعنى بعد تحريم معنى الوقف على

المستلزم للتقدم وذكر

استظهر فما بينهم ان معنى الدور توقف الشئ على موقوف علمه
 لا سيما في وجه **قال** ضرورة وجوب طرح المعلقين
 ما يسهل العلم فاعلم حكم كونه اليه المذكور عنها بنا على وجوب
 طرح المعلقين من العقل نظر الى قوله فكيف المركب في فاعله السؤل
 واما على ذلك فمقتضى سابق الكلام ان العلم في الاجماع وذكرنا
 بهذا لا يفرق كما ليس عن العلم لا عنها **قوله** كما اشار الى
 المنع بمعنى ان قوله بل هو المعنى بالتحقيق اشار الى من هو وفاعله
 ان ذلك هو المعنى الذي يدور عليه جوارح العلم على الدليل المذكور **قوله**
 ادع تسليم ذلك اي تسليم كون اليه المذكور عارضة بوقف ذلك
 قوله في كونه في الشئ الاخرى اي المعنى مع الجملة العارضة التي هي
 اخبر عن الثاني **قوله** كما اشار الى سابقه اي اشار الى ما نقله
 من العلامة من ان شئ الى ان مع تسليم العروض لا يمكن ادعاء ان
 ذلك اليه عن المخرج المذكور منها فان ذلك في كونه عرضا مستلزما
 بقوله انما مع العلم ولا يحكي عن ذلك ان الحكم بان شئ المعنى
 راجع الى شئ العروض بنا على قوله ادع تسليم ذلك له انما يتم لو
 كان السؤل المذكور في كلام المصنف سابقا للمعنى واما على تقدير كونه
 اخصيه **قوله** وهو سلم يعني ان الحكم بكون ذلك المنع راجعا الى
 العروض ليس على الماهية كما نرى من عبارة العلامة بل على تقدير
 ان يكون العارضة العام بالعارضة العام بالافراد اما اذا ربه الى

عن الشئ المحل علمه فلا بناء على فصله **قوله** وفي هذا المقام
 كتمان الاول ان العارضة في عيان المستدل حيث قال فكيف
 جازمه عنها عارضة لها انما تعتبر بالنسبة الى مجموع الاصول لا سيما
 الى كل منها بل لا فاعله فكيف المركب في فاعله السؤل واما على
 وجهه ان الحكم ليس الا المخرج المذكور عنها لا كونه حادثة وكذا العارضة
 انما هو ذلك المخرج لا كونه حادثة ولا يسكن ان الشئ بالنسبة الى
 نفسه لا يكون عارضا محمولا ولست عارضا الكمال بالنسبة الى حيزه
 المحمول انما كونه محمولا لا حقل عارضا له كونه العارضة بمعنى
 المعنى مع ان ذلك ليس كذلك على ذكرنا من الدلائل والقول بان
 بناء ذلك التسليم على الشئ الثاني من الدلائل لا اجماع في
 مما لا ينفك الله والحق ان بناء قوله ان لم يحدث شيء وان
 حدث شيء على تقدير كونه الحسرة عن الفصل باعتبار الوجود الخارجي
 كما يدل على قول المصنف والافان لم يكن شئ منها محمولا فلا يكون
 المذكور محمولا على حيزه اذ الكمال الذي كل من اهلانه محمول
 عليه لا يكون محمولا على الكمال من شئ كونه بناء على ذلك العرض
 ان الحكم انما هو في اسباب كون كل من الحسرة الفصل محمولا على
 الكمال فلا يصح ان تعرض على ذلك الاثبات بنا على كون الحكم
 من الحسرة الفصل محمولا على بناء على ان ذلك اول المسئلة فاما
 واعلم ان قوله اذ كل كل هو ما ينبغي قوله المحمول على شئ

محمول مما سبق فانه اذا لم يكن المحتق كونه بالنسبة الى فرد محمول عليه
 لا يكون عضية في الفرد مستقر في وجوده الفرعي والمحمول المحتق
 لا يكون ان يكون محمولا على غيره فيكون كذا في وجوده
 وان كان ذلك مما يوقش فيه وقد فصلنا ذلك في ما شئنا من الكلام
 في بحثنا عليه **قوله** الى منع العرضية بنا على ان منعها جميع على
 المقدم وليس الى لونه ما شئنا من ذلك من ان منعها بان منع العرضية
 محمول لكونه كونه في كونه باعها الله على ذلك المقدم **قوله** فافهم
 الجواب لا يسكن في انما ذكره في كونه ليس كونه في الجواب المقدم
 ما ذكره بالعلم من الجواب مع انما سيقان ما عتبارا لئلا يكون في ذلك
 فافهم الجوابين المناهضين هذا المقام **قوله** اذ لم يمنع لا يمتنع
 بشر هذا الكلام بان المستدل في كونه تلك الية عادية لم يمنع
 على الجواب مع ان ذلك لا يمنع من عبادته فالادلى ان يقال ان اذ لم يمنع
 المقام في ما ذكره المستدل في بناء من كونه لاحقا على كونه في الية
 على ذلك **قوله** دخلنا هذه الاضاعة ما ذكره في الشرائع ان في وجودها
 اى الية المذكورة عنها اى عن كل واحد منها لا يستقيم جميع كل واحد
 من تلك الية ووجه عدم الاسلام من بعض انه لو استلزم جميع
 المذكورة عن كل واحد منها جميع كل منها لم يصح الحكم بان المحمول
 منها عن تلك الية وكنت وملتزم من ذلك ترك الشئ من الناس
 الخارجة عن ذلك الشئ مما سبب في ما رآه في هذا المقام ان العرض

العلم

علمه هو العلم ما فهم ذلك **قوله** وحي اى اذا كان المصنف العلم بالعلم
 اللاحق لا الاجزاء المحقق لم يلزم الاصح تلك الية عن اللاحق
 عن الاجزاء المحققا في شئ فكمما للعلم بالعلم الا ان العلم بالعلم
قوله انما يقضى لها اى الية المذكورة من ان ذلك احد لا يجوز عبادته
 سا في سيق الكلام لاجله ولما عتد في ان ذلك لا يلزم قوله ولما
 يلزم ان يكون عارضة لها اى يجوزها وان لم يكن هذا المحتق اى للمحمول
 في علمه فلم يكونا بمقدمات على العلم بالعلم وعدم كونه ملما
 من الاستدلال به وحمل قوله ولا يلزم ان يكون عارضة لها على ان لا يلزم
 ان يكون عارضة لكل منهما اى تعبه لويهم عود من تلك الية معنى
 المقام كونه احد منها مع ان ذلك لا يبعد عن الاعتقاد ان كان مدار
 قوله في كونه فافهم من قوله فافهم ان هناك تعصبا على ذلك
قوله والى بل على عدم محسوسه شئ منها لا يسكن في ان سيرا
 لا طائل من كونه اذ بدا لا يستدل على التردد المذكور في ذلك لا يوقش
 عدم محسوسه شئ منها في نفس الامر في شئ من الشقوق والية على ان
 ما ذكره لا يبعد عدم محسوسه العارضة **قوله** لكونه ان يكون احد
 محسوسا لا ان يكونه بمعنى ان الشرطيات العارضة ما اذا عتد فقط ان كان
 محسوسا كان لاهسا بالسرور احسا بالسرور المطلقة ممنوعة كذا ان
 كونه احد ما فقط محسوسا مع عدم لزوم ما ذكره المقام من اللانتم بناء
 ما ذكره السابق من قوله لكونه ان يكون **قوله** فافهم الجواب ان

حصلت

العلم به عود من تلك الية لا يمنع عودها مما لم يظهر له وجه و
 كذلك اعراض المقام مع لزوم الركبة في العلم بالعلم كونه اذ لم يمنع
 من ما علم كونه وجه **قوله** اخبر عن الحارضة في الخارج عن الشئ
 فلا يكون عارضا له كما ان الانسان لا يمتنع ان يكون كونه بل ان
 كونه لاهسا **قوله** فافهم الجواب ان ذلك الموقش من كونه
 الركبة في جابل السرور و فاعله فانه يطرح كذلك ذلك اللانتم
 في جابل الشئ اشار الى الجواب من هذا اللانتم اذ ليس المحمول كونه
 الشئ الواحد فافهم فاعله الشئ اخر باعتبار محسوس **قوله** **قوله**
 لان الاجزاء المحققه فافهم للية المحسوس باعتبار اى اعتبار كونه
 لم يصح ان تلك الية علمها و فاعله باعتبار اى اعتبار موقوف ذلك
 المقام علمها اذ لم يحصل تلك الاجزاء المحققه لم يحدث تلك
 الية وقته نظرا ذاهبا تلك الاجزاء مما سبق علمه عود **قوله**
 الية من التيقاض في فاعله لاهسا بالسرور لاهسا بالسرور واهما
 فاعله تلك الية ليس على الشئ بان فاعله تلك الية لاهسا
 على ما سبق ولو قال السابق ان عبادا للمستدل يقتضى ان يكون
 الية المذكورة اللاحق لا الاجزاء المحققه على ان فاعله في المحسوس
 الفاضل كانه صدر **قوله** لا يقال كونه في العلم من سائر
 الموقوف على العلم المذكور الى دليل اخر لا يوقش في العلم المذكور
 علمه فافهم فافهم ان يقول فافهم الى الشئ في جوابه

حصلت بية اخرى وهذا الشئ سوا الذي يدور عليه شئ العلم
 المذكور في الشئ الثاني في بيان المستدل على ذلك بقوله وقته نفس
 لكونه ان يكون له العلم من كونه كان لاهسا بالسرور احسا
 محسوسا ان لاهسا بالسرور اسلام لاهسا محسوسا لا في تلك
 الية احسا محسوسا على ما شئنا من الية **قوله** لا في تلك
 بالحقبة باع الى العلم الاول فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
 شئ منها محسوسا قبل اللاحق على ان ذلك علمه قوله فافهم فافهم
 اللاحق على ان لم يحدث فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
 منها محسوسا انما هو حال اللاحق مع كونه احد ما فقط محسوسا قبل
 اللاحق واني في بناء ذلك فافهم **قوله** **قوله** وسوم كذا ان يصير
 محسوسا بالركبة محسوسا في الشرطية المذكورة ممنوعة كذا ان يصير
 المحسوس محسوسا واحدا بالركبة بان يحل المحسوس على المحسوس عند
 اللاحق فافهم محسوسا واحدا كذا من الامر بالدين كذا في محسوس
 عندنا لا تدره فافهم محسوس عندنا لاهسا و قوله ولكن لم قلنا انه
 ليس كذلك انما الى شئ بطلان انما لا يلزم بالركبة بنا على
 ان يكون كذا يكون احسا بالسرور في المحسوس احسا محسوسا في
 نفس الامر كذا لا يسكن عند كونه محسوسا في الخارج كما يظهر
 ذلك بالعلم في المثال الذي اورده في سائر الطرق من عود
 الحق وعادو على العلم الاول ان ليس في الاول عندنا لاهسا في علم

حصلت

محسوس في الواقع فصل عن كونها محسوس عند الحس كذا في الثاني
 فانها محسوس في كونها لا محسوس عند الحس عدم محسوسا على الثاني
 كونها محسوس في نفس الامر كما ان الحار والبارد في كونها محسوس
 كونها محسوس عند تعلق الحس بها كذا في الثاني الحار والبارد في كونها
 والبارد في الواقع والبارد في كونها لا محسوس عند الحس كذا في الثاني ان
 كان كل منهما محسوسا كان الا حاسن بالسلو احسا سلمه محسوسات
 مع ان ذلك ليس كذلك ووجه اللزوم قطا والجميع المحسوس
 بالمتناهي كذا في الثاني كذا في الثاني ولا يخفى ان ذلك لا يضر
 بل كصل مفصولة على كذا في الثاني كذا في الثاني لا يقال يمكن
 دفع الاول بان يقال المقصود من هذا الكلام انما هو المقصود
 من كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني
 من كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني
 بالسلو احسا سلمه محسوسات مع ان ذلك ليس كذلك ووجه اللزوم قطا
 والجميع المحسوس بالمتناهي كذا في الثاني كذا في الثاني ولا يخفى
 ان ذلك لا يضر بل كصل مفصولة على كذا في الثاني كذا في الثاني
 لا يقال يمكن دفع الاول بان يقال المقصود من هذا الكلام انما هو
 المقصود من كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني
 من كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني

وهو

من الحكم بالمفاتيح من حق السلو وفصله وان كان محسوسا لعله اذ
 لعله ذلك عن الصادق كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني
 المستقيم واعلم ان قوله ان الدرس الحكم بالمفاتيح هو كذا في الثاني
 منها مما شافه من وجه من وجهه او كذا في الثاني كذا في الثاني
 سبق ذلك لاجل شافه على ما سبق من الصواب ومن جهة كذا في الثاني
 قوله المص ووجه اللزوم كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني
 استدعي الاستدلال في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني
 استدعي الاستدلال في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني
 في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني
 اذا لا يصح انما يصح بغيره بغيره كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني
 كان ملك الحق الاستدلال ولا شك في ان ذلك هو على قول العلامين
 والاصول كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني
 على كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني
 وقد سبق ذلك بان ذلك كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني
 بالاستدلال واما اذا كان طريق الاستدلال فلا بد ان يكون طريقا
 وسدا كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني
 لا يصح بغيره كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني
 قيل انصافه بالحق كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني
 وان كان في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني كذا في الثاني

خارج

وهو آخرها في الحجة فانه لا يمكن في الوجهين الخارجين للمادة التي
اوجابها عدم وان لم يكن كل منهما من اقله نكر للمادة سكر الحجة
وكذا لا يمكن في الوجهين الخارجين للمادة التي من اوجابها سائر اوجابها
يكون جميع نكر للمادة كذا كذا للمادة التي يكون من اوجابها تصادف
كلها فانها محال يوجد في الخارج اصلا فكان ذلك باعثا على ترك اوجاب
المادة المتصادفة في التصديق وذكر السمع مع مدار هذا الخبر عما ذكره
وكذا من باعتبار الشق الاول من شق الترتيب في السؤال الذي اورد
ومنه ما رتب عليه وقد يقال حتى كلام السالغ انه فعلا ذكر ذلك في
لانه لا يوجد مثال في الخارج وليس مقصوده عاين ان هذا الكلام
عما اورد على قسم المقام وقد تكلف لا يخفى واعلم ان سائر ما ذكر في الاشكال
من قوله نعم قد ترك على ان البناء من المعبر في القسم الثاني انما هو
الاصطلاح في المعبر في السؤالين ولا يخرج ذلك شيء في التقسيم
الذي يقتضيه الاقسام الموهومة في الخارج على قسم المقام سائر ما ذكره
قوله لانه المعبر من السمع قد يقال فيسقط ما حققه قدس سره من
ما كلف في تلك الوقف اصل السؤال الموقف على التقسيم الى القسمين
من ان لا يوجد عليه شيء من ذلك لان المادة التي يكون من اوجابها تصادف
كلها في تقديرها لا يخرجها عن التقسيم المذكور اذ كل واحد من
اخر من المادة التي يكون منها جسم الموهوم ولا يخفى في عتبه المقام من ان
يكون جسم الموهوم او الجسم المذكور وان لم يعلم ما هذا الكلام صحيحا

المتخذ

كونه عقيما فانفس الى فصلها اذ الجسد لا يكون خارجا عن حقيقة
جسد الفصل الذي يتوكل للمادة منه ومن الجسد بل اعتبر في
التقسيم نسبة الكل الى اثنين من مجموع ما يحل ذلك الكل من الكلمات
بالوجه الثالث **والا** نظر فيما اذا لم يوجد سكر الصانع كونه
جنسا للمادة التي كانت من كونها من الحيوان والناطق ولا شك في
كون ذلك لم يوجد منها ولا يمكن في ربط سبب الكلام لاجل منظم
والا فلا سائر عنه لبقوة عليه لا ما ان يكون ولا سائر الجسد
عن الفصل كما هو انما ولا سائر الفصل عن الحيوان على ان قد يترتب
بالنسبة **والا** اي ما في الامر مع كونه موهوما من فصل المقام من كلام
المفاد الذي يكون اعم مطلقا من الخواص في المادة اما ان يكون
مستقرا بالحوادث او يكون الخواص المستقرة بالحوادث اعم على
عكس ذلك القسم الاول فيقسم الى قسمين ههنا يكون المقام متاك
موهوما الى اخره في اوجابها الى الناطق وما فيها ما لا يكون متاك
المقام موهوما الى اخره بل يكون الى اخره موهوما بالمقام كونه موهوما
بالنسبة الى كل من الموقول العتق فان الموهوم لا يقع موهوما بالجوهر
ذالكم والكثرة من ذلك من الموقول الناقبة بل كل من الموقول يكون
موهوما به فعلى ما ورواه ان يقسم لكان قول المقام وان لم يكن موهوما
به عدل ليقسم الى قسمين من قسمين كون المقام مستقرا ما في ان يكون
المقام موهوما الى اخره في الحكم بعدم كونه شيئا من ذلكم والكثرة متناقضة

خلو

النسبة اذ الموهوم لا يقع في عتبه المقام على ما صح به اجماع بعض اوجاب
المادة بالنسبة الى بعض المادة لا اعمه بالنسبة الى المادة التي منها
قوله والالم يكن الناطق اخص من الحيوان مع ان مدار صفة كلام
المقام اعم منوعه وكذا الكلام في هذا صرا لا يخرج الاخرى بالنسبة
التي فان خاصه كل نوع اخرج منه جسم الموهوم ولا يصح كونها
اخص منه الا اخصه بصدق ولا يمكن في ان هذا انما يصح لو اعتبر في
الخاصة الجسد بالخواص على النوع على ما هو الاصطلاح عليه واما
على تقدير عدم ذلك فلا **قوله** ولما ان كان اي الموهوم يتقدم على
الصورة باعتبار كونها قابله لها فلا سائر في تقدم الموهوم على الصورة
باعتبار العالم به باخره عن الصورة باعتبار كون الصورة شريكه في
العلم لافا على الموهوم فلا يتحقق من الموهوم والصورة دونها كان
كل واحد منهما على الاخرى اذ الدوران على وجهه في الدوران
كل واحد منهما على الاخرى من جهة سائر جهة فلو قيل الاخرى وقد
وهو الجواب وان لم يكن ذلك في السؤال المشهور من الموهوم الدور
لكن معتبره لم يلتفت الى ذكره في اعتباره في كقول الدور **قوله**
بل هو موهوم لا حقا وفي ان ليس كل واحد منهما موهوم من الجسد و
الفصل انما يكون موهوما بالاشياء التي فصلها من المادة على ما حقق
في موضعه ولم يعتبر في قسم الكل الى اكلين الجسد الى حقيقة
جسدا بالاشياء الدقيقة والجميع اذ على تقدير ذلك لا اعتبار

في انفس في نفس الامر لان الوجود نصف لما وناظر علمنا في الخارج
 كالسرور للجماع اذ ليس بين الماسية والوجود الخارجي شيئا
 خارجيه وانما هي بين نفس الامر والذات اذ لو اكنى نفس الامر لا يتبادر
 منها الخارج ولو اتمر على انفس لما نوح ان المراد منه المقاييس
 التي هي التي هي باعتبار فرض العقل فتعبر بها قصد الى ان المراد
 من عاقله لوجود العقل عما عمنه عن ذلك هو هذا ذلك معطى
 لما في نفس الامر لا كذبيته النله وفردية الاربعة وقوله لا
 الخارج بغيره فصلناه واعلم ان القول بكون الوجود اذ علمنا
 في انفس عاقله لتعلم ترتيب وجود غير متناهي بناء على
 ان شئت صفة لشيء يقتضي ثبوت اللبث له ان خارجا في
 وان دنا ورتبا فانصاف الماسية بالوجود الخارجي في الوجود
 انصافا لوجوده فخر صفة بنا وعلى تلك القاعدة وسكتا الى
 غير النهاية وان من الوجود محسب اعتبار العقل حتى يجرى
 كسبنا لقطع اعتبار العقل بل لا يربى ترتيب وجودات غير
 متناهي محسب نفس الامر وحسب انفس هي محسب الاربعة
 هذا الوجود الخارجي اذ هو في كذا على انصافات غير متناهي
 بوجودات غير متناهي وسبب محسب استوفى عليه امر عليه
 لا تناف في من المعلوم ان الانصاف نصفه في الخارج يقتضي
 وجوده المحسوف في الخارج وان كانت عديمه فيلزم من ذلك

مثل

مثل انفس من الانصاف العقلي بالوجود بل قوله بان انصاف
 الماسية بالوجود عقلي لا خارج ليس الا لاجل ذلك فلو لم يكن
 عدم انصاف الماسية بالوجود الخارجي مطلقا لا انصافا عقليا ولا
 خارجيا وقتا ثم الدليل على ان الوجود ليس نفس الماسية ولا
 داخلها فيما فاسط من جميع ما ذكره دليل يتبدل الجار كون الشيء
 في الخارج وقد يقال كون الشيء موجودا في الخارج مما يحكم العقل
 به فلو ان الدليل الذي يفيد بنا في ذلك محمول ماله اوصاف
 وان لم يتعين عندنا طريق يودي الى العلم بذلك **قال الشيخ**
 والاما كان ضم اليها الى ضم الوجود الى الماسية ومباحث
 وسوان هذا الدليل على قدس كونه تاما فبذلك الوجود
 للواجب تعالى عزانه لما فيه من انهم حكوا بان الوجود
 عين ذاته بل يقول اذا هذا الدليل على قدس ذلك ان لا يكون
 الحيوان الناطق عين الانسان ولا كل منهما جزءا من ذلك ليس
 كذلك وبيان ذلك نظريا في تأمل واعلم ان مدار الدليل المذكور
 لا كان على عقل الماسية ما كونه في ذلك في الوجود الخاص للوا
 تعالى فلا يكون ذلك الدليل مستقضا بالوجود الخاصه تعالى **قوله**
 اما على قدس كونه نفس الماسية اشان الى بان الملازمة على العقل
 اما على التقدير الاول فلا في ضم الشيء الى الشيء لم تصور شعبة من
 حمل احد محمول عليه قبله بنا على عدم تغير الشيء بذلك الضم عما

هذا هو الوجه في ان الوجود ليس نفس الماسية ولا داخلها فيما فاسط من جميع ما ذكره دليل يتبدل الجار كون الشيء في الخارج وقد يقال كون الشيء موجودا في الخارج مما يحكم العقل به فلو ان الدليل الذي يفيد بنا في ذلك محمول ماله اوصاف وان لم يتعين عندنا طريق يودي الى العلم بذلك

كان قبله في ذاته ولما على التقدير الثاني فلا كلامه محمول على الشيء
 محمول عليه فلم يتفر ذلك من اليقين ان الشيء المذكور غير متغير في
 ذاته لما كان قبله بواسطة ذلك الضم او محسب ما انشا من الى الخوة
 غير محسب عنه فوالا بالنسبة الى ما هو محمول عليه غير متغيره
 وذلك الضم لا يؤثر في حمل ما هو محمول عليه قبله اذ انما هو مع الخارج
 وانما هو بغيره ما لا يفصل اشار في كسب اجمالا ما ذكره ولا شبيهه
 عليك ان منع الملازمة من دابر على عدم تسليم ان ذلك الضم
 موث في عدم حمل ما هو محمول على الشيء قبله **قال الشيخ** لان هذا
 انما هو لم يصدق قبلنا كنعني ان انعقاد الملازمة على التقدير
 دا وعلى صدق ذلك القول صدقه مع ولا يخفى ان الاظهر في
 المنع ان يقال ان ذلك لا يصدق عليه قبل ذلك الضم على التقدير
 انه غير خافيهما ولا يصدق عليه ذلك بعد الضم كونه ما هو ذا
 هو ولا خفا في ان عيان الظاهر غير ظاهره التلازم على فصله
 ورتبه قوله ولا يصدق على ذلك الجموع وقوله لا على الجموع التبا
 اذ شود ذلك بان كون الشيء ما هو ذا في شيء اخر لا يسلّم كون الشيء
 الخارج الشيء الاول بان عيان العلم محمول عيني بل يتدرج في
 ظاهرا في هذا ذلك كما لا يخفى واعلم ان ضم الشيء الى نفسه مما لا
 الابع اعتبار انفسا من الاعتباري منها بخلاف ضم الجزء الى الكل فانه
 لا يستحق على ذلك اذ الكل غايه الجزء وسفاه ذاته **قوله** ولا يصدق

على

على ذلك الجموع هذا المعنى ان جزءا من الماسية يكون الشيء هو
قوله ولا يصدق ذلك اي انه جزء من الماسية من الماسية الناطق
 ومن الناطق على الجموع انما يعني ان الحيوان الناطق الذي يحكم
 بالحيوة المذكورة لا ينعى ان يحكم عليه تنك الحيوة اذا اخذ ذلك مع
 الناطق هو اخره لا يستلزم ذلك الحكم بكون الشيء هو النفس **قال**
الشيخ والانا حظه ضم الوجود اليه من الاكوان الذاتي الى الوجود
 الذاتي اي وان لم يصدق على السوط المضموم اليه انه داخل للوجود
 والعدم لا في ذلك السوط من كونه محكما لذات الى كونه وايضا
 بالذات وسننا كس وسوان محموم عدم صدق انه قابل للوجود
 والعدم على السوط المضموم اليه الوجود او اخرجه عن كونه محكما
 بالذات الى كونه داهيا بالذات لان الامر كذلك في كل ممكن لا يصدق
 علماته قابل الوجود والعدم مع ان ذلك ليس كذلك الا ترى
 الى انهم قالوا كل ممكن محموم بغير محسوف بوجوده مع انه لا
 يصدق على ذلك الممكن انه قابل للوجود والعدم اذ يستحيل ان
 يصدق قابل الوجود والعدم على الممكن الوجود الما فخره العلم
 التام او بوسط الوجود مع ان ذلك باق باسكانه اذ يحتمل ان
 انه اذا قطع النظر عما يقتضي الوجود والعدم وجبانه لا يقتضي
 اصدى ما بالنظر الى ذاته وذلك محتمل في ذلك الممكن المحموم بالوجود
 فلا سلقب من الاكوان الذاتي الى الوجود الذاتي محموم عدم

انه قابل الوجود والعدم عليه تمام **قال الشيخ** فهو سلم اي عدم صدق
قابل الوجود والعدم على السؤل المضموم اليه الوجود بذلك المعنى
سلم معنى ان يطل على سلم فان قلت يلزم مما سبق ان عدم صدق
قابل الوجود والعدم على السؤل المضموم اليه الوجود اخرجه من
الامكان الذي الى الوجود الذاتي ان يكون المجموع المركب من السؤل
الوجود واحدا بالذات بناء على تسليم عدم صدق قابل الوجود
العدم على ذلك المجموع كما ذكر السالط ومن المعلوم ان ذلك ليس كذلك
قلت ذلك كذلك لو انقصت ذلك المجموع المركب من السؤل والوجود
محتج بالذات ولو تأملت فها تلتوا عليك لاطلعت على انعقاد
دليل تضمن الوجود لا يكون جزءا للماسية الممكنة القابلة للوجود
والعدم وقد يقال الحكم يكون المركب من السؤل والوجود محتجا
بالذات انما يتم على تقدير ان لا يكون الوجود نفسا لما فيه ولا جزا
منها بل يكون زائدا عليها ومع ذلك يكون من الامور الاعتبارية
فلم يثبت بعدم كونه زائدا فضلا عن كونه اعتباريا وما اعلم ان
بناء على اخذ العلم على ان المراد بالسؤل المضموم اليه الوجود
هو المجموع المركب من الوجود جريا على ما يدل عليه كلامنا
في فصل السندين فليس في كلامه احتمال ان يراد به الشق الذي
من التردد خلاف اعتقاد السالط فان مداره ليس على دار عليه
اعين من العلم من ان المراد بالسؤل المضموم اليه الوجود هو

منه مجموعا
منه مجموعا
منه مجموعا

المجموع

المجموع المذكور جريا بل على التردد الذي احد شقيه احتمال ان يراد به
السؤل الذي يضم اليه الوجود على وجه شقوقه منها التمام والشق
الاخر احده به العلمتين من ادراك النظرية نزع من المرافقة ومما
يناسب ان يشار اليه منهما ان مدار الشق الاول من التردد على
المشقة ما دام الوصف ومدار الشق الثاني على المشقة بشرط
الوصف **قال الشيخ** لكن لا يتم المعنى في ما سولنا ثم يعني ان ما حكم
ببطلانه ليس ملازم لما فرض من احدا لآخرين حتى يلزم من ذلك
بطلان المقدم بل الملازم هو الشق الاول من التردد ومما لا يخفى
الاول ان المراد من قوله لما كان ضمه اليها ما فاسد صدق او صواب
عليها هو الحكم الكلي على التقدير المذكور ببطلانه فحصل حكم جزئي
اذ الحكم الجزئي كاف في نقض الحكم الكلي فتقوله لان السؤل يصدق
عليه انه قابل الوجود والعدم والسؤل مع الوجود لا يصدق
ذلك في بيان بعض الحكم الكلي ليس مذكورا لاجل ان ذلك لا يصدق
لا يحق الاية بل لا يذكر ذلك لبيان ذلك البعض لا للاستلزام
ما سولنا يجب لا بخصوصه كونه غير صالح لذلك البعض غير قادر
في أصل المعنى المستدل اذ لا يقول ذلك الحكم الكلي مستوفى حكم
جزئي آخره سواء تضمن السؤل الذي ضم اليه الوجود يصدق
قيل نعم انه غير خفي مع الوجود وبعبارة لا يصدق عليه ذلك
ومما لا يقدركا في بطلان ذلك الحكم الكلي والحق انما

والمعنى ان غير آخر العلم اما الاول فلهذا ذكرنا انما اما الثاني فلا يقوله
المستدل بطلان من العلم الملازمة اذ لو لم يكن الملازم على تقدير
الشق الثاني ما حكم ببطلانه على ذلك التقدير لم يكن معنى العلم الملازمة
المذكورة معنى على الوجه الذي فصله في مسنده في بيان السندين
والقول بان ذلك وان كان لازما عند المستدل بناء على ما ذكرنا
انه ليس لازما للمقدم المذكور في نفس الامر وما حكم ببطلانه
ان يكون لازما في الواقع لا لازما له عنده وفي نية محاسننا قد
بناء على ان ذلك في الحقيقة يلحق بالحق الملازمة المذكورة وان
الباقي في هذا المقام ليس كذلك فتمام والحق السالط ان كون
المعنى من لازم لما فرض على تقدير الشق الثاني مستندا الى ما سبقنا
من اعتقاد العلم من ان ذلك تضمن الملازم ما وقع في الشق
الاول من التردد على ما شقوه قوله في مسنده ما كان ضمه
اليها ما فاسد صدق على غيرها لا على المجموع الى آخر ما ذكر في
اربع استعارته وان اذ اكون ذلك المعنى غير لازم لكنه لم
منه ما سولنا لما فرض على تقدير الشق الثاني ان يقال ان
اللازم ليس الا احد الامر من المذكورين ولما استغنى احداهما
الاخر **قال الشيخ** والاولى ان يستوفى الكتاب الطمان كونه اولى
بالعقل الى اعتبار الثاني بقوله وفيه نظر لان ما ذكر في الشق الثاني
من التردد غير حال من الكثرة لو حكم بكونه ادنى بالعقل الى ذلك

والعقل

والمعنى ان غير آخر العلم اما الاول فلهذا ذكرنا انما اما الثاني فلا يقوله
المستدل بطلان من العلم الملازمة اذ لو لم يكن الملازم على تقدير
الشق الثاني ما حكم ببطلانه على ذلك التقدير لم يكن معنى العلم الملازمة
المذكورة معنى على الوجه الذي فصله في مسنده في بيان السندين
والقول بان ذلك وان كان لازما عند المستدل بناء على ما ذكرنا
انه ليس لازما للمقدم المذكور في نفس الامر وما حكم ببطلانه
ان يكون لازما في الواقع لا لازما له عنده وفي نية محاسننا قد
بناء على ان ذلك في الحقيقة يلحق بالحق الملازمة المذكورة وان
الباقي في هذا المقام ليس كذلك فتمام والحق السالط ان كون
المعنى من لازم لما فرض على تقدير الشق الثاني مستندا الى ما سبقنا
من اعتقاد العلم من ان ذلك تضمن الملازم ما وقع في الشق
الاول من التردد على ما شقوه قوله في مسنده ما كان ضمه
اليها ما فاسد صدق على غيرها لا على المجموع الى آخر ما ذكر في
اربع استعارته وان اذ اكون ذلك المعنى غير لازم لكنه لم
منه ما سولنا لما فرض على تقدير الشق الثاني ان يقال ان
اللازم ليس الا احد الامر من المذكورين ولما استغنى احداهما
الاخر **قال الشيخ** والاولى ان يستوفى الكتاب الطمان كونه اولى
بالعقل الى اعتبار الثاني بقوله وفيه نظر لان ما ذكر في الشق الثاني
من التردد غير حال من الكثرة لو حكم بكونه ادنى بالعقل الى ذلك



بيان المقصود من هذا الكتاب في بيان المواضع التي فيها
 وسمي ان المصنف المذكور اني يكون له دورها طبعه نوعه ووزن ما
 خاص من خواصها لا يكون المصنف اعني اعتبار به اذ ليس في الوقوف
 كذلك وكذا التسمي الكتاب من التسمي الاول اذ ليس في الوقوف ما يمتد
 من عام وخاص يكون العام فيها صفة والخاص هو صفة كالمصنف
 المركب من النوع والموجود للمصنف المذكور منه وسر الكرم والكيف
 كمال في التسمي الاول الاول فان لما وجه في الخلق وسر **قوله**
 الاول كونه عارضة وجه كونه اولي ان فها في ذلك **قوله** اشارة
 الى سبب كون الخاص مستوفى بالشيء وسواء هو من العلم
 ما ذكره السابق اذ ليس فيه اشارة الى ذلك السر وهو من دفعا ذكره
 في جهة الاولونه متافضة اذ مدار الكلام على احوال المصنف التي
 صادقة على ثبوته على الاحوال المتماثلة للحوار المتواصلة
 وسر السواء والامور التي يمتد بها النصادق على سبب قيام
 بعضها بعض فالوقوف الذي يعتبر في بعض الاحوال المتواصلة بالعلم
 الى بعض معنى كون الشيء خارجا عن شيء اخر لا معنى لتسام به فليس
 الحكم بتسام الحواض المذكورة بالنوع الا ان سبي الكلام على المسامحة
 بان يكون مدار كون الحواض المذكورة متقوية بالنوع على قيام
 بالنوع وقد بلغ ما الرتبة من التعليل على الشرع
 والحيثية الى هذا المقام وسر الله
 الكسوف في التوضيح لا تمام

في حق
 في حق

